مـع الـحـركـــة الإســـلاميـــة فــي الـدول الـعربيــــــــة

تأليف الدكتــور عبدالله أبــو عـزة

الكويت : دار القلم للنشـر والتوزيـع

1986 (الطبعـة الأولـى)

بســــــم اللــــــه الرحـــمن الرحـيم

الإهـــداء

إلى الأحبة الـذين نعمت بصحبتهم في ربيع العمر وذروة الشباب ، إلى الذين حملت وما زلت أحمل لهم أصدق عواطف المحبــة رغم افتـراق الدروب ، أهـدي هذه الصفحات ، راجـيا أن يكون فيها قبس ، او بصيص من نور يســاعدهم على رؤيــة الدرب فــي ســفرهم الشـــاق الطـويـل .

17 محرم الحرام 1404هـ

الموافق 23 تشرين الأول 1983مـ

عـبـداللــه أبــو عــزة

مقدمـــة

في سنة 1952م سعيت إلى الإنتساب للإخوان المسلمين وأنا أتوهج عاطفة ، وأندفع حماسة ، تحدوني آمال كبيرة لهذه الأمة الإسلامية من خلال هذه الجماعــة.

وبعد تجربة استمرت أكثر من عشرين سنة وجدتني ولا هم لي إلا سلخ نفسي من عضوية الجماعة والابتعاد عن كل الظروف التي يمكن أن تربطني بها.

ولم تكن هذه الرغبة في الابتعاد ، ناتجـة عن خـوف ، إذ أن انسحابي كان في أواخر سنة 1972م في فترة رخاء، حيث ارتفع عن رقاب الإخوان سيف المحنـــة ، وبدأوا يستردون أنفاسهم ؛ وإنما كانت من جراء ما عرفته من ضعف الجماعة وعجزها وتحجرها ، وعدم قدرتها على تجديد نفســـها.

لقد عملت مع التنظيم الفلسطيني في غـزة أولا ، ثم مع المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية، الذي كان بمثابة قيادة على مستوى

العالم العربي ، وكنت متفرغا للعمل مع هذا المكتب التنفيذي ، ثم صرت عضوا فيه ، حيث تعرفت على كثير من القيادات ، وأطللت على الحركة كلها من ربوة عالية

وإذ تكشف لي الخلل المريع حاولت الإصلاح من الداخل ، لكن جهودي كلها تحطمت على صخرة القداسة التي خلعها الإخـوان على الأشكال والمقولات التي صنعها روادهم.

وفي الصفحات التالية يجد القارئ قصة هذه التجربة التي تحكي مشاهدات المؤلف

بجانب محاولة للتحليل والتقييم نرجو أن يجد فيها الإسلاميون ما يساعدهم على رؤيــة الطريق بشكل أفضل ، واللــه من وراء القصد .

عـبداللـه أبـو عــزة

الفصل الأول

مع الإخوان المسلمين في قطاع غزة

لماذا وجد ذلك الشاب الذي كان يعبر عامه الحادي والعشرين نفسه مسوقا إلى مقر المكتب الإداري للإخوان المسلمين ليطلب من المسئول قبوله عضوا في تلك الجماعة ؟

وهل استحضر ذلك الشاب في وعيه وشعوره آنذاك دوافعه وأهدافه ؟

من المؤكد أن الدوافع كانت في صدره وفي عواطفه، حيث أحس بها أكثر مما وعاها بعقله ، فقد كانت جوانحه تنطوي على بركان من الأحاسيس هو يخطو نحو المكتب الإداري ، وكان يشعر أنه مقبل على مرحلة من الحياة جديدة ، وكان فيما يقدم عليه الكثير من الإثارة والسحر والأحلام والآمال .

ولعل مما يلقي بعض الضوء على الإجابة التي نبحث عنها أن صاحبنا ذهب من تلقاء نفسه ، لم يدعه أحد ، بل إنه فوجئ عندما طلب منه سكرتير المكتب الإداري أن يحصل على تزكية من عضوين من أعضاء الجماعة, في حين أنه لم يكن له أصدقاء من الإخوان في غزة لهم من المعرفة به ما يمكنهم من تزكيته ، لأن التزكية – في تقديره – كانت آنذاك وما زالت كذلك مسئولية كبرى تقتضي الأمانة ألا تمنح جزافا. لذا خرج مهموما يبحث عمن يزكيه ، بيد أنه حمد الله إذ لم يجد صعوبة في الحصول على التزكية في اليوم التالي، وأصبح عضوا في جماعة الإخوان المسلمين، في شعبة المكتب الإداري بغزة في يوم ما من شهر ما من أواخر عام 1952م.

وعندما يحاول الكاتب الحالي ، وهو في الحادية والخمسين من عمره[1]، أن يبحث عن دوافع ذلك الشاب ذي الواحد والعشرين ربيعا فإنه لا يجد صعوبة في تحديدها. لقد نشأ ذلك الفتى في بيت قروي متدين ، ولذا فهو يحترم اسم الإسلام وتاريخه وتمتلئ نفسه بالفخر بأمجاده وبطولات رجالاته ؛ فإذا كان في هذا العصر من يتصدى لحمل راية الإسلام ويعمل على استعادة مكانته فإنه يصبح أسوة وقدوة ومثالا يحتذى، ويصبح العمل معه شرفا وأمنية تبعث السعادة والاطمئنان.

وبجانب ذلك فإن صاحبنا الذي كانت جروح كارثة فلسطين عميقة في قلبه، وكانت صفحات فصولها ما زالت في منتصفها كان يعرف أن للإخوان دورا بطوليا في فلسطين، وأنهم أبدوا اهتماما بها منذ وقت مبكر؛ فقد عرف عندما كان في أشبال منظمة النجادة الفلسطينية في يبنا شيئا من هذا الاهتمام عندما استمع إلى خطاب للمرحوم الرائد **محمود لبيب** في مدينة يافا ، كذلك فقد قرأ في الصحف شيئا من أخبار جهاد الإخوان ومظاهر اهتمامهم بإنقاذ فلسطين. كل ذلك جعله يتأكد آنذاك أن هؤلاء هم الذين سينقذون فلسطين من براثن الصهيونية، وسيرفعون الطغيان الاستعماري عن جميع البلاد الإسلامية . ومما يجدر ذكره هنا أن الفتي لم يكن أسيرا لوطنية ضيقة يسعى لرفع شأنها ، إذ لم تكن في ذهنه أو في وجدانه وعواطفه أية فواصل بين الإسلام والوحدة العربية وفلسطين ؛ فهذه الأفكار – أفكار الوطنية الضيقة - كانت أعلى من المستوى الذي وصل إليه آنذاك. لقد كان الفتى قرويا فاته قطار التعليم عند السادس الابتدائي، لكنه عاد وأمسك به في تلك السنة حيث بدأ يدرس للشهادة الإعدادية .

وتجدر بي الإشارة هنا والتنويه بفضل من شجعني على استئناف الدراسة وهو الشيخ محمود طافش ، رحمه الله رحمة واسعة وطيب ثراه؛ وكان علمني في مدرسة يبنا الابتدائية. ولذا فإني ظللت أحفظ له مشاعر التقدير والامتنان، وأعتقد زيادة على ذلك أنه كان ذا صفات فاضلة، وأنه وآل طافش من محتد كريم، ومن أكرم الأسر اليبناوية.

وكان انتسابي لحركة الإخوان التي كانت تضم أغلبية من الطلبة الجامعيين والثانويين، وأعدادا من المدرسين ، نقلة إلى وسط أرقى وأعلى من المستوى الذي كنت فيه من قبل؛ ذلك كان شعوري في الأشهر الأولى التي قضيتها وانا أتعرف على البيئة الجديدة . لقد كانت نفس الفتى ، عبدالله أبو عزة تفيض رضا وحماسة وإخلاصا وتوقا إلى الانطلاق ، كما كان يريد أن يقدم كل ما يستطيع من جهد وتفكير ، خاصة بعد أن حصل على الشهادة الإعدادية، وصار يحسب في عداد المتعلمين ، في تلك الفترة التي لم يكن التعليم قد انتشر فيها على نطاق واسع بين اللاجئين الفلسطينيين ، ثم حصل على وظيفة كاتب/طابع، بعد أن مر بدورة تعلم لاستخدام الآلة الكاتبة ، بعد ما يقرب من سنة من انضوائه تحت لواء الحركة ، وهكذا بدأ يشعر بالسعادة أن يساهم بالقليل من المال في حدود استطاعته.

لم يكن الغرض من هذا الحديث جعل الفتى وحياته ودوره محورا لهذه الرواية، وإنما كان الغرض أن نشير إلى بعض نواحي الجاذبية التي تراءت بها حركة الإخوان له ولأمثاله، ولمن هم في نفس ظروفه . ولا جرم في أن هناك عوامل أخرى لمن اختلفت ظروفهم ، لسنا بصدد تعدادها في هذا المقام. وهذه الجواذب والدوافع جميعا هي التي جعلت حركة الإخوان المسلمين أكبر حركة إسلامية ، وجعلت تجمعها يضم أكبر عدد من مختلف مستويات الناس، من المتعلميين والطلبة والحرفيين. لقد كانت أولى الخطوات العملية في حياته الحزبية أنه أصبح عضوا عاملا في "أسرة" من أسر الإخوان ؛

[1] كان ذلك في سنة 1982م

وفي هذه الأسرة وجد مشاعر ومعاني من الأخوة لم يعرفها من قبل بين الشباب . وعلى الرغم من أن "الأسرة" الإخوانية قد استعير لها اسمها من العائلة ، فقد وجد أن الطاقة الروحية والوجدانية التي كانت تمده بها الأسرة الإخوانية أكبر من كل ما يمكن أن تفعله العائلة التقليدية لابنها.

فها هنا – في صفوف الإخوان – لا مجال للأثرة، ولا مجال للمنافسة أو الصراع على المصالح الذاتية .. والعلاقة بين أفراد االأسرة .. والأحاديث التي تدور بينهم .. والأحلام التي يتعاونون لجعلها حقيقة ملموسة .. أو يسيرون نحو تحقيقها ، أو يظنون ذلك، كلها أهداف سامية نبيلة .. لا تخص واحدا منهم، وإنما تخصهم جميعا .. لا تقتصر على تحقيق أمانيهم الوطنية ورغبتهم في أن يعيش شعبهم في أمان .. مثل بقية الشعوب، بل تجمع خير الدنيا والآخرة ، وتجمع مثل الوطنية والعقيدة في إطار واحد .. تجعل الفـــرد عاملا في سبيل أهله وبلده ووطنه، وسائرا – في الوقت ذاته – فيما يرفعه في ميزان الله إلى منزلة المجاهدين، إن فيها خير الدنيا والدين على السواء .

وضع الإخوان في قطاع غـزة في أوائل الخمسينات:

وقد تتساءل أخي القارئ عما إذا كانت هذه الصورة المثالية هي الصورة الحقيقية للعمل الإسلامي في غزة، وما إذا كان أعضاء الحركة وقادتها قد عاشوا كلهم في هذه الأجواء بالفعل. إن الوقت ما زال مبكرا للإجابة على هذا التساؤل – في سياق دراستنا هذه – وسنجيب عنه في المكان المناسب في الفصول التالية من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى ، ويكفي أن أقول هنا إن هذه الصورة هي التي كانت تملأ خيال وأحاسيس صاحبنا ، عبدالله أبو عـزة ، وتشعل نشاطه وتهيج عاطفته . ولم يلبث سوى بضعة أشهر حتى كان يلقي أول محاضرة مكتوبة في شعبة المكتب الإداري لقطاع غـزة ، وتابع ذلك ببعض النشاط في المساجد.

كان قطاع غـزة يضم ثماني شعب للإخوان المسلمين هي شـــعب : - المكتب الإداري - حي الرمال - حي الشجاعية ، وثلاثتها في مدينة غـزة. أما الشعب الثلاثة الأخرى فهي : - شعبة مخيم النصيرات - شعبة مخيم البريج - شعبة دير البلح - شعبة رفـح. وكانت الشعب كلها تتبع المكتب الإداري في غــزة، بطبيعة الحال.

وكانت المناهج الدراسية والتربوية هي تلك الممتبعة في مصر، وكان المركز العام للإخوان في القاهرة قد استأنف نشاطه أول الخمسينات، وأخذ يصدر سلسلة من الرسائل، ويوجه الدعاة إلى مختلف الجهات [2] . وكانت ثمة صلة قويـة مع الإخوان في العريش، وفي رفح المصرية. ومما قوى هذه الصلات وزاد من أهميتها أن الأستاذ كامل الشريف رحمه الله كان إحدى الشخصيات المرموقة لدى القيادة العليا للإخوان في القاهرة. ونظرا لأنه سبق له أن قاد قوات الإخوان المسلمين في حرب فلسطين فقد كانت له صلات شخصية وثيقة بعدد من رجالات القطاع، أعني شخصيات من غـير الإخوان ومن الإخوان على الســواء. وسنرى أن هذه الصلة سيكون لها أثر كبير في الأحداث في

[22] من الدعاة الذين استقبلهم قطاع غـزة مبعوثين من الأزهر في أوائل خمسينات القرن الماضي : الشيخ محمد الغـزالي، والشيخ محمد الأباصيري، والشيخ علي جعفر ، والشيخ مخحمود عيد ، وغـيرهم ، رحمهم الله جـميعا .

سنوات تالية. وكان قرب العريش من قطاع غزة جغرافيا عاملا حيويا في تقوية ذلك التأثير وتلك الصلات.

في الشهور الأولى من عام 1953م كان وضعي ما زال وضع عضو جديد في الجماعة ، لم أكن معروفا لكثيرين أو حتى لقليلين من أعضائها من قبل، وكانت حماستي وأحلامي وتصوراتي تحجب عني رؤية بعض الأوضاع غير السارة ، كما كانت حداثة صلتي بالجماعة تحجبني عن بعض الأنشطة ذات الأهمية الخاصة.

لقد شملت أنشطة الإخوان المحاضرات العامة في الشعب ، وخطب المساجد ، واجتماعات الأسر والكتائب ، والمعسكرات الكشفية الخاصة بالجوالة ، والأنشطة الدعوية من خلال الاتصال الشخصي.

وبجانب هذه الأنشطة العلنية كان هناك نشاط سري يعنى بالناحية العسكرية من تدرب على استعمال السلاح ومن جمع مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة، [3] ، وذلكم هوالجانب الذي خفي عني في السنة الأولى من عضويتي في الجماعـة ، ولم ينكشف عنه الحجاب إلا بقدر ضئيل في أواخر عام 1952م وأوائل سنة 1954، وهي الفترة التي انفجر فيها الصراع العلني بين السلطة والإخوان في مصر.

كذلك ضمت الحركة أقساما للطلبة والعمال ، وكان القسم الأكبر والأنشط من أعضائها القسم الطالبي . وقد ضم قسم العمال أعدادا من كبار الموظفين الحكوميين، وأعدادا أكبر من المدرسين لمختلف المراحل ، بالإضافة عدد أقل من العمال الحرفيين، وعدد أقل من التجار.

وبعد الأشهر الستة الأولى من مخالطتي للإخوان ومشاركتهم أنشطتهم بدأت الصورة تتغير ، فغدت أقل بهاء ، وأبعد عن المثالية التي ملأت خيال العضو الجديد.

فقد ظهرت له أمثلة من المنافسات والصراعات بين بعض الأفراد ، وظهرت له فيها تيارات وتباينات لم تكن جديدة لكن الجديد كان إدراكه لوجودهـا . وكان من أبرز المنافسات والصراعات ما كان يحدث بين أفراد ذوي مؤهلات قيادية – بمقاييس الجماعة – وربما ذوي طموح أيضا ، جعلهم يتنافسون على البروز والتفوق ؛ وقد ظهرت أمثلة من هذا التنافس في قسمي العمال والطلاب على السواء ، واقترب في بعض المواقف من اللجوء إلى العنف .

بيد أن هذه الحقائق المتبدية لم تفت في عضد صاحبنا ، بل استطاع أن يتقبلها على أنها إحدى إفرازات الضعف البشري الذي يظل جزءا من حقيقة وجودنا الإنساني ؛ وفي الوقت نفسه أعطته ثقة أكبر في نفسه ، وشجعته على أن يكون له دور أكبر، باعتبار أنه لم يلوث بهذه الأنانيات ، ولم ينغمس في حمأة تلك المنافسات. وبدلا من أن يكون مجرد العضو جديد يتتلمذ للجميع ، ويشعر بأنه أدنى مستوى ، ينتظر من الآخرين التوجيه الإرشاد والقدوة ، أصبح يشعر أن عليه واجب معارضة

---

[3] والحق أن هذا التدريب لم يكن فيه غناء ، لأنه كان تدريبا بسيطا يتم معظمه داخل غرفة مغلقة، ويقتصر على معرفة أولية بالأسلحة البسيطة، يتم معظمه في غرفة مغلقة ، ويتصر على معرفة أوليـة باستخدام المسدسات ، والبندقية ، ورشاش ستن ، و برن والقنابل اليدوية.

الانحرافات الصغيرة وتصحيح الخلل ، في إخلاص كامل للمفاهيم المثالية التي جذبته للجماعــة.

بيد أن هذا الجانب من الخلل لم تكن فيه أية خطورة في الحقيقة ، ولم يتعد تنافسا عاديا لا يستغرب حدوثه في أية جماعة مهما بلغت مثالية مبادئها ؛ بيد أن إحساس الشباب يتسم – في الغالب – بالمبالغة في تضخيم الصور الإيجابية والسلبية.

كان قسم الطلاب – في واقع الأمر – هو أهم الأقسام وأنشطها في الجماعة كما ذكرنا ، وكان يتحول إلى خلية نحل أثناء الإجازات الدراسية الجامعية ، عندما يعود الطلاب الجامعيون من مصر، ويلتف حولهم طلاب الثانويات لسماع أخبار النشاط الإسلامي ، والقصص الطريفة ، والصور المشرقة التي يأتي بها الطلاب الجامعيون عن هذا النشاط ، خاصة ما يتعلق منها بالصراع بين الطلاب الإسلاميين والطلاب الشيوعيين، لإثبات الوجود أولا ، وللسيطرة على رابطة الطلاب الفلسطينيين ثانيا. وكان الشباب يطربون خاصة لأخبار المعارك التي كانت تستخدم فيها اللكمات والكراسي في بعض الأحيان .

لقد ظهر في محيط طلاب الإخوان تكتلان، التف أحدهما حول الطالب الجامعي سليم ديب الزعنون، بينما التفت المجموعة الأخرى حول الطالب الجامعي حسن عبدالحميد صالح رحمه الله. ولست أذكر الآن أية أسباب عملية حقيقية بررت ذلك التمايز، وإن كنت أعتقد أنها كانت مجرد تطور طبيعي لا ينطوي على أية مضامين تخدش الإخلاص والنقاء، ولا تعدو الاختلاف في المذاهب والقدرات والاجتهادات، بل لقد كانت مبرأة من أي إسراف في طلب الزعامة والقيادة .

وقد تجمعت حول السيد سليم الزعنون مجموعة من الطلاب اطلقت على نفسها اسم "كتيبة الفداء" ، انضموا جميعا إلى حركة فتح فيما بعد ، التي كان سليم الزعنون أحد مؤسسيها الأوائل. أما المرحوم الدكتور حسن عبدالحميد صالح فقد اختار أن يكون أكثر ولاء للكيان الإخواني الرسمي القائم ، ومؤاخذة الطرف المقابل باعتبار أن تكتله خروجا على النظام. وقد شكلت مجموعة حسن عبدالحميد "كتيبة الحق". وكان الخلل الأكبر الذي صدم به كاتب هذه السطور ما دار حوله الهمس طعنا في كثير من القيادات الإخوانية الرسمية، وتشكيكا في إخلاصها واستقامتها.

ولعل من المناسب أن أشير في هذا المقام إلى أن الفترة الزمنية الممتدة من منتصف سنة 1952 إلى أوائل سنة 1954م كانت فترة بالغة الأهمية في تاريخ حركة الإخوان كلها.

أثـر حل حـركة الإخوان في مصر :

من المعروف ان تنظيم الضباط الأحرار في الجيش المصري أطاح بالحكم والنظام الملكي في 23 تموز (يوليو) 1952 وجاء بحكومة يسيطر عليهاالعسكريون. والأحداث التي ولدتها تلك الفترة معروفة بما يغنينا عن الاستطراد في روايتها. والذي يرتبط بموضوعنا منها هو تلك العلاقة الخاصة التي بدت ودية وحميمة بين جماعة الإخوان المسلمين من جهة ورجال الثورة من جهة أخرى، خاصة قبل اصطدامهما العلني سنة 1954. ونتيجة لتلك العلاقة فقد اعتقد كثيرون أن حركة الجيش ، وتغيير نظام الحكم، كانا من صنع الإخوان ، أو ما يقرب من ذلك؛ ولذا فقد تدافع نحو دور الإخوان كثيرون من علية القوم ومن كبار الموظفين لكي ينالوا الحظوة لدى السلطة ، واختلطوا بمن كانوا التحقوا بالدعوة قبلهم اقتناعا بشعاراتها ومنهاجها ، وإيمانا بالإسلام ودوره، حتى لقد أصبح معظم رؤساء الشعب وأعضاء إداراتها من هذا الصنف الذي جاء متسارعا ، إذ أن فتح معظم الشعب تزامن مع بداية عهد الثورة.

وما أن انفرط العقد ، واتخذ الإخوان والثورة مواقف حاسمة تجاه بعضهما البعض حتى تسارع الانتهازيون ينسلخون عن الجماعة. وعندما أعلنت حكومة جمال عبدالناصر حل جماعة الإخوان المسلمين في منتصف كانون الثاني (يناير) 1954، وأصدرت بذلك بيانا ضدهم ضمنته اتهامات خطيرة بالعمالة والخيانة ومحاولة قلب نظام الحكم ، كان من أوائل الذين انسحبوا من الإخوان رئيس المكتب الإداري للإخوان المسلمين في قطاع غزة ، الذي كان يشغل – في الوقت نفسه – منصب رئيس البلديـة بالتعيين ، وكان معمما. وقد أصدر بيانا أعلن فيه تأييده لحكومة الثورة في القاهرة، ولكل إجراءاتها ضد الإخوان. وهكذا انتهى أمر الشعب ، وغابت أكثر الوجوه المتزعمة، ما عدا قليلين من قيادة فترة الرخاء ، كانوا يتسمون بالإخلاص، وظلوا على ولائهم للدعوة قبل قرار الحل الذي صدر حوالي منتصف كانون الثاني (يناير) 1954م ، نذكر منهم أسعد حسنية، والحاج صادق المزيني، والحاج زكي السوسي، والشيخ هاشم الخازندار ، رحمهم الله جميعا. وفي مدينة غزة بالذات، التي كانت فيها ثلاث شعب للإخوان، لم يزد عدد الأفراد الذين بقوا على ولائهم للدعوة من أعضاء اللجان الإدارية لم يزد عن أصابع اليد الواحدة . ولقد اقتصر نشاطهم على أن يكونوا من أنفسهم أسرة أخوانية تجتمع سرا ، بشكل دوري أسبوعيا ، كما درج الإخوان في مختلف بلدانهم ، يمارسون فيها القراءة والعبادات في أجواء الأخوة الحميمة والممتعة، لكن هذه المجموعات القيادية السابقة لم تكن تتصل بغيرها، أو تمارس أي نشاط توجيهي أو قيادي. وقد كانت تتوقف عن هذه اللقاءات في الفترات التي يشتد ضغط الأجهزة الأمنية. ولعل مما كان يقوي عزم أولئك الإخوان على الاستمرار وجود المستشار مأمون حسن الهضيبي معهم ، يشاركهم اجتماعاتهم ، رغم أنه لم يكن عضوا في أية شعبة في غزة ، وإنما كان جاء إلى قطاع غزة واحدا من موظفي الإدارة المصريـة حيث كان عضوا في المحكمة العليا في القطاع. وقد تولى الأستاذ مأمون رحمه الله منصب المرشد العام للإخوان المسلمين بعد سنوات من عودته إلى مصر .

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن موقف السلطة ورجال الأجهزة الأمنية تجاه الإخوان في قطاع غزة كان يسير في خط مواز ، أو تابع ، للخط الذي كانت تسلكه السلطات في مصر. لقد كان قطاع غزة تحت سلطة إدارة مصرية، وكانت المراكز الرئيسية في أجهزة الإدارة والأمن بأيد ضباط من

الجيش والمخابرات والمباحث المصرية. وقد تعرض الإخوان في قطاع غزة للملاحقة والضغط ومحاصرة الأنفاس ، كما تعرضت بعض العناصر ذات النشاط الظاهر للإستجواب والحجز والمنع من السفر والاضطهاد في الوظيفة في كثير من الحالات.

لا مراء في أن الإخوان العاملين قد صدموا وحزنوا لما حل بإخوانهم في مصر ، كما أنهم صدموا وحزنوا لحل شعبهم وحظر نشاطهم في قطاع غـزة ، ولكن كثيرين منهم اعتبروا أن تلك المحنة لم تخل من فوائـد ، وانطلق الذين كان لديهم بعض الوعي منهم يرددون القول بأنهم اعتبروا تلك المحنـة مـنـحـة من الله، وعددوا الفوائد التي مثلت تلك المنحة ، وكان من بينها التخلص من الانتهازيين والمتسلقين الذين يكثرون عند الطمع ويقلون عند الفـزع ، أولئك الذين زحفوا إلى دور الإخوان توقعا لأن يقربهم زحفهم ذاك إلى أرباب السلطان زلفى ، وأن تمكنهم صلتهم بالحصول على المناصب التي تعطيهم الجاه والمال والتحكم في رقاب الناس . ولا مراء في أن الذين انكفأوا هاربين مبرئين أنفسهم من الصفة الإخوانية قد أصيبوا بالحزن والصدمة والخوف كذلك ، ولكن لأسباب تختلف عن أسباب الإخوان العاملين ، صدموا بتبخر أطماعهم وآمالهم.

وهكذا لم تعد للإخوان شعب ، ولا مكاتب إدارية، ولم تعد جوالة الإخوان تقوم باستعراضاتها ورحلاتها ، ولم يعد في مقدور الإخوان أن يقيموا المعسكرات والمهرجانات وأحاديث الثلاثاء ، الأنشطة التقليدية للإخوان في الظروف العادية العلنية. ومع ذلك فقد بقيت لهم الأســر والكتائب وروح المخاطرة ، والإلتذاذ بركوب الصعاب والمخاطر في سبيل الله. لقد أصبح العمل يمثل روح الإخوان الحقيقية بعد أن زالت المظاهر التي أغرم بها وحرص عليها المتسلقون تمتعا بالتبهرج والتعالي.

أما كاتب هذه السطور فقد كان ، حتى ذلك الحين ، يعيش فورة العاطفة التي بدأت بانضوائه تحت لواء الجماعة، وكان حبه لها وتصوره لدورها السابق ودورها المقبل يجسد فيها كل الآمال المشرقة ، ليس لفلسطين والعرب والمسلمين فحسب ، بل للمجتمع الإنساني كله ، للمجتمعات البشرية في العالم المتقدم "الملوث بالرجس" في الغرب والشرق ، وفي العالم المتخلف المطحون تحت عجلات الفقر والجهل والاستغلال والتسلط الأجنبي. لذا ، فإن صدمته في سنة 1954 ، على أثر حل جماعة الإخوان المسلمين ، كانت أقسى في عمقها وتأثيرها مما تركته في غيره ، حتى لقد كاد يصاب بانهيار جسدي ونفسي. وكان قدأ بدأ يتابع جهوده في تعويض ما فاته من التعليم الثانوي ، حيث التحق بالدراسة المسائية في مدرسة الإمام الشافعي التي كانت آنذاك أكبر المدارس الثانوية في مدينة غـزة ، بينما يتابع العمل نهارا في وظيفته في مكاتب وكالة هيئة الإمم المتحدة (الأونروا).

لقد كان دوره في تنظيم الجماعة – في المرحلة التي انتهت بإغلاق الشعب – دورا ثانويا ، إذ كان في أدنى درجات السلم التنظيمي ، فضلا عن افتقاره إلى صفة السبق، أو قدم العضوية ، التي كانت لبعض الأعضاء الآخرين. وبانحلال الهيكل التنظيمي الرسمي والعلني للحركة ، وهرب الكثيرين، اقتضت الضرورة أن يعاد تشكيل البقية الباقية ، أو الأعضاء الحقيقيين "المخلصين" لتستمر مسيرة الدعوة نحو أهدافها ، ولتحقيق شعاراتها. وهكذا بدأ صاحبنا يأخذ وضعا جديدا ، ويضطلع بواجبات تشير إلى أنه أصبح موضع ثقة وتقدير أكبر. ومع تتابع السنين وجد نفسه يدفع إلى شغل مواقع توجيهية متعددة ومتتالية، لم تنحصر مكانيا في قطاع غـزة ، ولا في نطاق التنظيم الفلسطيني للأخوان المسلمين ، وذلك من غير سعي منه ولا حرص على المناصب القيادية. وفي الفترة التي تلت قرار الحل مباشرة امتدت أساليب تنظيم "الجهاز السري" الإخواني في مصر ، أو "النظام الخاص" لتمارس

ضمن من بقي ثابتا من الإخوان في قطاع غزة ، بما في ذلك أخذ البيعة من جديد، في غرفة مظلمة ، مع القسم على المصحف والمسدس. ومن الطريف أن الأخ الذي أخذ مني القسم في هذا الموقف هو الأخ خليل إبراهيم الوزير ، أبو جهاد رحمه الله.

لقد تأثر حجم الأسر بالوضع الجديد، فقد ساد اتجاه لتصغير حجم الأسرة لتصبح مكونة من ثلاث أعضاء – بما فيهم النقيب – بدلا من خمسة كما كانت الحال في المرحلة العلنية. ولقد ظهرت في تلك الفترة أزمة نقباء ، ذلك لأن الذين ظلوا على ولائهم للجماعة وحافظوا على اهتمامهم بالانتماء لها تنظيميا كادوا ينحصرون في العناصر الطلابية ، وعدد قليل جدا من المدرسين والموظفين والعمال. وفضلا عن ذلك فإن الجو النفسي والحركي الذي ساد الجماعة بعد قرار الحل اتسم بشعور عام مفاده أن الحركة تعيش معركة شرسة مع السلطة في مصر ، وأن ذلك الموقف يمتد إلى قطاع غزة بالتبعية. وكان الإخوان عامة يحسون بأن الأيام القليلة القادمة آنذاك، كانت حبلى بأحداث ومفاجآت ضخمة ؛ كانت للحركة – في اعتقادهم - قوة أسطورية ، لا تقاس بها قوة رجال الثورة في مصر، بكل أدوات النظام الحاكم ، من قريب أو بعيد ، وكان الإسلاميون الغزيون يتوقعون أن ينتفض المارد الإسلامي فجأة فيقلب الموازين كلها. وكانت القصص عن بطولات الإخوان واستهانتهم بالسلطة وتحديهم لها تثير حماسة وخيال الشباب الصغير. وفي هذا الجو لم تكن مسألة الدور التربوي والتثقيفي للأسر تحظى بالاهتمام الأول ، وإنما كانت تلك الأولوية متروكة للمجابهة والصدام مع السلطة ، التي يجب أن تكون الشغل الشاغل والوحيد . وكان طبيعيا أن يزداد الاهتمام بجمع السلاح والذخيرة والتدريب العسكري الذي كان موجودا من قبل ، باعتبار حركة الإخوان حركة جهادية، وباعتبار الدور العسكري للإخوان في حرب فلسطين إحدى العلامات البارزة التي يفخر بها الإخوان في قطاع غزة ، الذين كانوا يعيشون تحت وطأة الطغيان الإسرائيلي ويصطلون بنار اعتداءاته المتكررة على قطاع غزة .

تطور الأحداث في المنطقة وأثره على الإخوان في غزة :

شهد قطاع غزة في النصف الأول من عقد الخمسينات من القرن الماضي عددا من التطورات التي كانت مقدمة لتطورات لاحقة ذات أبعاد عربية ودولية بالغة الأهمية، خاصة بالنسبة للصراع العربي الصهيوني. فبعد مرور ما يقرب من سنة وبعض سنة على ثورة 23 يوليو اتضح أن الإخوان والثورة يسيران في خطين متباعدين ويوشكا أن يغدوا متصادمين. وكما وضح هذا في مصر فقد وضح أيضا في غزة. فبينما أخذت حكومة الثورة المصرية تسعى للتخفف من ثقل مسئولياتها في القطاع شرع الإخوان ينظمون عمليات شبه عسكرية ضد العدو الصهيوني عبر حدود الأراضي المحتلة، وكان من أبرز أمثلتها زرع الألغام ضد وسائل النقل الإسرائيلية ، ونسف بعض المنشآت، وتخريب خطوط المياه والكهرباء. ومهما كان حجم تلك العمليات صغيرا نسبيا فقد كان المؤثر الأكبر في انفجار الاشتباكات على الحدود بين قطاع غزة وفلسطين المحتلة على نطاق واسع. وقد أدت ردود الفعل الإسرائيلية المتغطرسة وقصفها الوحشي للأسواق والأحياء السكنية والمستشفيات، والغارات المتكررة على نقاط الحدود المصرية الصغيرة ، أدى كل ذلك إلى إدخال أعداد كبيرة من الحرس الوطني المصري إلى القطاع ، كما أدى إلى تنظيم عمليات فدائية يقوم بها فلسطينيون داخل الأراضي المحتلة ، برعاية السلطات المصرية في قطاع غزة ، وبإشراف مدير المخابرات ، المرحوم مصطفى

حافظ [4] . ولقد كان الإخوان بعيدين عن ذلك النشاط الحكومي بطبيعة الحال ، بل لقد كانوا يتعرضون للمطاردة والملاحقة لأن السلطة لم تكن تريد أن يجرها أحد إلى الصدام مع إسرائيل . وكانت ذروة تلك المطاردة اعتقال الأخ خليل إبراهيم الوزير، أبو جهاد، رحمه الله ، الذي كان المحرك الرئيس لكل هذا النشاط الإخواني ، حيث لقي من التعذيب أهوالا في دائرة المباحث في سـرايا غـزة ، وقد أفرج عنه بكفالة مالية ، بعد أكثر من أسبوع من الاعتقال ، وكان الذي تابع عملية الإفراج عنه وكفالته هو الشيخ هاشم الخازندار رحمه الله. وفي تلك الفترة كان خليل الوزير في نهاية المرحلة الثانوية، أو أنه أنهاها لتوه .

والحقيقة أن الدافع الرئيس لهذا النشاط الإخواني العسكري لم يكن لمجرد توريط السلطة المصرية المعادية للإخوان ، بل إنه كان يرمي إلى هدف أبعد من ذلك وأهم. فمن المعروف أن حركة الجيش في مصر وقيادتها التي كانت في السلطة آنذاك كانت تعقد آمالا كبارا على الولايات المتحدة الأميركية ، وظلت تلك الآمال تراودها منذ مطلع الثورة حتى عام 1955م. والحقيقة أن تحرير فلسطين لم يكن من أهداف الثورة المصرية التي عبر عنها الجيش ، وإنما كان هدفها الرئيس تغيير الأوضاع المصرية. ولعل حديث جمال عبدالناصر عن لقاءاته بالضباط الإسرائيليين وأسئلته لهم أثناء حصار الفالوجة يشير إلى ذلك بوضوح. وقد ورد الحديث الذي أشرت إليه هنا في الطبعة الأولى من كتاب فلسفة الثـورة . ومن هنا نستطيع القول إن حكومة الثورة كانت ميالة – في سني حكمها الأولى – إلى تصفية الجزء الذي يخصها من القضية الفلسطينية ، أي مشكلة إدارة قطاع غـزة وتكدس اللآجئن فيه .

مشـروع توطين اللاجئــين في ســــيناء :

وأثناء شهر العسل المصري – الأميركي في أوائل النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي تداول الطرفان خطة لإسكان اللاجئين الفلسطينيين في سيناء لتصفية جزء من المشكلة الفلسطينية . وقد توصلا إلى اتفاق وشرعا في التنفيذ . وقد تم توقيع التعاقد الرسمي بين الحكومة المصرية من جهة وبين وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى .

والحقيقة أن المشاريع التي طرحت من أجل تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تنقطع منذ نكبة عام 1948م. وقد ركزت تلك المشاريع على محاولات توطين اللاجئن خارج فلسطين، غير أنها ووجهت بمعارضة شديدة من جانب اللاجئين أنفسهم الذين اعتبروها من وسائل تصفية قضيتهم ودفن أملهم في العودة إلى فلسطين إلى الأبد. وقد خصص القسم الأكبر من مشاريع التوطين إلى لاجئي قطاع غـزة ، وذلك نظرا لصعوبة أوضاع سكان القطاع، حيث كان عدد اللاجئين ضعف عدد السكان الأصليين تقريبا ، وحيث الموارد الإقتصادية ووجود اللاجئين بتلك الأعداد والنسبة الكبيرة يثير مشاكل وأعباء هائلة للحكومة المصرية المشرفة على القطاع .

وبعد قيام الثورة في مصر واستقرار الحكم نسبيا استؤنفت "المحاولات التي كانت قد بدأت قبل ذلك لتوطينهم" ، وقد استفادت المحاولات اللاحقة من التجارب السابقة الفاشلة بعد أن تأكد المعنيون أن قضية التوطين ليست بالأمـر السهل الذي يمكن تنفيذه ببساطة. ومن هنا اتسمت المشاريع المطروحة

[4] اغتالته المخابرات الإسـرائيلية بطـرد بـريدي ملـغـوم .

في مرحلة 1952- 1955 بطابع أكثر تنظيما وعمقا ، كما تقول دراسة نشرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية [5] . وكان من أهم هذه المشاريع مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء الذي ووجه بردود فعل تفيض بالسخط والقلق من جانب الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد حاولت الإدارة المصرية تنفيس ذلك السخط ، فأصدرت لهذه الغاية بيانين ، أولهما في الثامن والعشرين من أيار (مايو) سنة 1953 وثانيهما في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) 1953. وقد خاطب نائب الحاكم العام أهالي قطاع غزة قائلا :

"كانت بعض الصحف المحلية قد نشرت خلال شهر مايو سنة 1953، أن هناك محاولات لإسكان اللاجئين خارج فلسطين، مستندة في ذلك إلى ما نشر في بعض الصحف الخارجية حول مشروع تقدمت به هيئة الإغاثة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة لتشغيل وإسكان اللاجئين في شبه جزيرة سيناء وغزة ، مما دعانا إلى أن نصدر بياننا المؤرخ في 1953/5/28 ، نعلن فيه أنه قد أرجئ البحث في هذا الموضوع. ولما كان هذا المشروع قد أصبح شاغلا للأهالـي ومدار حديثهم ، ولما تعلمه هذه الإدارة التي دأبت جاهدة على العمل لما فيه الخير والرفاهية للجميع ، وتحقيقا لرغباتهم – ليسرها أن تعلن لأهالي ومهاجري المنطقة جميعا ، بأنه قد تمتت مقابلة بين السيد قائد عام القوات المسلحة والسيد الحاكم الإداري العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين ، بخصوص هذا الموضوع ، وقد انتهت بالموافقة على أن إسكان اللاجئين هو محل إعادة نظر السلطات المختصة في الوقتت الحاضر ، ولن تتخذ فيه أية إجراءات أو خطوات إلا بما يحقق أماني الفلسطينين ومصالحهم. ولذلك نلفت النظر إلى أن الحديث حول هذا المشروع قد أصبح غير ذي موضوع. [حسين أبو النمل ، قطاع غزة ... ، ص 84 – 85].

ويعلق مؤلف الدراسة التي نشرها مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية على البيان الذي أصدره نائب الحاكم الإداري لقطاع غزة بقوله :

"كان نائب الحاكم الإداري لا يقول الحق ، لأن الحكومة المصرية كانت قد اقترحت اعتبار نهر النيل كمصدر لمياه الري للأراضي الواقعة مباشرة شرق قناة السويس. ونتيجة لهذا الاقتراح أتمت الوكالة في 30 يونيو عام 1953 إتفاقية برنامج مع الحكومة المصرية أتاحت الاحتفاظ بمبلغ 30 مليون دولار

لأغراض أبحاث المشروع في شبه جزيرة سيناء وغـزة , والباقي ليستعمل في الإنشاء والاستيطان ، إذا ما أثبتت الدراسات الأولية أن هناك مشروعات عملية يمكن القيام بها . أي أن تخوف اللاجئين والأهالي في القطاع كان له ما يبرره. وبجانب ذلك فقد اتفقت الحكومة المصرية ووكالة الغوث على إسناد المسئولية المشتركة عن إدارة الأبحاث والدراسات الخاصـة

بالمشروع ، المحدد في الاتفاقية ، إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، ممثلا للجانب المصري، وإلى مكتب وكالة الغوث في القاهرة ممثلا للوكالة . وقد تم هذا الاتفاق خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) 1953 ، أي بعد ما يقرب من شهر من صدور بيان الحاكم الإداري الأخير المشار إليه آنفا.

[5] حسين أبو النمل ، قطاع غزة 1948 – 1967 ، تطورات إقتصادية وسياسية واجتاعية وعسكرية (بيروت : مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيسان/أبريل 1979 ، ص 82 – 85 .

"ويمكن لنا اعتبار هذا المشروع ، الذي أعد خصيصا لتوطين لاجئي قطاع غـزة من أكثر المشاريع خطورة ، لأنه يطرح تصورا شاملا لكيفية تنفيذ المشروع [كذا] ، كما أنه يعكس – من الناحية الثانية - الجدية الفائقة لوكالة الأمم المتحدة وللحكومة المصرية لتنفيذ ذلك المشروع ." [ص85] وقد رمى المشروع إلى زراعة خمسين ألف فدان في الشمال الغربي لسيناء لتوطين اللاجئين فيها ليتولوا زراعتها ، وليعيشوا حياة عادية معتمدين على أنفسهم وعلى إنتاجهم. كما اقترح قيام نوع من الحكم المحلي ، مع أخذ التجمعات التي انتظم اللاجئون على أساسها بعين الاعتبار ، بحيث يكون أبناء العشيرة الواحدة والقرية الواحدة في مستوطنة واحدة . [المصدر نفسه، ص 86] ، وانظر ص 87 كذلك للإطلاع على مزيد من التفاصيل.

وأستطيع أن أضيف إلى ما ذكرته دراسة مركز الأبحاث الفلسطيني أنني رأيت بنفسي "ملف مشروع سيناء عندما انتقلت للعمل في مكتب المدير العام لعمليات وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل سنة 1958 ، بيد أنني لم أتمكن من الاطلاع على جميع محتوياته ، لأنه لم يكن في عهدتي ، وإنما كان في عهدة سكرتيرة المدير .

إن هذا يؤكد وجود قدر كبير من التفاهم المشترك بين السلطات المصرية ووكالة الغوث من أجل تصفية القضية الفلسطينية ، أو – على الأقل – تصفية الجزء الذي اضطلعت الحكومة المصرية بمسئوليته منها ، من خلال إدارتها لقطاع غزة ، وقد تجاوز مرحلة التفاهم إلى مرحلة الاتفاق الرسمي، وتخصيص الأموال بتفاصيل واضحة لتفي باحتياجات المشروع ومكملاته لفترة طويلة. لذا فإن الأعمال الفدائية التي كان ينفذها الإخوان كانت تهدف إلى تخريب ما جرى من اتفاقات وما تبعها من ترتيبات لتنفيذها ، وما ينطوي عليه مشروع سيناء من خطوات لتصفية القضية الفلسطينية. وقد أعطى هذا النشاط الإخواني ثماره المرجوة ، فعلى أثر كل عملية كان يتبعها رد إسرائيلي سريع ، يتراوح بين أن يكون هجوما بريا أوجويا ، أو أن يجمع بينهما في نفس الوقت، وبحجم لا يتانسب مع حجم العمل الفدائي إذ كانت إسرائيل ترد بغارات جوية وحشية ومسرفة على النقاط العسكرية الصغيرة المتناثرة على خط الهدنة الذي كان يفصل قطاع غزة عن فلسطين المحتلة ، وقد تحرك قوة برية كبيرة لتهاجم الموقع ، أو المواقع التي تحددها لتوجيه الرد .

وقد جرت العادة أن يعقب الهجوم الإسرائيلي في صباح اليوم التالي صدور بلاغ عسكري في القاهرة يعلن أن القوات الإسرائيلة هاجمت موقع كـذا، وأن القوات المصرية تصدت لها وقامت بهجوم مضاد ، وأجبرت العدو على الفرار. وغالبا ما يكون محتوى البيان مغايرا تماما لما جرى على الأرض ؛ فقد كنت أعيش في مدينة غزة ، وفي إحدى المرات كان الموقع الذي تعرض للهجوم لا يبعد أكثر من ثلاثمئة متر عن البيت الذي كنت أسكنه ، وقد شاهدت بنفسي، كما شاهد غيري، في صباح اليوم التالي كيف كان موقع الحامية المصرية محطما بشكل كلي، ولا يظهر فيه سوى أثار القنابل والانفجارات والرصاص والحطام والتفجير بالألغم، وقد هجر تماما من جنود الحاميـة المصرية الصغيرة. وهكذا صار البيان المصري العسكري المتكرر مجرد غطـاء لحفظ ماء الوجـه. وقد أدى تكرار هذه الحوادث إلى إحراج كبير لحكم جمال عبدالناصر، فبدأت الدولة تهتم بتقوية الدفاعات في قطاع غزة، وأنشأت الكتيبة الفلسطينية وجعلت قاعدتها قرب رفح، على حافة سيناء، قرب الحدود المصرية الفلسطينية. ومع استمرار التسلل وضرب الأهداف الإسرائيلة بالمتفجرات ازدادت ردود الفعل الإسرائيلية عنفا. وفي مساء 28 شباط (فبراير) 1955 قامت إسرائيل بهجوم كبير على موقع

صغير للقوات المصرية قرب غزة ، ووضعت كمينا على طريق غزة – رفح، إلى الشمال قليلا من مخيم البريج للاجئين ، ليعترض أية نجدة تأتي من قاعدة الكتيبة الفلسطينية المعسكرة في رفح. وعندما جاءت النجدة في الوقت المتوقع ووصلت إلى المصيدة فجر الإسرائيليون في طريقها براميل تحتوي على مواد حارقة وضعوها في عرض الطريق المسفلت. فلما وقفت (اللوريات) الناقلة للجنود الفلسطينيين وحاولت الاستدارة لتفلت من الكمين بادرها الجنود الصهاينة بإلقاء القنابل الحارقة على حمولتها من الجنود، فقتلوا وأحرقوا جميعا. وهكذا دمر الإسرائيليون حامية محطة غزة، ومركز ضخ وتوزيع المياه الذي كان بجانب موقع الحامية ، كما دمروا القوة المنجدة التي جاءت من رفح ، على بعد أربعين كيلو مترا تقريبا للمشاركة في صد الهجوم [6].

وفي اليوم التالي عرف حجم الهجوم الإسرائيلي وما نجم عنه من خسائر، فتوترت النفوس، وانفجر القطاع بمظاهرات غاضبة امتدت في طول القطاع وعرضه ، وكانت الهتافات الرئيسية تتهم جمال عبدالناصر بالتقصير والخيانة معا. وبجانب ذلك تردد هتاف : "فليسقط مشـروع سيناء".

وكان من الملفت للنظر أن يتعاون الإخوان المسلمون والشيوعيون – لأول مرة - في تحريك المظاهرات وقيادتها. وما زلت أذكر كيف دخل الراحل مـعين بسيسو – من قادة الشيوعيين – ومعه جملة من رفاقه إلى المسجد العمري الكبير في غـزة لأداء الصلاة ، ولا أتذكر الآن إن كانت صلاة الظهر أو صلاة الجمعة. ولم يكن معين بسيسو ورفاقه من رواد المساجد ، بل كان يجاهرون دوما بعدائهم للإسلام، وكانت المجابهة بين الإخوان والشيوعيين شديدة على الدوام، قبل هذه الأحداث التي نسجل طرفا من أخبارها ، كذلك كان الشيوعيون يجاهرون دوما بالدعوة إلى الصلح مع إسرائيل . ودلالة هذه المشاركة أن حالة الغضب العام لم تكن تسمح لأي فئة من مكونات الطيف السياسي أن تتخلف عن موقف الشعب الفلسطيني كله. ولا مراء في أن الدوافع الحقيقية لكل من الطرفين الإسلامي والشيوعي كانت مختلفة، بل متناقضة، وسنرى أن هذا اللقاء كان قصير العمر ،إذ سرعان ما انحاز الشيوعييون إلى نظام جمال عبدالناصر وصاروا أهم حلفائه على الصعيد الشعبي، سواء في مصر وفي قطاع غـزة وفي غيرهـما من البلاد العربية .

رد الفعل من قبل جمال عبدالناصر بالنسبة لقطاع غـزة:

لقد تصدت القوات المصرية للمظاهرات في قطاع غـزة بعنف بالغ، فقتل وجرح عدد من الأفراد، وجرى اعتقال بضع عشرات من الإخوان المسلمين ومن الشيوعيين، وحملوا بالقطار إلى القاهرة وأودعوا السجون والمعتقلات فيها. وكان معظم المعتقلين من المدرسين وطلاب الثانويات ، ولم

---

[6] وللاطلاع على تقرير آخـر عن الحدث أنظـر : : Lieutenant General E.L. Burns, Between Arab and Israeli, Beirut : Institute for Palestine Studies, pp., 17-18,
وانظر كذلك حسين أبو النمل ، ص 90-91. وقد ذهب حسين أبو النمل في تحليله إلى أن الفارة الإسرائيلية كانت بهدف الضغط على الحكومة المصرية لخملها على القبول بسياسة الانضمام إلى التحلف مع الغرب، لأن إسرائيل كانت أداة تخويف ضد العرب. لكنني أرى أن تحليل حسين أبو النمل غير صحيح لأن اعتداءات إسراشيل كانت تحدث وتتكرر قبل الدعوة إلى الأحلاف. كذلك فإن الاعتداءات التي تعرض لها الأردن سنة 1953، أي قبل ظهور الدعوة لحلف بغداد بأكثر من سنة لم تكن أقل من تلك التي تعرض لها قطاع غزة؛ والأردن كان وقتذاك على تفاهم تام مع حكومة بغداد الملكية الهاشمية ، فضلا عن أن الجنرال غلوب باشا، كان على رأس الجيش الأردني يعاونه عدد من الضباط البريطانيين، ولم يغادر إلا بعد أزمة سنة 1957. ولم يكن الاردن آنذاك معارضا لحلف بغداد. والذي أثبتته الوقائع في السنوات الأخيرة أن معظم الادارات الأميركية والسياسيين الأميركيين أدوات في يد إسرائيل والصهيونية العالمية ، وليس العكس.

يكن كاتب هذه السطور من المعتقلين، إذ لم يكن له أي دور قيادي في المظاهرات ، بل كان واحدا من بين عشرات الآلاف من المشاركين.

وإذا كان الحكم في القاهرة قد قابل هذا الانفجار الشعبي المفاجئ بإجراءات عنيفة ، أو حازمة، فقد اضطر – على ما يبدو – إلى اتخاذ خطوتين إيجابيتين :

أولاهما صرف النظر عن مشروع سيناء لإسكان اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم، وثانيتهما إدخال قوات كبيرة من الحرس الوطني المصري إلى قطاع غـزة . وبهذا الإجراء غدا من الصعب على القوات الإسرائيلية أن تقوم بغارات سريعة وتحقق أهدافها وتنسحب دون عقاب أو خسائر. وهكذا دخلت المناوشات الحدودية طورا جديدا ، وصارت تجري على صورة مبارزة بمدافع االهاون الثقيلة، مع تبادل الرمايات بالرشاشات الخفيفة والثقيلة بين القوات المتواجهة . ولا جرم أن تأثير هذه الاشتباكات على المدنيين أصبح أكثر إيذاءا وأوسع تدميرا. ففي المرحلة الأولى كانت الضربات توجه لبعض الأهداف العسكرية والحيوية، أما الآن ، أي في المرحلة التي دخلتها من خلال أحداث سنة 1955 ، فقد صار القصف المدفعي الكثيف يوجه أحيانا إلى أحياء مدينة غـزة المكتظة بالسكان ، أو إلى بعض المدن الأخرى ومخيمات اللآجئين في القطاع.

وأن نسيت فلن أنسى ذلك اليوم المشئوم الذي وجه فيه الإسرائيليون قصفهم إلى شارع عمر المختار، وبجانبه سوق الخضار والحي القديم من غـزة،(حارة الدرج) وذلك في يفترة ما بعد العصر، حيث يكون الشارع وسوق الخضار والأزقة المؤدية إليه في أشد حالات الزحام. وخلال نصف ساعة من القصف سقط عشرات الضحايا، وقد تناثرت أشلاء الآدميين والتصقت بالجدران ، وظلت رائحة تلك الأزقة تغثي النفوس حتى بعد انقضاء بضعة أشهر على الحادث نتيجة لما التصق بها من أشلاء ودماء الآدميين، ولم يكن من السهل تنظيفها. ولم تسلم المستشفيات من القنابل المتساقطة. ولعل هذه الحادثة هي التي دفعت إدارة المخابرات إلى تنظيم قوة فلسطينية خاصة جاءت ببعض عناصرها من السجون، وأطلعتهم على المناظر البشعة الناتجة عن القصف الإسرائيلي إثارة لروح الانتقام فيهم. وهكذا تفاعلت الأحداث طوال عام 1956 إلى أن انتهت بالاجتياح الإسر ائيلي لقطاع غـزة وسـيناء في أواخر شهر تشـرين الثاني (نوفمبر) 1956 ، من خلال مشاركتها في مؤامرة العدوان الثلاثي المعروفة .

العدوان الثلاثي والاحتلال الإسـرائيلـي :

لم تكن للإخوان المسلمين في قطاع غـزة أية قوة عسكرية – مهما صغرت – يمكن أن تساهم بأي قدر يستحق الذكر في مقاومة الهجوم الإسرائيلي الذي تم به للإسرائيليين احتلال القطاع ؛ فلم تكن لهم أية مجموعات مدربة تدريبا جيدا ، لأن التدريب الذي تحدثنا عنه آنفا كان بسيطا ومحدودا للغاية. ومن ناحية أخرى فإن المطاردات التي تعرض لها الإخوان من قبل المخابرات وغيرها من أجهزة الأمن المصرية في السنتين السابقتين لم تدع مجالا لاقتناء أي سلاح مهما صغر وقل شأنه. حتى ولو غامر بعض الأشخاص واحتفظوا ببعض البنادق والرشاشات الخفيفة، فما عساها أن تغني في وجه هجوم تم بأرتال الدبابات وأسراب الطائرات النفاثة ؟ وكان الأخ خليل الوزير – رحمه الله – قد غادر قطاع

غـزة قبل سنة من الاجتياح الإسرائيلي للإلتحاق بالجامعة في مصر، وقد التحق بالفعل بجامعة الإسكندرية لدراسة الفلسفة وعلم الاجتماع بكلية الآداب. وكان غير خليل الوزير من القياديين القلائل قد غادروا القطاع كذلك ، إما للعمل في الخليج ، أو لمتابعة الدراسة في الجامعات المصرية.

والخلاصة أن وضع الإخوان كان في غاية الضعف في الفترة التي تلت حل الجماعة في مصر سنة 1954 حتى سقوط غـزة وسيناء في يد الاحتلال الإسرائيلي. لقد انفض رؤساء وأعضاء إدارات الشعب، وذوو الأسماء والوزن العلمي أو الاجتماعي إثر قرار الحل ولم يبق سوى أعداد قليلة من الشباب الصغار الذين كان معظمهم من الطلبة ، وبعض المدرسين والعمال، كما أشرنا في الصفحات السابقة. ولست أذكر بالضبط متى بدأ الإخوان ينظمون أنفسهم بعد الاحتلال. ففي فترة الأسبوعين الأولين كان التوتر على أشده، وكانت عمليات الإرهاب الصهيونية وحشد الناس في الساحات العامة بغرض التفتيش والإذلال معا ، وعمليات القتل الوحشية عند حدوث أبسط حركة تنم عن استنكار أو عدم خضوع واستسلام مطلق، بل ومن غير أي استفزاز، كان كل ذلك من الأمور المألوفة. وفي ظل هذه الأجواء لا تبقى أية فسحة مهما صغرت، لأي تحرك يهدف إلى إعادة التنظيم. لكنه ما أن خف التوتر قليلا حتى بدأ الإخوان يتصلون بعضهم ببعض من أجل تنظيم صفوفهم ، والنظر فيما يمكن أن يفعلوه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الغشوم. وقد أثمرت هذه الاتصالات سواء على نطاق مدينة غـزة ذاتها أو على نطاق قطاع غـزة كله ، فصار لهم تنظيم يشمل القطاع كله، كما أصبح لهم تنظيم في كل المدن والمخيمات والأماكن الرئيسية، ووجد كاتب هذه السطور نفسه رئيسا للتنظيم، ولم يكن قد تولى أية رئاسة من قبل ، حتى على مستوى الأسرة . ولقد تم هذا الترتيب – من غير شك – بطريقة شـورية، إذ لم أكن أملك ما يكره أو يغري الآخرين على اختياري أو السكوت على ذلك ، كما أنني لم أسع لهذه الرئاسة. وقيام التنظيم الشامل في قطاع غـزة لا يعني أنه ضم أعدادا كبيرة ، ذلك أن الإخوان كانوا قد فقدوا الكثير من الأعضاء . ولست أستطيع أن أعطي رقما لعدد الإخوان الذين ضمهم التنظيم الجديد ، بيد أن بإمكاني القول باطمئنان أن ذلك العدد لم يزد على مائتي عضو بحال من الأحوال ، أعني في بداية عودة التنظيم.

وإذ شعر الإخوان بأن أمورهم انتظمت أخذوا يفكرون في واجبهم العام تجاه التخلص من نير الاحتلال. لم يكن ثمة مجال للأوهام، فقد أدرك الإخوان محدودية قدراتهم، كما أدركوا شدة الأسوار والعقبات التي تحيط بهم وتسد مسارب العمل أمامهم. فصغر عددهم لم يعوضه أي تميز في النوعية والقدرات، من حيث رصيد من الخبرة أو التدريب العسكري السابق ، بغض النظر عن وجود أفراد قلائل ممن تلقوا بعض ألوان التدريب البسيط. كذلك فإن القطاع – من الناحية الجغرافية والطوبوغرافية – كان رقعة وشريطا صغيرا من الأرض لا يزيد طوله على خمسة وأربعين كيلو مترا، ولا يزيد عرضه عن سبعة كيلو مترات محاصر بالبحر من الغرب، وبالأراضي المحتلة من الشرق والشمال، وبصحراء سيناء المحتلة ايضا، من ناحية الجنوب. ولم يكن من السهل الحصول على أية إمدادات أو مساعدات من الخارج، سيما وأن علاقات الإخوان بنظام الحكم في مصر لم تكن مما يشجع على توقع أية مساعدة.

أما القوى السياسية المحلية الأخرى فقد كان الشيوعيون هم القوة السياسية الأخرى الوحيدة والمنظمة ، بجانب الإخوان. وربما كان عدد الشيوعيين أقل من عدد الإخوان في تلك الفترة ، لكنهم كانوا أكثر تنظيما وخبرة ، ومن المرجح أن قياداتهم كانت أكثر كفاءة كذلك. بيد أن المشكلة الكبرى في التعامل مع الشيوعيين تمثلت في أنهم رحبوا بقيام إسرائيل، ودعوا عرب فلسطين إلى مشاركة

الصهاينة في مقاومة تدخل الدول العربية في فلسطين سنة 1948؛ وقد ظل هذا هو موقفهم حتى قيام العلاقات المصرية السوفيتية الودية بعد دخول السوفييت نطاق المنافسة في الساحة المصرية – مع الولايات المتحدة – حيث عرضوا تبني مشروع بناء السد العالي، وتزويد مصر بالسلاح بعد امتناع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من العداء المستحكم بين الإخوان والشيوعيين من الناحيتين العقيدية (الأيديولوجية) والتوجهات السياسية فقد قرر الإخوان دراسة إمكان التعاون مع الشيوعيين بكل جدية وإخلاص ؛ وتم الاتفاق على لقاء بين الفريقين ناب عن الإخوان فيه كل من : غالب إبراهيم الوزير ، وسعيد المـزين رحمه الله، وكمال عدوان رحمه الله.

لم يكن يخطر ببال الإخوان أي سبيل لمقاومة الاحتلال سوى الكفاح المسلح ، وكان ذلك هو التصور الذي طرحه ممثلوهم في لقائهم مع الشيوعيين. غير أن الطرف الآخر كان قد جاء يحمل وثيقة مكتوبة تضمنت ما رأوه من خطة العمل ومجال التعاون ؛ وقد صدم الإخوان وندموا وخاب أملهم إذ قرأوا تلك المقترحات ، لكن هذا اللقاء عرفهم بحقيقة موقف الشيوعيين الذين تضمن برنامجهم المقترح ما يلي :

1- تشكيل جبهة وطنية تنظم العمل الوطني ،
2- المطالبة بحرية الصحافة والاجتماعات والحريات العامة ،
3- التعاون مع الـــشرفاء داخل إسرائيل لإسقاط حكومة بن غوريون،
4- التمسك ببقاء القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في القطاع إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية ، ورفض عودة الإدارة المصرية .

لم يكن لدى الإخوان ثمة اعتراض مبدئي على البند الأول ، لكن البنود الثلاثة الأخرى لم تكن مقبولة إطلاقا لدى الإخوان ؛ فقد رأوا أن المطالبة بحرية الصحافة والاجتماعات العامة تغيب الهدف الأول والأهم، وهو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي وضرورة رحيله ، كما رأوا أن الحديث عن حريات الصحافة والاجتماع ينطوي ضمنا على القبول، أو الترحيب بالاحتلال إذا وفر لنا بعض الحريات الجزئية والشكلية في ظل الاحتلال، كما رأى الإخوان أن ذلك الطرح ينظر إلى سكان القطاع وكأنهم صاروا جزءا من المجتمع الإسرائيلي، ويتطلعون إلى استكمال حرياتهم السياسية ضمن دولة إسرائيل ، ويقر بأننا صرنا جزءا من الدولة الصهيونية، وأننا لا نعترض على ذلك. أما التعاون مع الشرفاء داخل إسرائيل فقد أدرك الإخوان أن من خلعت عليهم صفة الشرفاء إنما هم الشيوعيون من الصهاينة ومن العرب سواء. أما البند الرابع الخاص بالتمسك ببقاء القوات الدولية فكان ينطوي على عدة مخاطر، منها :

1- سلخ القطاع من الجسم العربي، واستبعاد مصر وتفضيل الإدارة الدولية. وعلى الرغم مما كان في حلوق الإخوان من مرارة من جراء المطاردات الأمنية الذي تعرضوا له في ظل الإدارة المصرية، والبطش والاضطهاد الدموي الذي تعرض له إخوانهم في مصر ، ورغم اقتناعهم ومعرفتهم بما ران على الإدارة المصرية من فساد فقد رأوا أن عبء ذلك كله يهون في سبيل الحفاظ على معنى الوشائج والأخوة العربية والإسلامية من خلال الإصرار على حفظ الرابطة مع مصر الدولة ، ومصر الثقافة والرصيد الروحي والتاريخي والتراثي، بغض النظر عما يمكن أن يجره ذلك على الإخوان في المستقبل .

2- أن تدويل القطاع سوف يجعله مركزا للتهريب والجاسوسية الإسرائيلية والدولية ، ومباءة لكل المفاسد الخلقية والاجتماعية التي يمقتها الإخوان ويحاربونها بكل قوتهم ،
3- وقد قدر الإخوان كذلك أن الإدارة الدولية ستفتح القطاع أمام الإسرائيليين والمؤسسات الصهيونية العالمية للسيطرة على الاقتصاد والأعمال التجارية والسياحية والترفيهية وملحقاتها ،
4- كما قدر الإخوان أن القطاع سيغدو بوابة تلج منها إسرائيل إلى العالم العربي ، وجسرا تعبر عليه البضائع الإسرائيلية .

لهذا كله ، رفض الإخوان التعاون مع الشيوعيين ، ورفضوا إقامة أقامة أية علاقات معهم ، سيما وأنهم استعادوا في ذاكرتهم موقف الشيوعيين من قيام إسرائيل اتباعا لسياسة الاتحاد السوفييتي، حين دعوا إلى أن يتحد الشعب الفلسطيني كله – يعنون بذلك العرب والصهاينة سواء ، لمقاومة الغزاة والرجعية ، أي الجيوش العربية والقوى الفلسطينية والعربية المعارضة للمشروع الصهيوني وقيام الدولة الصهيونية . ولما نبذهم الشعب الفلسطيني ودخلت الجيوش العربية إلى الأراضي الفلسطينية – وهي ما زالت في أيدي أهلها - هرب زعماء الشيوعيين الفلسطينين إلى إسرائيل، أي الجزء الذي أقام فيه الصهاينة دولتهم ، وصار بعضهم، أي الشيوعيين ، أعضاء في الكنيست، وسمحت لهم إسرائيل بقيام حزب شيوعي بصورة قانونية [7].

وإذ تعذر على الإخوان أن يعتمدوا على مشاركة الشيوعيين في مقاومة الاحتلال وزعزعة وجوده – نظرا لتوجهات الشيوعيين ومواقفهم التي أشرنا إليها – فقد بدا واضحا أن عليهم أن يعتمدوا في جهادهم – بعد الله – على قوتهم الذاتية وحدها، وأن يعملوا على تنميتها وتطويرها.

وفي ضوء نقص الضروريات والإمكانات المحلية رأوا اللجوء إلى ألوان أخرى من المقاومة لا تستلزم توافر السلاح والذخيرة في المرحلة الأولى ، لكنها تمهد السبيل لاستخدامها في مرحلة تالية، حين توفرها .

وهكذا أخذ الإخوان ينشطون في تحذير الشعب من فكرة التعايش مع الاحتلال ، ومن المشاركة في المطالبة بالتحسينات الشكلية والهامشية التي تجمل وجود العدو بين أظهرنا وتخفف من بشاعة طغيانه، مثل تلك دعا الشيوعيون إلى المطالبة بها. كذلك أخذ الإخوان يحذرون من فكرة تدويل القطاع ، ويعددون للناس مخاطرها ويسلطون الأضواء على أبعادها وما يمكن أن ينتج عنها .

وبعد مضي ما يقرب من شهر على بداية الاحتلال دعا الإخوان الشعب إلى إضراب عام احتجاجا على استمرار الاحتلال وعلى ممارساته. ومن أجل ذلك تم إعداد منشور يستفز حماسة الشعب ويستنهض همم أبنائه ليشتركوا في المقاومة؛ وقد جرى توزيعه على نطاق واسع في الاسبوع الأخير من شهر كانون الثاني (يناير)

1957م. وقد نفذ الإضراب بالفعل مما أثار الإسرائيليين ، فلجأوا – كعادتهم – إلى كسر أبواب المتاجر وفتحها وإغراء الصبية بمحتوياتها ، وذلك لإجبار أصحابها على إعادة فتحها .

[7] حول موقف الشيوعيين من قيام إسرائيل وتأييدهم لذلك أنظر : "موسى خليل ، "الحزب الشيوعي الفلسطيني، 1919- 1948 "، مجلة شئون فلسطينية العدد 39، تشرين الثاني (نوفمبر) ، 1974 ، ص 135-136 ، وانظر كذلك :الصفحات 126 – 136.

ويبدو أن بعض المنشورات قد ضبطت، وجرى تتبعها فقاد ذلك إلى مصدر التوزيع وضبط الطابعة والناسخة. وهكذا ألقي القبض على سعيد المزين وغالب الوزير وأخضعا للتعذيب الشديد فورا، ويبدو أن أحدهما أو كلاهما لم يقو على التحمل فاضطر إلى الاعتراف على عدد من الأشخاص، كنت من بينهم، فاستيقظت في الساعة الثالثة من فجر يوم 1957/1/27 وكشافات جنود العدو المحتل تبهر عيني. لقد تسلقوا حائط المنزل، وأيقظوني ووالدي وأخي من الفراش، وأعطوني دقيقة واحدة لارتداء ملابسي. وإذ خرجت وجدت معهم غالب ، وسعيد ، وسمعتهم يسألونهما عن بيت منير عجور . وفي السيارة بدأ الضرب ولي الأيدي والأصابع والتهديد بالقتل بتصويب السلاح. وفكرت في الأمر على عجل، فتوصلت إلى قرار لست أدري مدى صحته، لقد كان إلحاحهم على معرفة مكان الآلة الكاتبة والشخص الذي طبع النص، وفكرت أن وصولهم إلى ذلك ربما أغلق الدائرة. وبدا لي أن استمرار التحقيق قد يوسع نطاق الاعتقالات، سيما وأن إدارة المباحث في عهد الإدارة المصرية قد تركت سجلاتها التي تضم أسماء معظم العناصر الحزبية المعروفة لهم، وكل ما جمعوه من معلومات عنها ، بما في ذلك الإخوان . وقد استولت قوات الاحتلال على كل ذلك مما استولت عليه من سجلات الإدارة المصرية. وهكذا اعترفت على الطابع الأخ داود خليل أبو جبارة ، رحمه الله، وكان آنذاك في حوالي الثامنة عشرة من عمره. وداود كان ذا جسم قوي وصحة، وإيمان وعناد ، فرفض أن يعترف بعلمه بشئ، فتعرض لضرب عنيف. وكان جميع الذين تعرضوا للإعتقال من الإخوان جميعا هم : داود ابوجبارة ، سعيد المزين ، عبدالله أبو عزة ، غالب الوزير، محمد أبو دية ، منير عجور ، وهاشم الخازندار. كذلك ألقى الصهاينة القبض على السيد عيد جبر، والد الأخ فوزي جبر ، رحمهما الله ، حيث تمكن الإبن من الهرب فقبضوا على والده العجوز وألقوه في السجن . ولم تكن للشيخ هاشم ، رحمه الله، علاقة بتنظيم الإخوان بعد حل الشعب ، وإنما كان معروفا في فترة العمل العلني قبل حل الإخوان في مصر ، وقد ظل على ولائه للدعوة معلنا ذلك . لقد استمر التحقيق المصحوب بالتعذيب أربعة أيام، فأتاح ذلك لكثيرين من الإخوان فرصة الهرب ، خاصة بالنسبة للإخوان الذين كانوا متصلين بنا مباشرة في موضوع المنشورات ، حيث غادروا القطاع تسللا إلى العريش، التي كان الإسرائيليون اضطروا إلى الانسحاب منها بقرار من مجلس الأمن ، وتسلمتها منهم القوات الدولية . وقضينا في الاعتقال ما يقرب من أربعين يوما إلى أن أفرجت عنا القوات الدولية بعد دخولها وتسلمها قطاع غزة قبيل منتصف آذار (مارس) 1957.

قوات الأمم المتحدة وعودة الإدارة المصريـة :

خرجنا من الاعتقال وقطاع غزة كله يموج بالمظاهرات التي شارك فيها جميع السكان رجالا ونساء وأطفالا ، وكلهم يتفجرون فرحا وسعادة برحيل كابوس الاحتلال. وكان الحديث في المحافل الدولية يشير إلى أن الترتيبات كانت متجهة إلى إبقاء قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة ، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ، وذلك يعني عدم عودة الإدارة المصرية. لذا فقد قرر الإخوان رفع شعار عودة الإدارة المصرية مطلبا شعبيا ، فأصبح المطلب هتافا شعبيا يتردد في كل مكان، وعلى كل لسان، فلم يجرؤ الشيوعيون على معارضته ، فانساقوا معه مكرهين . ولست أزعم أن ذلك كان مطلبا إخوانيا فقط ، بل كانت أكثرية الناس تريد ذلك، بما فيهم الناشطون السياسيون غير الشيوعيين. وقد استمرت المظاهرات في طول القطاع وعرضه أسبوعا كاملا ، **وسقط** بعض

الشهداء برصاص القوات الدولية وهم يرفعون العلم المصري على مركز قيادتها. وأمام هذا الإصرار الشعبي وافقت الأمم المتحدة على مجئ إدارة مصرية مدنية ، واستبدل اسم الحاكم العسكري بلقب الحاكم الإداري، ولم يسمح لأية قوات عسكرية مصرية بدخول القطاع ، **بل اعتبر وجود القوات الدولية بديلا مناسبا** ، مع وجود الشرطة المحلية مسئولة عن الأمن المدني الداخلي.

وبعودة الإدارة المصرية بدأت مرحلة جديدة ، سواء بالنسبة لتنظيم الإخوان المسلمين أو في حياة سكان قطاع غـزة بشكل عام. فبالنسبة للأخوان **صار واضحا** أن عليهم أن يواجهوا متطلبات المستقبل بأنفسهم من غير انتظار لتغير مفاجئ في مصر ، ودون توقع حدوث انتصار مدو يرفع إخوان مصر إلى سدة الحكم ، إذ أن فترة السنوات الثلاث التي تلت نهاية الاحتلال الإسرائيلي **لقطاع غـزة** سنة 1957 كانت أمجد السنوات بالنسبة لعهد جمال عبدالناصر . ففي هذه السنوات اندحر العدوان الثلاثي على مصر، ولقيت بريطانيا وفرنسا هزيمة منكرة ، إذ كانت إسرائيل هي الرابح الوحيد من العدوان ، وفي نفس الفترة تمت الوحدة بين مصر وسوريا أوائل سنة 1958م ، وارتفعت شعبية عبدالناصر في العالم العربي إلى قمة لم تبلغها من قبل أو من بعد. وعلى الرغم من أن الكيان الإخواني السري الذي أعيد تكوينه بدأ بطريقة سليمة سنة 1957 فإنه لم يحصل على موافقة الكبار بالمقاييس المحلية، لأن أولئك الكبار كانوا خارج القطاع قبل وأثناء الاحتلال، إما للعمل في الخليج أو لمواصلة التعليم العالي في الجامعات المصرية. وكان إولئك الكبار هم هاني بسيسو ، وخليل الـوزير ، ومحمد أبو سيدو ، رحمهم الله جميعا. وقد طرح اقتراح بأن يتولى المسئولية في القطاع اثنان، أحدهما يختص بالإدارة والأسـر والتربيـة والدعـوة ، بينما يختص الآخـر بالناحيـة العسكرية ؛ وقد كان شق المقترح أن يكون الكاتب الحالي، مؤلف هذا الكتاب ، مسئولا عن الإدارة والتربية والأسر وتوابعها ، فسارعت بالرفض ، وبينت ما في الإزدواجية من مخاطر، ثم قدمت استقالتي من المسئولية، وأصررت على ذلك، واخترت أن أكون عضوا فردا في أسرة ، أي في أدنى مستويات السلم التنظيمي . وقد تم ذلك ، من غير أن يؤثر على مستوى نشاطي، [8] والجهد الذي كنت أقدمـه ، ودون تدخل فيما يعتبر من أمور الإدارة ، مع الالتزام بالانضباط التام . وقد ظللت بعيدا عن مراكز السلطة في الجماعة حتى سنة 1962، حين أنشئ أول مجلس للشورى، فكنت عضوا فيه. وكنت قد حصلت على الثانوية العامـــة سنة 1957 . وتقدمت في نفس الصيف لمواصلة الدراسة الجامعية في قسم التاريخ بجامـعة القاهرة، وأنهيت الدراســـة وحصلت على درجة الليسانس في حزيران (يونيو) 1961 ، وبعد ذلك عملت مدرسا لمدة سنة في مدرسة الرمال الإعدادية في غـزة، قبل أن انتقل إلى البحرين . وكانت دراستي الجامعية وفق نظام الانتساب ، حيث كنت أتلقى المحاضرات مطبوعة تقوم بها بعض المكاتب المرخصة رسميا، وأسافر إلى القاهرة مرتين خلال العام الجامعي لأقدم الامتحان في نهاية الفصل الأول من السنة، ثم في نهاية الفصل الثاني. وقد تعاقدت في سنة 1962 مع إدارة التربية في إمارة البحرين (مملكة البحرين حاليا) للعمل في التدريس هناك. وقد كانت ظاهرة الاغتراب للعمل في بلدان الخليج نافذة جديدة خففت من ندرة فرص العمل في القطاع المكتظ بالسكان، مع شح الموارد الإقتصادية ، وضيق مساحة القطاع ، وغير ذلك من معوقات ومثبطات الوضع الاقتصادي.

ذروة المـد الشـيوعي في القطـاع :

بعد رجوع الإدارة المصرية إلى غـزة أطلقت السلطات نشاط الشيوعيين من عقاله، وذلك انسجاما مع العلاقة الجديدة التي قامت بين الحكومة في القاهرة وبين الإتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية. وقد لقي الشيوعيون محاباة في التعيين في الوظائف ذات السلطة، مثل وظائف نظار المدارس ومفتشي التربية والتعليم ، وأصبح النشاط الشيوعي علنيا في إطار برامج للمحاضرات والندوات والمهرجانات الشعبية ، ناهيك عن تنظيم الخلايا الشيوعية بين صفوف الطلاب في المدارس الثانوية. ولست من أنصار حجب الحرية عن الشيوعيين أو غيرهم من أصحاب العقائد السياسية والاجتماعية ، ولكن موقف الرفض يتجـه لإفساح الحرية غير المحدودة لفريق معين ، ذا ثقافة ورؤية أجنبية ذات بعد سياسي لا يمكن التغاضي عن خطورته ، بينما بينما تمنع الحرية عن غيرهم. وكان النشاط الشيوعي ينطلق من قاعدة قوية من الدعاية السياسية التي كانت تصدر من أبواق الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية من القاهرة ، مشيدة بالاتحاد السوفييتي والدول الإشتراكية التابعة له ، كما تستند إلى الدعم السوفييتي لمصر وسورية ، ابتداء من صفقة الأسلحة الشهيرة التي عقدت بين مصر والسوفييت سنة 1955 ، وامتدادا إلى اتفاقية بناء السد العالي، وإنذارات خروتشوف لدول العدوان الثلاثي . وخلال هذه الفترة كان الصراع على أشده في المدارس والإدارات بين الإخوان والشيوعيين ، حتى أن مدرسا من الإخوان نقل ثلاث مرات ، من مدرسة إلى ثانية ثم إلى ثالثة خلال عام دراسي واحد [9] ، وكانت عملية النقل الأخيرة في الشهر الأخير من العام الدراسي ، لأنه كان يحرص على أن يصلي الظهر في الفسحة المدرسية في مكان مفتوح وخال من ساحة المدرسة، فينضم إليه في أداء الصلاة أعداد من الطلاب تلقائيا ؛ وهذا المدرس هو الأستاذ والمربي الفاضل محمد أحمد أبـو ديـة الذي كانت تقديرات أدائه المهني في مستوى الامتياز دائما، فلم يتمكنوا من نقله بتهمة ضعف الأداء. وقد بلغ من تمادي الشيوعيين في التضييق على المتدينين من المدرسين والطلاب أنهم قرعوا جرس انتهاء الفسحة قبل الموعد بخمس دقائق ، وجاء المدرسون المناوبون منهم لينهالوا على الطلبة ضربا وهم يؤدون الصلاة على حصير في زاوية من ساحة الـمدرسة . ومن الطريف أن الأستاذ معين بسيسو ، الشاعر والزعيم الشيوعي المعروف ، تعرض لأحداث هذه الفترة في مقال كتبه ونشره سنة 1977، فوضع المكانة التي حصل عليها الشيوعيون في غـزة في صورة أنهم تصدوا "لقيادة النضال السياسي في القطاع" بعد رحيل القوات الإسرائيلية ، مع الادعاء بأن "الجبهة الوطنية" ، وهي التسمية التي أطلقها الشيوعيون على تحركهم ، الذي لم يشاركهم فيه أحد ، كانت هي القوة الرئيسية في قطاع غـزة ؛ وهذا الادعاء بعيد عما حدث ، أما الحقيقة فهي أن الشيوعيين ركبوا موجة الدعاية الناتجة عن التقارب والتعاطف العربي مع السوفييت إبان أزمة العدوان الثلاثي على مصر، وإفساح السلطة لهم في مجال التحرك كما ذكرنا ، وقد تصادف أن جاءت مجموعة من قدامى الشيوعيين هاربة من الأردن على أثر حوادث 1957 المعروفة في الأردن ، فكانوا رفدا هاما لقوة شيوعيي غـزة بخبرتهم في تنظيم المظاهرات والمناورات السياسية . وقد أتقن الشيوعيون استخدام عدد من الانتهازيين الذين يسارعون إلى التعلق بأذيال الموجات السياسية المفاجئة .

[9] مـعين بسـيسـو ، "دفاتر فلسطينيـة - 4 – " ، ***مجلة شـئون فلسـطينيـة*** ، العدد 77 ، كانون الأول (ديســمبر) 1977 ، ص 107-8.

بيد أن اتجاه الأمواج السياسية لم يبق على حالـه ، إذ سرعان ما حول جمال عبدالناصر غضبه على الشيوعيين عندما عارضوا قيام الوحدة بين مصر وسوريا أوائل سنة 1958 ، وبذلك فقدوا البساط الذي وقفوا عليه ، والمساند التي ارتكزوا إليها ، وأدوات الإعلام الرسمي التي أعطوا حرية استخدامها بشكل احتكاري فترة من الزمـن . ومن العجيب أن معين بسيسو بلغت به الجرأة على الحقيقة أن يزعم أن الشيوعيين كانوا "أول من قاد التظاهرات في قطاع غـزة ، تأييدا لهـا " ، أي تأييدا للوحدة [10] .

وسـرعان ما حل البعثـيون محل الشيوعيين ، واستأثروا بالحظوة لدى السلطان في القاهرة ، وعين المدرسون المبتدئون منهـم نظارا للمدارس ومفتشين ، وتحول الانتهازيون من موكب الشيوعيين إلى موكب البعثيين ، وتعرض الشيوعيون لموجـة من الاضطهاد الحكومـي والغضب الشعبي. وقد كانت النقمة الشعبية ضدهم هي الأكثر تدميرا ، وذلك بما جروه على أنفسهم من التظاهر بالإلحاد وتحدي مشاعر عامة الناس بكل تبجح . ثم جاءت أعمال العنف والقتل التي قام بها الشيوعيون العراقيون في ظل حكم عبدالكريم قاسم لتزيد الغضب الشعبي ضد شيوعيي غـزة ضراما، وذلك ما استغله البعثيون والناصريون، والانتهازيون المسارعون إلى التحول، ضد الشيوعيين. ومن الطريف أن الراحل معـين بسـيسـو الذي طارده طلاب مدرسته بعد أن دفعوه إلى الشارع خارج سورها، ولاحقوه في الأزقة حتى اضطر إلى الالتجاء إلى بيت الدكتور صالح مطر أبو كميل في حارة الدرج ، لم ينس ولم يتردد في أن ينسـب ما حل بالشيوعيين في غزة في تلك الفترة إلى الإخوان المسلمين ، ناسيا بأن الإخوان كانوا وقتذاك وقبله وبعده يتعرضون لقمع واضطهاد مسـتمر من قبل السلطة في القاهرة. أما الذين ساهموا في ضرب الشيوعيين واستولوا على مناصبهم وفازوا بالحظوة فهم البعثيون، الذين تحالفوا مع نظام جمال عبدالناصر في مطلع فترة الوحدة المصرية السورية ، ثم أخذ القوميون العرب نفس الدور بعد انفراط الوحدة ودور البعثيين في إحداث الانفصال وتأييده . ورغم كل ذلك فإن السيد معين بسيسو تجنب الإشارة إلى البعثيين أو القوميين بالإسم ، لأنهم كانوا في الفترة التي نشر مقالته فيها [11]وهو في بيروت سنة 1977، كانوا حلفاء للشيوعيين .

لم تكن للبعثيين أية جذور في قطاع غـزة ، ففي سنة 1956 كانت بداية ظهورهم ، ولم يكن عددهم عندئذ يزيد على أصابع اليد الواحدة . وقد نفروا من الشيوعيين أثناء الاحتلال بسبب تفضيلهم البقاء ضمن إسرائيل ، أو قبول التدويل ، كما أشرنا من قبل. وهكذا تحالف البعثيون مع الإخوان، تحالفا مؤقتا، عن طريق اتصال الأستاذ وفا الصايغ بالأخ معاذ عابـد ، الذي تولى قيادة الإخوان بعد حادث الاعتقال الذي تعرضنا له. وقد ظهر هذا التحالف والتعاون بجلاء في الأسبوع الذي تلا الانسحاب الإسرائيلي (3/7 - 1957/3/14) ، حيث انضموا إلى مظاهرات الإخوان الذين أتاحوا لأفرادهم القلائل فرصة البروز كمشاركين في قيادة التظاهرات. وكان من الهتافات التي لفتت النظر: "قرآنيـة إنجيليـة لا شرقية ولا غربيـة" الذي أطلقه وفـا الصايـغ المسـيحي الـغـزي

---

[10] ***المصدر نفسـه*** ، ص 109 .

[11] لقد نوهت وكالات الأنباء خلال ذلك الأسبوع بدور الإخوان في المظاهرات المطالبة بعودة الإدارةالمصرية ، ونشرت بعض الصحف المصرية (الأهرام والأخبار والجمهورية) تصريحات لبعض من كانوا يقودون المظاهرات الإخوانية، ومنهم الشيخ هاشم الخازندار رحمه الله، حول إصرارهم على عودة الإدارة المصرية. ويؤسفني أن هذه الصحف ليست تحت يدي الآن بينما أكتب هذه السطور، لكن من أراد أن يتحقق يستطيع ذلك ببذل بعض الجهد ، سيما عندما يكون في دولة تتوفر هذه المصادر في مكتباتها.

البعـثي. بيد أن الموقف البعثي لم يلبث أن تغير بعد عـودة الإدارة المصرية ، إذ انتهت حاجة البعثيين لجماهير الإخوان من ناحية ، ومن ناحية ثانية لم تكن السلطات المصرية لتتسامح مع الإخوان أو تتغاضى عن نشاطهم ومن يتحالف معهم ، على الرغم من إصرارهم وجهودهم الكبيرة من أجل عودة الإدارة المصـريــة 1. كذلك فإن تحالف جمال عبدالناصر وحزب البعث ، وتـقاربه مع الشيوعيين العرب بعد العدوان الثلاثي تبعـه - بالتالي - تحالف البعثيين والشيوعيين في قطاع غـزة ، ذلك التحالف الذي لم يطل أكثر من سنة ، بسبب معارضة الحزب الشيوعي وزعيمه خالد بكداش لقيام الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة، كما أشرنا من قبل . وقد استمر التحالف الناصري البعثـــي حتى وقوع الانفصال سنة 1961 وتأييد البعثيين علنا لحركة الانفصال ومشاركة زعمائهم في الحكومة السورية التي أفرزها الانقلاب الانفصالي ، ثم اشتبك البعثيون في معارك دعائية مع القاهرة ، وإذ صار من الطبيعي أن يفقد البعثيون حظوتهم في غـزة لدى السلطة وأجهزة المخابرات والمباحث ليفسحوا المجال لقادم جديد ، وحلفاء جدد تؤثرهم أجهـزة السلطة بمحاباتها ودعمها ، وكان هذا القادم الجديد هو حركة القوميين العرب. وكانت هذه الحركة نبتا جديدا أيضا ، بالنسبة لقطاع غـزة ، بل وفي الساحةالعربية عامـة. وكان على الإخوان أن يتعاركوا مع كل هؤلاء فرقة بعد فرقــة ، ويتعرضوا لتسلطهم وطغيانهم.

وكان لهذا الضغط المتتابع – من غير شك – أثر في حمل الكثيرين منهم على الخروج من القطاع ، بجانب الدافع الإقتصادي.

لقد أخذ التنظيم الفلسطيني للإخوان يتطور بعد جلاء القوات الإسرائيلية عن قطاع غـزة – كما ذكرنا - وكان من أهم خطوات ذلك التطور مد مظلة التنظيم لتشمل مجموعات الإخوان المسلمين الفلسطينيين خارج قطاع غـزة . لقد كان للتنظيم فرع في مصر يضم طلاب القطاع – من الإخوان – الدارسين في الجامعات المصرية. وكان هؤلاء الطلاب يعودون إلى قطاع غـزة أثناء العطلات الصيفية الجامعية، ويضفون بما ينقلونه من أخبار حركة الإخوان – بصفة عامة – روحا جديدة ، بغض النظر عن مقدار الدقة في تلك الأخبار. أما الإخوان الفلسطينيون خارج قطاع غـزة ومصر فقد كانوا جزءا من تنظيمات الأقطار التي يعيشون فيها. وفي سنة 1960 م نضج لدى قيادة التنظيم الفلسطيني تصور جديد بشأن ربط مجموعات الإخوان الفلسطينيين في إطار تنظيم واحد، أنى وجدت ، وذلك انطلاقا من الوضع الخاص والمتماثل الذي يواجهه الإخوان الفلسطينيون من حيث مشاعرهم تجاه ضياع وطنهم ، وتجاه العمل من أجل تحريره، فضلا عن معاناتهم لكونهم فاقدي الهوية والجنسية ، مما يعرضهم لمتاعب لا حصر لها في حالات التنقل والسفر، وفي الإقامة والوظيفة وفرص العمل ، مهما كانت مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم العملية عالية . وفي تلك السنة ، أي سنة 1960م ، ولد التنظيم الفلسطيني العام أثناء اجتماع عقد في القاهرة ، ضم قيادات فلسطينية إخوانية من قطاع غـزة ومصر وسورية والأردن ومنطقة الخليج العربي . وقد تقرر آنذاك ترك الإخوان الفلسطينيين في الأردن ضمن التنظيم الأردنـــي، على أساس أنهم يعتبرون أردنيين من الناحية القانونية ، ولأن الإخوان دعاة وحدة لا تفريق، وهم لم يكونوا ليقبلوا أن يشاركوا في فصم وحدة قائمة ، بغض النظر عما شاب ويشوب الوحدة القائمـة، سواء في طريقة التأسيس أو في الممارسات التالية . وقد عقد ذلك الاجتماع التأسيسي الذي شاركت فيه، في شقة الدكتور عدنان علي رضا النحوي، وكان آنذاك طالبا في كلية الهندسة في جامعة القاهرة ، وهو وأسرته ممن لجأوا إلى سوريا سنة 1948 . وبطبيعة الحال فقد شارك عدنان في الاجتماع ، وشارك فيه أيضا المهندس نادر الحاج عيسـى، الذي كان ممن هاجروا إلى سوريا،

والمهندس إبراهيم غوشة، وكان طالبا آنذاك، فضلا عن مشاركين آخرين لم أعد أذكر أسماءهم. ولعل أهم الدوافع التي حملت الفلسطينيين على التفكير في إقامة الصورة التنظيمية الجديدة هو حاجتهم لمواجهة خطر جديد هدد وجود تنظيم الإخوان الفلسطينيين تهديدا كبيرا ، حيث تعرض لضغوط ذات طبيعة مختلفة عما اعتادوا على مواجهته من قبل ، وذلك من أجل إغراء أفراد الإخوان بترك التنظيم الإخواني والانضمام إلى ذلك التنظيم الجديد. وكان هذا الضغط يلاحق الإخوان أينما حلوا، في قطاع غزة، وفي مصر، وسوريا، والأردن والعراق ، وأقطار الخليج العربي. وكانت الجهة التي تلاحق الإخوان تعرف عناصر الإخوان، وأماكن وجودهم – على الرغم من السرية التي أحاطوا بها نشاطهم – تتابعهم وتتصيدهم وتنصب لهم الشباك في كل مكان. لذا ، فقد كان هذا الخطر أهم ما شعرت به القيادات الإخوانية الفلسطينية، وما أهمها طوال بضع سنوات ، بين سنتي 1957-1961 ، واستغرقت محاولات درئه وحماية أنفسهم منه جل جهودهم. وبحلول عام 1961م بدأوا يشعرون بشئ من الأمان والاستقرار بعد أن اقتنعوا بأن أسوارهم أصبحت وثيقة ومنيعة بحيث لا تمكن المغيرين ممن اقتحامها ، وأن أفرادهم اكتسبوا المناعة الكافية لمواجهة ذلك الخطر بثبات . وسنعود لهذا الموضوع بعد صفحات قليلة لإلقاء الضوء على ما غمض من خبره .

المنهج التثقيفي للتنظيم الفلسطيني :

لم يكن للتنظيم الفلسطيني منهج خاص به طوال فترة العمل العلني وصدرا من مرحلة العمل السري. وكانت النشرات التي يصدرها المركز العام في القاهرة ترد إلى قطاع غزة حيث تستعملها الأسر وتتبع ما كان يرد فيها من توجيهات وتعليمات، وتدرس المواد المقررة للدراسة . وكانت رسائل الإمام الشهيد حسن البنا هي الزاد الأساسي. وبجانب ذلك كانت ضمن المنهج أيات وسور أو أجزاء من القرآن الكريم تحدد إما للدراسة والتفسير، أو للتلاوة، أو الاستظهار غيبا، أو جمع كل ذلك بالنسبة لسورة أو مقدار معين من الكتاب الكريم. وكان يضاف إلى ذلك عدد من الأحاديث النبوية الشريفة ، مع بعض الكتب التي يؤلفها الكتاب البارزون من الإخوان. وكان على الأخ أن يتلو ويحفظ من الأوراد والأدعية يوميا ، خاصة تلك التي جمعها الإمام حسن البنا في رسالة المأثورات.

أما الاجتماعات التربوية التي عرفت باسم : "الكتائب -" فلم تكن منتظمة بدقة، وإن كان هناك حرص أكيد على تشويق الإخوان وتحميسهم لإقامتها والمشاركة فيها. والكتيبة في برامج التربية الإخوانية لقاء يقصد به شحذ الروح والوجدان ، وتزويد النفوس بطاقة روحية جديدة – كما هو معروف – حيث يندمج الإخوان بكل أحاسيسهم في تلاوة القرآن الكريم ، والاستماع إلى آيات منه مرتلة أو مجودة ، فضلا عن قراءة الأوراد والاستماع إلى مواعظ تهدف إلى ترقيق القلوب بالإضافة إلى صلوات التطوع والنوافل تقربا إلى الله سبحانه وتعالى .

لقد كان هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق أغراض رئيسية :

أولها : تقوية ارتباط الأخ قلبيا ووجدانيا وعاطفيا بالله سبحانه وتعالى ،

ثانيا : تقوية ولاء الأخ للفكرة الإسلامية ممثلة في دعوة الإخوان المسلمين ومجسدة فيها.

ثالثا : بث روح الجهاد في مفهومه القتالي في نفوس الإخوان، وتقوية اندفاعهم وتحفزهم

للقتال، واستعدادهم للتضحية بالنفس والمال،

رابعا: التوجيه الأخلاقي حسب مفهومه الإسلامي.

ومع ما في هذه الأهداف من سمو ، وبجانب أهميتها لأفراد المسلمين العاديين من غير الإخوان، إلا أنها كانت أدنى بكثير مما كان يحتاجه عضو عامل في حركة الإخوان المسلمين التي أعلنت أن من أهدافها الرئيسية تغيير أوضاع العالم الإسلامي تغييرا شاملا، واستعادة عـزة المسلمين ، ثم تغيير العالم كله إلى حال أفضل. ونحن لا ندرك مدى هذا القصور إلا إذا تذكرنا أن أعضاء الجماعة هم أداتها لتحقيق هذه الأهداف ، وليس الشخصيات القيادة وحدها ، وهم المكون الأكبر لكيانها وحياتها ، وتذكرنا الظروف المحلية ، المصرية والعربية والإسلامية ، والظروف على الساحة العالمية وما تنطوي عليه من تعقيدات ومشاكل ، وما يتحرك في الميدان من قوى وخبرات وقدرات .

وإذا كان الإخوان الفلسطينيون لم يدركوا هذا القصور بوضوح – خاصة في أواخر عقد الخمسينات وعقد الستينات من القرن العشرين – إلا أنهم أحسوا بضرورة إضافة بعض المواد الجديدة للمنهج. وربما كان قياديوهم قد أدركوا – بصورة مباشرة – ما يعتور شخصيات إخوانهم الأفراد من حيث حصيلتهم الثقافية ؛ وهنا رأوا علاج المنهاج بإضافة بعض الموضوعات الغريبة عما اعتاده الإخوان سابقا ، وهذه بعض الأمثلة :

1 - دراسة كتاب في موضوع النظريات السياسية ،

2 - الاهتمام بإعطاء الأخ فكرة واضحة عن الحركة الشيوعية عالميا وعربيا ، من حيث

تطور النظرية وتطور التطبيق ،

3 – دراسة كتاب في علم الإدارة الحديثة ،

وثمة مثل طريف وهو تقرير دراسة كتاب : ***كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في النا س***,

وكان الإخوان ينبهون أن دراسة الكتب غيرالإسلامية لا يعني تبني كل ما تدعو إليه من أفكار أو ما تقره من آراء ومسلمات. ولعل من الجديد أيضا فيما أدخله الإخوان الفلسطينيون في مناهجهم دراسة كتب أصول الفقه ، وعلوم القرآن ، وعلوم الحديث .

ولا مراء في أن هذه الإضافات – بشقيها – لو أنها استخدمت بكفاءة وعمق لشكلت تحسينا نوعيا في شخصيات الأفراد من حيث قدراتهم الفكرية ، وما يترتب عليها من قدرة على اختيار الموقف الأفضل والتأثير في التيار العام والمسار الجماعي بصورة أفضل. ولكن، على الرغم مما كان هناك من قصور مؤكد في كفاءة الاستخدام أو عمق الفهم فإن هذا التطوير لم يخل من فائدة. وفي اعتقادي أن بعض التحسين النوعي قد تحقق بالفعل ، وإن اختلف مقداره من فرد إلى آخر ، وذلك حسب الاستعداد الفطري ، ونوع التعليم الذي تلقاه كل فرد ، وكذلك أثر البيئة العائلية ، نسبة إلى عائلته.

الشـــورى فـي الـتـنـظـيم الـفلسـطينـي :

بعد إغلاق الشعب سنة 1954 في قطاع غزة نكص معظم القادة الرسميين وبقي أقلهم على الولاء للدعوة كما ذكرنا ، كما بقي عدد من قياديي الطلاب وأسر العمال ، وهم قياديون بحكم الواقـع العملي لا بحكم الواقع التنظيمي أو الاختيار. وعلى أثر سفر بعضهم كانت تخلفهم قيادات أخرى ، إذ كان السابق يختار من يخلفه ، وكان هذا الإجراء يلقى قبولا عاما من الإخوان. ثم جاء التغيير في أوائل الستينات ؛ فقد اقتنع قياديو التنظيم بما للشورى من فوائد تتخطى مجرد مساعدة المسئول في تكوين الرأي الصحيح واتخاذ القرار السليم إزاء كل مشكلة ، حيث أنها تشعر الإخوان بواجب المشاركة في صياغة السياسات وتحديد المواقف واتخاذ القرارات ، وما يتبع ذلك من تحمل المسئولية أمام الله وأمام الضمير الذاتي ، وأمام الإخوان والناس ، وما يستلزمه ذلك من بذل الجهد في التفكير والحوار، والمراقبة والمحاسبة . وقد أخذ قياديو التنظيم مسألة الشورى مأخذا جديا ، واعتبروا تبنيها التزاما مقدسا ، يكتسب قداسته من قداسة العقيدة ، وقداسة النص القرآني ، وقداسة الغاية التي يعمل لها الجميع.

ولقد قامت الشورى في التنظيم الفلسطيني على عدد من الأسس والركائـز :

1 - نظام أساسي مكتوب ، ولائحة مالية معتمدين ،

2 - تكـوين مجلس تمثـيلي ،

3 - إعطاء المجلس سلطة مراقبة اللجنة التنفيذية ومحاسبتها ، وإعطاؤه – قبل ذلك – حق اختيار رئيسها وأعضائها، وحق تغييرهم .

وكانت مشكلة التمثيل إحدى المعضلات التي واجهت قياديي التنظيم وهم يخططون هذه القواعد الإساسية، إذ برز أمامهم هذا السـؤال : هل تنتخب القاعدة – أي الأفراد من أعضاء التنظيم - المجلس الذي يجسـد عمليـة الشـورى ، وهل ينتخبون أعضاء المجلس لكي يمثلوهـم فيـه ؟؟ ذلك هو ما تفعله بعض الأحزاب العادية المؤمنة بالمثل الديمقراطية ، ولكن الأمر مختلف بالنسبة لحزب ، وحركة عـقـائـدية. فالأحزاب العادية تلتقي على شعارات ومبادئ عامـة وخطوط عريضـة تجمعها ؛ وقد كانت هذه المبادئ العامة والخطوط العريضة هي التي أقنعت العضو باختيار الانضمام إلى الحـزب . وفي ضوء ذلك فإن أي عضو في الحزب قد استوعب تلك الشعارات والمبادئ العامة والخطوط العريضة ، ولذا فهو يستطيع أن يدرك ويكتشف أي انحراف عنها ، وبذلك يمكن أن يطالب وأن يشارك في العمل

على تصحيح الانحرافات ، أو تسليط الأضواء عليها بشكل علني ليتعاون جميع الأعضاء أو أغلبيتهم في الجهد التصحيحي .

أما الحركات العقائدية فإن أفراد القاعدة هم أضعف جزء فيها من ناحية النوعية والكفاءة والقدرة على التفكير والاختيار ، بما في ذلك القدرة على اختيار الحلقات القيادية العليا. وتزيد خطورة الخطأ حين تكون الحركات العقائدية مضطرة للعمل تحت ستار الســرية ، حيث تسود العتمـة ، إذ يقترن ذلك بضعف الوعي ، وتزداد الخطورة إن اقترن ذلك بضعف الإخلاص والولاء ، وهنا تتكون الطامة الكبرى. وكان الحل الذي توصلت إليه قيادة الإخوان وهي منهمكة في التمهيد والتقعيد لتأسيس وتثبيت ممارســة الشــورى، هو حصر التمثيل وحق وواجب المشاركة في الانتخاب في نقباء الأسر ومن هم أعلى مننهم مرتبة ؛ أما من عدا هؤلاء من الأفراد فقد استبعدوا من هذه العملية ، اللهم إلا أن يكون هناك أخ ذو سابقة وكفاية وإخلاص لا يترك مجالا لأي تساؤل ، ومع ذلك حالت ظروف خاصة دون تكليفه بمسئولية نقيب أسرة أو ما هو أكبر من مهمة النقيب ؛ وفي مثل تلك الحالات القليلة كان الأخ يشارك في العملية الانتتخابية بكل مستوياتها ، ويعطى الحق في أن ينتخب وينتخـب .

وقد حدد النظام الأساسي مدة ولاية اللجنة التنفيذية رئيسا وأعضاء ، ومدة ولاية مجلس الشورى كذلك بعدد من السنوات يصار بعدها إما إلى التجديد أو إلى استبدال الأشخاص بآخرين. وأعتقد أنه في ظل الظروف الموضوعية والواقعية التي عاشها إخوان التنظيم الفلسطيني فإن هذه الترتيبات كانت أقصى ما يمكن عمله لتأسيس وتثبيت الشورى، مبادئ وممارسة . ولكي نتأكد من ذلك علينا أن نتذكر أن إخوان التنظيم الفلسطيني كانوا موزعين في عدة دول ، بعضها متقارب مكانيا وبعضها متناء بعيد ؛ ولكل دولة نظمها وقوانينها وأجراءاتها الأمنيـة، وموقفـها من حركة الإخوان المسلمين. وقد نجح الإطار الشوري في الحفاظ على تماسك التنظيم وتمكينه من الصمود لأشد الضغوط في الظروف الحرجة التي واجهها الإخوان الفلسطينيون في علاقاتهم مع إخوان البلاد العربيـــة. وقد اعترف غيـر واحد من قياديي الإخوان غير الفلسطينيين ، ومن مختلف الأقطار ، بأن المجموعة الفلسطينية هي الأفضل تنظيما والأكثر تماسكا بين تنظيمات الإخوان جميعا .

الـفـصـل الـثـانـــي

ولادة حركـة فتـح وعـلاقتـها بالإخــوان

في يوم من أيام شهر تموز من سنة 1957م - لا أستطيع تحديده بالضبط – جاءني إلى البيت الأخ الأستاذ هاني مصطفى بسيسو رحمه الله ، يحمل مذكرة مكتوبة في بضع ورقات من الورق المسطر من حجم (الفولسكاب) ، وقال : إن الأخ خليل الوزير قدمها إليه ، وفيها مقترحات تقدم مشروعا لنشاط إخواني كي يتبناه التنظيم ، وطلب الأستاذ هاني أن أدرس المذكرة وأعطيه رأيي فيها . وقد كنت آنذاك ، وفي ذلك الأسبوع بالذات ، أعيش فترة اختبارات الشهادة الثانوية العامة ، إذ كانت إدارة التعليم قد أخرت موعد الامتحان في تلك السنة بسبب ما تعرض له القطاع من ظروف الاحتلال الإسرائيلي. لذا فإنني لم أشعر بأنني أستطيع إعطاء المذكرة حقها من الدراسة ، فضلا عن عدم تصوري آنذاك لما يمكن أن يكون لمحتواها من أهمية في المستقبل ؛ فاعتذرت للأخ هاني بظروفي تلك ، وأعدت المذكرة بعد أن ألقيت عليها نظرة سـريعـة .

كانت المذكرة تدعو إلى أن يتبنى الإخوان الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص – بجانب تنظيمهم – بحيث لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره وشعاراته - بل يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح ، وأن يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح ، وأن يبدأ بممارسـته متى توفرت لـه الإمكانات في حدها الأدنى الضروري . وعلى الذين ينضمون إلى التنظيم ، سواء كانوا من الإخوان ، أو من الذين ستوجه لهم الدعوة من خارج صفوف الإخوان ، أن يخلعـوا ثيابهم الإخوانية أو الحزبية ويلبسوا بدلا منـها ثيابا فلسطينية ؛ كما أن عليهم أن يمتنعوا عن الدعوة لأيـة عقيدة أو أيديولوجية حـزبية ، وأن لا يقفوا مع أو ضد أية حكومة عربية، بل عليهم أن يحرصوا على الاستقلال عن كل الحكومات والحركات والأحزاب. وقد نوهت المذكرة بأن التنظيم الجديد سوف يفتح الأبواب المغلقة ، بين الإخوان والجماهير ، ويفك عنهم طوق الحصار الناصري الذي لا يرحم. وفضلا عن ذلك فإن العمل المسلح سوف يبقي القضية الفلسطينية حية، ويقطع الطريق على محاولات تصفيتها ، كما أنه سيجبر الدول العربية على خوض الحرب ضد الكيان الصهيوني.

الاختلاف حـول مشـروع فـتـح :

لم أر المذكرة بعد ذلك .. ويبدو أن هانئ ومن تداول الأمر معهم لم يأخذوها مأخذ الجد، وشابه شعورهم في ذلك شعوري . بيد أن المجموعة التي كانت وراء الفكرة ، والتي ظهر – فيما بعد - أن الأخ خليل الوزير كان متعاونا معهـا، تابعت الخطة منفردة ، وأخذت تلح على أفراد الإخوان ، من وراء ظهر قيادتهم، لإقناعهـم بالمشروع ، وثابرت على ذلك ، فأحدث نشاطها أقدارا من البلبلة في صفوف الإخوان شغلتهم ما يزيد على ثلاث سنوات ، إلى أن توصلوا إلى فهم واضح ورأي حاسم ومحدد حيال التطور الجديد ، ولكن بعد أن فقدوا أعضاء كثيرين من أنشط عناصرهم. ولم يبق

السيد خليل الوزير في القطاع فترة طويلة بعد تقديم المذكرة ، بل غادر غزة عائدا إلى مصر قبل انتهاء العطلة الصيفية الجامعية. والذي أرجحه أن مذكرة الأخ خليل الوزير لم تكن خطوته الأولى ، ولم يكن قصده من ورائها أن يحصل على الموافقة فعلا لكي يمضي في الطريق الذي تراءى له ، بل ظني أنه وآخرين كانوا قد قطعوا شوطا في مناقشاتهم ، وأنهم أرادوا تقريب الإخوان إلى المدى الذي وصلوا إليه ، وربطهم بمشروعهم . ومع عدم استجابة الإخوان واصلت المجموعة متابعة الفكرة إلى أن ولدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في عام 1958 ، كما قال السيد كمال عدوان رحمه الله في مقابلته مع السيد طاهر عبدالحكيم [12].

ومضت بضعة أشهر قبل أن يواجه الإخوان بأفراد من داخل صفوف تنظيمهم في قطاع غزة يدعونهم إلى الفكرة الجديدة. وكان من الذي تصدوا لنشر الفكرة بين صفوف الإخوان ومحاولة إقناعهم بها في هذه المرحلة الأخ سعيد المزين ، والأخ غالب الوزير ، وهو أخ أصغر لخليل ؛ ومن المرجح أن أشخاصا غيرهما تحركا نحو إخوان من أعضاء التنظيم الفلسطيني المقيمين خارج قطاع غزة . وأتذكر الآن – وأنا أخط هذه السطور – أسماء عدد من الإخوان الذين اشتهرت أسماؤهم فيما بعد أنهم انضموا إلى "فتح" ، بينما ظلوا – في المرحلة الأولى – يظهرون أنهم على ولائهم للإخوان ، وأذكر من هؤلاء : السيد أسعد السفطاوي رحمه الله ، والسيد سليم الزعنون ، والسيد صلاح خلف رحمه الله. وكان هؤلاء قد أنهوا دراستهم في الجامعات المصرية وتوظفوا في غزة ، حيث عمل صلاح وأسعد مدرسين في مدرسة خالد بن الوليد الثانوية في منطقة النصيرات ، بينما عمل سليم في وظيفة وكيل نيابة [13].

ولقد حرص تنظيم الإخوان في وضعه الجديد على إبقاء هذه العناصر بعيدة عن أي وضع تنظيمي بحجة أنها عناصر مكشوفة ، وأن انضمامها للتنظيم الإخواني الجديد في وضعه السري ينطوي على خطر كبير . ومع ذلك فقد كنا نلتقي بهم ، ونزورهم في بيوتهم في المناسبات العامة، ونتداول معهم قضايا الإخوان. وكانت لأسعد وصلاح مواقف إسلامية معروفة في مدرستهم وبين طلابهم ، خاصة في فترة الصراع مع الشيوعيين التي تلت نهاية الاحتلال الإسرائيلي بما لا يدع مجالا للشك في انتمائهم لفكرة الإخوان، بيد أنهم جميعا – حسب اعتقادي – كانوا يمرون بفترة انتقال وتردد بين القديم والجديد ، ويبدو أن

---

[12] **كمال عدوان في حديث مع طاهر عبدالحكيم ، فتح : الميلاد والمسيرة .. حديث مع كمال عدوان" ، *مجلة شئون فلسطينية* ، العدد 17 ، كانون الثاني (يناير) 1973 ، ص 47 .**

[13] **أسعد السفطاوي لم يستطع أن يكمل دراسته ليحصل على الدرجة الجامعية الأولى لأن السلطات المصرية أبعدته بسبب انتمائه للإخوان. وقد كان أسعد من المجموعة التي شكلت كتيبة الفداء بزعامة سليم الزعنون، قبل نشأة "فتح" بسنوات، كما أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب.**

سنة 1958 – على وجه التقريب – كانت الوقت الذي اتخذ فيه صلاح موقفا حاسما ومكشوفا .

وبالتدريج أخذ الإخوان يشعرون بحجم المشكلة لأن عناصرهم في قطاع غـزة

وفي مصر وبـلـدان الاغتراب في الخليج أخذت تتعرض لضغط شديد يتخذ شكل حوار يستهدف حك وإثارة ضمير الأخ وجرحه، كما يستهدف إحراجه، وكان الحوار يأخذ الشــكل التـالـــي :

ألســنـا فلســطينـيين ؟

بلى

ألســنـا إســـلاميـين ؟

بــلــى .

أليـس من واجبنا أن نعمـل لتحـريـر فلســطين ؟

بلـى .

ألا يفرض علينا الإسلام الجهاد لتحقيق هذا الغـرض ؟

بــلـــى .

إذن ، لماذا لا نؤدي الواجب ؟ ولماذا يمتنع الإخوان عن القيام بفريضة الجهاد ؟ ومن ذا ننتــظـر أن يحرر لنا فلســـطين ؟

هل لو انتظرنـا عملا من الدول العربية، أو من المنظمات الدولية ، أو الدول الكبرى ،

هل يمكن أن تفعل لنـا شـيئا يعيدنا إلى وطنـنـا ؟

كـــلا .

إذن .. فلم الانتظار ؟ وإلام التخاذل ؟

وإلى متى ، ومن أجل أي سبب تقف قيادة الإخوان متـفرجة ؟

والمحصلة النهائيــة : هلـم إذن إلى التنظيم الجديد ، فمؤسسوه من تعرف، ورجاله من تعرف من خيرة الإخوان ، وهم لن يتخلوا عن الإسلام ، بل إن العمل من أجل التحرير سوف يوسع شعبيتنا ويكثـر أنصارنـا والمتعاطفين معنا .. كل ما في الأمر أن الظروف تفرض علينا أن نرفع شعار فلسطين وحـده ، وأن نحدد مواقفنا من مختلف القوى على أساسه ، مع تجنب الدخول في الخلافات العـربيــة أو التـبـعية لأي من الأنظمـة العـربيـــة.

وكان أفراد الإخوان يحتاجون إلى أجوبة مقنعة تـبرر عدم الاستجابة لـهذه الدعـوة ، وإذا لم يجد الأخ الأجـوبة المقنعــة فإنه لا بد وأن ينساق إلى الانضمام إلى التنظيم الفلسـطيني الجديد الذي لم يكن قد أعلن اسمه في تلك المرحلــة المبكــرة .

وفي اللقاءات العديدة التي جرت بين أفراد النخبة من الإخوان أنفسهم، وتلك التي تمت بين ممثليهم من ناحية، وممثلي التنظيم الجديد من ناحية أخرى كان النقاش ينصب على الجزئيات ، لكن لم تجـر مناقشــة منهجية شاملـة ، ولم يتوصل الإخوان أنفســـهم إلى تصور واضح للقضية ، ولم يحددوا منها موقفا واضحا ومبررا إلا بعد مضي سنوات ثلاث. وقد فقدوا خلال هذه الفترة أفرادا من أفضل عناصـرهم. ولعل مما ساعد على ذلك وجود أعداد كبيرة من الإخوان الفلسطينيين مبعـثرة في أقطار متفرقــة، بحيث يصعب على القيادة الاتصال بها وتوجيهها بشكل منتظم، في فترات متقاربة ؛ ومن ناحية أخرى فإن كون معظم رجال الحركة الجديدة من الإخوان ، وكون معظم قادتهم شخصيات إخوانية وقيادية معروفة لا يشك في سابقتها وإخلاصها وولائها ، كل أولئك سـهل على التتنظيم الجديد اقتناص أفراد كثيرين وممتازين من الإخوان ، كما ذكرنا .

وغني عن القول أن الإخوان لم يكونوا يعترضون على الهدف الرئيسي والفكرة الرئيسة باعتبار ذلك واجبا وهدفا لكل الفلسطينيين يتوقون إلى تحقيقه ويشعرون بأن الجهاد من أجل ذلك أعظم الجهاد ، إذ أن التحرير والجهاد من أهم أهدافهم ، بل ومن أهم دوافعهم التي ساقتهم للانضمام إلى الإخوان المسلمين منذ البداية ، حيث كانت سابقة حركة الإخوان في مصر لنصرة القضية الفلسطينية ودورها الجهادي في فلسطين على رأس هذه الدوافع ؛

وكان دور الإخوان المسلمين المصريين في حرب فلسطين ، وفي دعم القضية الفلسطينية منذ سنة 1935 هو الذي دفع بالشباب الفلسطيني نحو حركة الإخوان [14].

لقد اعترض الإخوان الفلسطينيون على الخطة والأسلوب في مشروع "فتح" إذ اعتبروها تقوم على توقعات افتراضية خيالية، بعيدة عن الممكن ، لذلك لن توصل إلى هدف التحرير، أو قريبا منه ؛ كما رأوا إنشابا لمعركة من غير أن تكون القوى الأساسية للأمة مهيأة لها . وبناء على الدرس الذي استفدناه من عدوان سنة 1956 فإن هناك احتمالا كبيرا لإقدام إسرائيل على احتلال غزة والضفة الغربية، فيما لو تطورت اشتباكات الحدود إلى حرب مفتوحة لم تهئ الدول العربية لها نفسها ؛ وبذلك تكون القضية قد انتكست ، ويكون هدف التحرير قد صار أبعد وأصعب منالا . وعندما وضعت فتح موضع التنفيذ حدث كل ذلك وأبعد منه ، وصار البكاء الآن والمحاولات تتركز على المطالبة باستعادة الضفة الغربية ، ورفع الحصار عن غزة. وحتى هذه المناطق التي لم تكن محتلة، ولم يتصور مؤسسو فتح أنها ستصبح محتلة يوما ، صارت استعادتها بعيدة المنال ، أو شبه مستحيلة .

أما مقولة مؤسسي فتح بأن الدول العربية الثورية ستسمح للتنظيم الفلسطين المقترح بالنشاط فوق أرضها ، فإن هذه الدول ستحرص كذلك على إخضاعه لسياستها وانسجامه مع تلك السياسة ، وستقف مخابراتها وأجهزة أمنها تراقبه وتحصي عليه أنفاسه، وستحصر نشاطه فوق أرضها فيما دون مرحلة القتال. أما إذا أراد أن ينطلق لمهاجمة العدو قتاليا فلن تسمح له بذلك من حدودها ، بل ستوجهه للانطلاق من حدود دولة عربية أخرى مجاورة ، ليس لأن تلك الدولة أقدر على مواجهة رد الفعل الإسرائيلي ، بل لمجرد إحراج وتوريط السلطة في تلك الدولة . أي أن قضية التحرير ستظل في إطار المهاترات الرخيصة بين عدد من زعماء الدول العربية. ولو افترضنا أن التنظيم حاول الخروج على تعليمات الدولة المضيفة فإنها – في هذه الحالة - ستبطش به وتوقف نشاطه وتعلن الحرب عليه ؛ وهي في حربها على التنظيم لن تعلن أنها تقاوم جهوده الرامية إلى تحرير فلسطين، بل ستتهمه بأنه يتآمر مع جهة أجنبية ، ويعمل ضد أهداف وأماني الأمة العربية.

ثم جاءت الأحداث خلال العشرين سنة التي تلت انطلاقة نشاط فتح (1965-1983 وأكدت كل ذلك الذي توقعته قيادة تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني ؛ وقد جاء تأكيد ذلك

1414 لقد زار فلسطين وفد إخواني ضم عبد الرحمن البنا (شقيق المرشد المؤسس)، ومحمد أسعد الحكيم سنة 1935 ، أنظر : الإمام الشهيد حسن البنا ، ***مذكرات الدعوة والداعية*** (بيروت : الطبعة الثانية ، 1966/1386 ، ص 192-193 .

على لسان السيد ياسر عرفات رحمه الله ؛ فقد ذكر أبو عمار أن بعض الأنظمة "التقدمية" رددت الإتهام "بأننا نريد توريط الدول العربية .. وقيل إننا كعملاء لحلف السنتو – نتآمر لإحراج الأنظمة التقدمية لإسقاطها فوق ساحة القضية الفلسطينية. وبعد 5 حزيران قيل لنا [والكلام ما زال كلام ياسر عرفات] : إذا أطلقتم رصاصة واحدة اعتبرناكم مجرمين وخونة .. إن عملكم غير المسئول الآن سيؤدي إلى تدمير الأمة العربية [15].

ولو جارينا مقولة فتح الإفتراضية بأن التنظيم الفتحاوي نجح في تجميع أعداد من الأنصار، وصار له وزن سياسي ، ولو بمقياس صغير ، فإنه سيصبح – من غير شك – هدفا للأحزاب العقائدية التي ستعمل على التسلل إلى صفوفه للسيطرة عليه. وإذا كان التنظيم يقبل ويشجع الحزبيين مشترطا أن يخلعوا ثيابهم الحزبية على عتبة مدخله ، فما الذي يضمن ، وما الذي يجعلنا نتأكد أن هذا الشيوعي أو البعثي السابق قد تخلى بالفعل عن انتمائه السابق قلبيا لا مظهريا وخداعا فقط ، حتى يتسنى له الدخول والقبول ؟

أما القول بأن التنظيم سيفتح الأبواب المغلقة بيننا وبين الجماهير ويزيل الحواجز التي أقامتها الدعاية الناصرية ضد الإخوان المسلمين، فإن هذه المقولة لا تثبت أمام النقاش كذلك ، فلو افترضنا جدلا أن تنظيم فتح نجح واجتذب أعدادا كبيرة من الأعضاء والأنصار، وقد تحقق هذا بالفعل ، فإن هذا التأييد الشعبي لن يكون للإخوان أو للإسلام ، بل لفكرة تحرير فلسطين ، إذ أن مؤسسي فتح حرصوا على إبعاد كل ما يشير إلى الإسلام من قريب أو بعيد، وقد حمل ذلك كثيرين منهم على التظاهر باللا إسلام ليصدقهم الحكام المتشككون . في ضوء ذلك فإن هذه النقطة المسوقة على أنها مؤيدة لفكرة انخراط الإخوان في تنظيم فتح تسقط من الحسبان ، وعلينا أن نزن الأمور بعد اسقاطها واستبعادها ، وبذلك يثبت أن افتراض إيجابية هذه النقطة في الموازنة تصبح غير ذات موضوع.

لقد تمت دراسة وتحليل العرض الذي قدمه رواد حركة فتح وواصلوا عرضه وترديده أمام أفراد الإخوان الذين كانوا يحاولون اقتناصهم ، في مذكرة مطولة تبلغ حوالي عشرين صفحة من حجم (الفولسكاب) . وفيما يلي تلخيص لما تضمنته تلك المذكرة من محاججة وأفكار :

أولا : إن الأخوان الفلسطينيين على استعداد لتجميد نشاطهم الإسلامي وتحويل جهود تنظيمهم إلى العمل من أجل تحرير فلسطين ، مع استبعاد أية مظاهر قد تربطهم بالإخوان أو بالنشاطات الإسلامية ، بشرط واحد فقط ، هو أن تكون الخطة مقنعة من الناحية المنطقية والعملية وبأنها ستؤدي إلى تحقيق هدف التحرير. فإذا لم يتوفر هذا الشرط بدرجة يقينية ، فليس أقل من أن يتوفر بدرجة ترجيحية؛ أما أن يطالبوا بالتخلي عن

[15] أنظر طلال سلمان ، ***مع فتح والفدائيين*** (بيروت : دار العودة ، 1969) ، ص 11 - 12 ، ففيه النص الكامل لحديث ياسر عرفات .

حركتهم وأهدافهم لمجرد تصورات عاطفية خيالية يستحيل تحقيقها في عالم الواقع فذلك ما لا يرضونه ؛ وقد توصل الإخوان إلى الاقتناع بأن مشروع فتح سيواجه بعدد من العقبات الكأداء التي لا يمكن تجاوزها ، وأنه ينطوي على مخاطر لا تؤدي إلى ضياع الجهد والوقت والأرواح والمال فحسب ، وإنما ترجع بالقضية الفلسطينية نفسها إلى الوراء وتؤخر عملية التحرير وتحطم كل الآمال .

ثانيا : العقبات :

(أ) : معارضة الحكومات العربية : إن الشعب الفلسطيني يعيش ظروف غير طبيعية ، حيث استولت الهجمة الصهيونية على معظم أراضيه ، ويترتب على ذلك أن نشاطه العسكري من أجل التحرير سيجري في أراضي الدول العربية ثم ينطلق من تلك الأراضي لمهاجمة العدو. وأكثر الدول العربية ، خاصة تلك المحيطة بفلسطين المحتلة، تحكمها أنظمة لا ينتظر منها أن تسمح بأي نشاط سياسي أو عسكري غير صادر عنها، أو غير موحى بها منها على أرضها . ثم إن هذه الحكومات تخشى من أي تحرك سياسي على أرضها، حتى لو لم يشارك فيه شعبها ، لأن أي نشاط من هذا النوع ستنتقل عدواه إلى أفراد شعبها. وبجانب ذلك ، فإن هذه الحكومات ترتعد فرقا من رد الفعل الإسرائيلي ، وتفتقر إلى الثقة بقدرتها على مواجهته ، وتطلب السلامة بتجنب إثارته أو السماح به والسكوت عنه ، وتكتفي بالتصريحات الكلامية عن التحرير . ومن هناا فإن المقاتلين الذين سيتجهون إلى مهاجمة المواقع الإسرائيلية سيصطدمون بجنود الدولة العربية المضيفة التي يمرون في أراضيها قبل أن يصلوا إلى الحدود الفلسطينية . وإذا تمكنوا من الإفلات ووصلوا فإن جنود الدولة العربية سوف يترصدونهم في طريق عودتهم ، أو في طريق انسحابهم إذا اضطروا إلى الانسحاب . وستزداد شراسة الأنظمة بتزايد العمليات الإنتقامية الإسرائيلية.

(ب) أما القول بأن تحرير فلسطين يمكن أن يتم بالطريقة التي تحررت بها الجزائر فقد تبين من خلال المناقشة أنه مستوحى من نظرة سطحية ؛ فالوضع القانوني لفرنسا في الجزائر ، من وجهة نظر القانون الدولي غير الوضع القانوني للصهيونية في فلسطين، وأهداف فرنسا في الجزائر تختلف عن أهداف الصهاينة من القدوم إلى فلسطين. فرنسا في الجزائر دولة مستعمرة ، أما الصهيونية في فلسطين فيعتبرها المجتمع الدولي والقانون الدولي دولة مستقلة تقوم على الأرض التي خصصتها لها الأمم المتحدة ، بغض النظر عما يثار من انتقاد للإجراءات والمقدمات والقرارات الأممية. لذا فإن كيان الدولة الصهيونية – الذي قام على الاغتصاب والظلم - يبدو ويعتبر كيانا شرعيا يحميه القانون الدولي . ثم إن الصهاينة أرادوا فلسطين وطنا لا وطن لهم غيره ، أما فرنسا فقد أرادت استعمار الجزائر واستعمرتها، بينما الوطن الفرنسي الأصلي يقبع قريبا عبر البحر في الجهة المقابلة من ناحية الشمال.، والمستعمرون الفرنسيون في الجزائر لديهم وطنهم الأم يستطيعون العودة إليه والإقامة فيه في أي وقت، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصهاينة في فلسطين. والتأييد الذي تلقاه الصهيونية في فلسطين لا تلقاه فرنسا في استعمارها للجزائر . والشعب الجزائري يعيش في أرضه كلها، بكامل حدودها ، بينما الشعب الفلسطيني يعيش معظمه

خارج وطنه ، ولذا فإن الشعب الجزائري يحارب من داخل أرضه ، بينما الشعب الفلسطيني سيحارب من خارج أرضه . ثم مساحة الأراضي الجزائرية الضخمة لا تقارن بمساحة **الضفة الغربية التي لا تزيد عن ستة آلاف كيلو متر مربع. وبينما لا تجرؤ فرنسا على إعادة احتلال الأراضي التونسية أو المغربية التي كان يستخدمها الجزائريون في بعض عملياتهم العسكرية الكبيرة ، فقد أقدمت إسرائيل على احتلال قطاع غزة وسيناء سنة 1956 . وقد تكرر ذلك سنة 1967 واحتلت ما هو أكثر من غزة وسيناء.**

(ت) **إن مواجهة إسرائيل لا يمكن أن تتم بجزء صغير من قوة أمتنا، قد لا يصل إلى واحد في الألف ، بل ينبغي أن تحشد للمواجهة كل قوى الأمة ، وربما لا نكون قادرين على حشد قوة توازن قوة العدو إن لم تفقها. وهذا النقص في القدرة لا ينبغي أن يبرر لنا السكوت والتخاذل ، ولا يبرر لنا الاندفاع العاطفي الأعمي، بل الواجب واللازم أن نحشد كل ما لدى الأمـة من طاقات، ثم ننطلق واثقين من نصر الله سبحانة وتعالى لحقنا . وإذا كانت الحكومات التي تحتكر السلطة ومعظم عناصر القوة ترفض توظيفها للمعركة ، صراحة أو مداورة ، فإن** علينا أن نغير هذا الوضع عن طريق إقناع الحكومات بأن تغير موقفها ، أو بالضغط عليها بالعصيان المدني ، وغير ذلك من الوسائل المناسبة .

وفي ضوء هذه المناقشة التي اكتفيت بتقديم خلاصتها يتبين أن جميع الأهداف التي وردت في مشروع فتح التأسيسي لم تكن قابلة للتحقيق العملي المؤدي إلى التحرير.

ثالـثـا : الـحـل البـديل كما تصوره الإخوان :

وإذ تبين أن مشروع فتح التأسيسي المقترح مسرف في أوهام التمنيات بعيد عن التوقعات العملية فإن على الإخوان أن يضاعفوا جهودهم في نصرة دعوتهم ورفع شأن حركتهم ، لأن حركة الإخوان حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين. وعندما يأخذ الإخوان أهبتهم للتحرير فلن يكون الفلسطينيون وحدهم المضطلعين بالمهمـة ، بل ستشاركهم الأمة الإسلامية في كل أقطارها. وهذه بالشعوب والأقطار الإسلامية كلها .

وهكذا حسمت هذه المذكرة كل تردد ، ووضعت تنظيم الإخوان الفلسطينيين في موقف واضح ، فتوقف تساقط الأعضاء وتحصن أفراده ضد الإحراج والتشكيك . وتلك كانت قناعات قيادة التنظيم الإخواني الفلسطيني ، وذلك هو ما عملت على إيصاله إلى الأعضاء المنضوين تحت لوائه سنة 1960م.

المواجهة بين تنظيم فتح وتنظيم الإخـوان في قـطر :

لم تنته المشكلة بهذا الحسم الذي توصل إليه الإخوان – أو ظنوا ذلك سنة 1961؛ لقد انتهت من جانب إحدى الفريقين المتقابلين، داخل الصف الإخواني ، بيد أنـهـا لم تنتـه بالنسبة للفريق الآخر

الذي ظل هدفه قائما ، وهو ضم الإخوان إلى تنظيم فتح بأية طريقة مع الاستمرار في الهجوم ومواصلة الضغط . بل إن مشكلة الإخوان الفلسطينيين بالنسبة للموضوع نفسه عادت إلى الظهور سنة 1965 وتفجرت في إطار آخر ، إخواني وغير فلسطيني سنؤجل الحديث عنه الآن. وهكذ ظل الإخوان الفلسطينيون في موقف دفاع عن تنظيمهم ، لكنه دفاع لم يتزعزع. وقد حصر الإخوان ردود فعلهم في هذا الإطار الدفاعي إنطلاقا من أنهم لم يكونوا يعارضون هدف فتح الرئيسي ، هدف التحرير ، أو يعارضون أشخاص قادتها ، بل كانوا غير مؤمنين بالخطة الرئيسية ، بالاستراتيجية المتبعة للوصول إلى ذلك الهدف الرئيسي. ومعنى ذلك أن المعركة مع فتح ، بالصورة التي وصفنا ، لم تكن خيارا إخوانيا، بل كانت خيارا ومبادرة عدوانية فتحاوية . ولقد استمرت هذه المواجهة في كل دولة تصادف فيها وجود مجموعات من الفريقين الإخواني والفتحاوي ، وكانت أوضح ما تكون في قطر (1962-1969)، نظرا لظروف خاصة تميز الوضع فيها هناك بالمقارنة بما كانت عليه الحال في البلاد العربية الأخرى ؛ وسأحاول – في الصفحات التالية – وصف تلك المواجهات المؤسفة ، التي تظل صغيرة في حجمها ، على الرغم من أنها تبعث على الأسف . لم تكن المعلومات تصل إلي في صورة إشاعات أو روايات للتسلية ، بل كانت تصلني باعتباري عضوا في اللجنة التنفيذية للتنظيم الفلسطيني ، وعضوا وممثلا في المكتب التنفيذي لقيادات الإخوان المسلمين في البلاد العربية، الذي كان مقره في بيروت.

كان للإخوان المسلمين وضع خاص في قطر يعود منشؤه إلى عام 1954 عندما قدمت عناصر مصرية إخوانية، مضطرة للفرار على أثر اندلاع المعركة بين جماعة الإخوان المسلمين وجمال عبدالناصر أواخر سنة 1954 . وكان من بين من قدموا في ذلك الوقت من مشاهير الإخوان الشيخ عبد المعز عبدالستار ، والأستاذ عبدالبديع صقر الذي كان قد صدر بحقه حكم بالإعدام ؛ هذا فضلا عن كثيرين غيرهما ، منهم الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ أحمد العسال ، وكانا في مطلع شبابهما، ولم يكن الدكتور القرضاوي قد وصل إلى مرحلة الشهرة في ذلك الوقت المبكر . وكان يرأس دائرة المعارف شيخ من الأسرة الحاكمة. وبعد مجيئ الأستاذ عبدالبديع صقر ، رحمه الله ، إلى قطر تم تعيينه مديرا للمعارف (أي دائرة التربية والتعليم) ، فتزايدت فيها أعداد الإخوان بالتدريج ، جاءوا من أقطار وجنسيات متعددة ، ثم أبعد عبدالبديع صقر عن التربية وعين لإدارتها قيادي بعثي سوري مشهور هو الدكتور عبدالله عبدالدايم ، ومع ذلك بقيت للإخوان فيها مواقع مهمة ، حتى بالرغم مما حصل بين الاخوان من تنافس ارتفعت وتيرته إلى مستوى الصراع. وقد أطاح ذلك الصراع بمدير التربية الإخواني السوري الحلبي ، الدكتور عبدالرحمن عطبة ، الذي حل محل الدكتور عبدالله عبدالدايم ، المدير البعثي.

وحين ظهرت فتح في الساحة كانت معظم المناصب الرئيسية في التربية يشغلها منتسبون للإخوان ، من جنسيات متعددة ؛ فالأستاذ كمال ناجي، مدير دائرة التربية ، والأستاذ رفيق النتشة ، أبوشاكر ، كان مديرا لمكتب الشيخ رئيس الدائرة ، والسيد محمد يوسف النجار، رحمه الله ، كان سكرتيرا للسيد رفيق النتشة، والدكتور أحمد رجب عبدالمجيد الأسمر كان مديرا لمنطقة أم صلال التعليمية ، والدكتور عز الدين إبراهيم ، رحمه الله ، كان مسئولا عن التوجيه الفني ؛ والأستاذ عبدالحليم محمد أبو

شقة ، رحمه الله ، كان مديرا للمدرسة الثانوية ؛ هذا بالإضافة إلى أعداد أخرى من مديري المدارس والفنيين والإداريين ، وأعداد كبيرة من المدرسين ، فضلا عن فنيين وموظفين في إدارات أخرى غير التربية ؛ وكان من بين هؤلاء المهندس كمال عدوان رحمه الله ، الذي كان هو ومحمد النجار من قادة فتح البارزين ، كما ظهر واشتهر فيما بعد. وقد تبين أن رفيق النتشة، صار من مؤيدي فتح ومنتسبيها، كما كان محمد يوسف النجار. أما بالنسبة للإخوان المصريين فقد كانوا يعتبرون "فتح" حركة إخوانية ؛ ولذلك لم يحاولوا تفهم واستيعاب موقف الإخوان الفلسطينيين والمحاذير التي أملت على التنظيم الفلسطيني موقفه. ولقد دأبت العناصر الموالية لفتح والمؤيدون لها من غير الفلسطينيين على الضغط الشديد على العناصر الفلسطينية الرافضة لفكرة الانضمام إلى فتح ، واستخدم الإداريون منهم في التربية سلطاتهم الإدارية في ذلك. وزاد الطين بلة، والموقف تعقيدا أن هذه المواجهة اختلطت بصراع حاد نشب في نطاق الإخوان العاملين في التربية من أجل الاستئثار بالمناصب الرئيسية والسلطة، فأنهيت خدمات بعضهم، واضطر بعضهم إلى الاستقالة ومغادرة البلد نهائيا ، هربا من جو الصراع الخانق. وكان من هذه العناصر التي أبعدت أو ابتعدت الدكتور عزالدين إبراهيم، والأستاذ عبدالحليم أبو شقة ، رحمهما الله ، والأستاذ عدنان سعدالدين.

وقد شملت إجراءات التضييق على الإخوان الفلسطينيين الملتزمين الحرمان من الترقيات، وإيقاف العلاوات السنوية المنتظمة، والنقل التعسفي ، والتهديد بالفصل من العمل ، ومحاولات الإغراء بالمنافع الوظيفية والمادية. وبينما صمدت عناصر للإضطهاد والحرمان ، واستقالت عناصر أخرى وغادرت البلد اختارت فئة أخرى من الإخوان أن تمسك بالعصا من منتصفها ، إذ حرصت على تجنب الاضطهاد والحرمان، كما حرصت على تحصيل المنافع الوظيفية والمادية ، كما حرصت – في الوقت نفسه – على ارتباطها بالإخوان . وقد كان مسلك هذه الفئة الأخيرة مصدر إرباك ومشاكل للتنظيم المحلي وقيادته، ولقيادة التنظيم الفلسطيني العام ، لدرجة استدعت تدخل اللجنة التنفيذية بإيفاد أحد أعضائها إلى قطر أكثر من مرة ، فضلا عن مناقشة الموضوع أثناء اجتماعات اللجنة التنفيذية ومجلس الشورى. وقد ظل هذا الوضع قائما إلى وقت انسحابي من الإخوان نهائيا عام 1973 ، ولست أدري عنه شيئا بعد ذلك. وكان الضغط على أعصاب الإخوان المسئولين شديدا لدرجة أن رئيس اللجنة التنفيذية، المرحوم عبدالبديع عثمان صابر لم يقو على التحمل إذ هده المرض ، واشتد عليه ارتفاع ضغط الدم، فقدم استقالته قبل انتهاء ولايته بسنتين، فلم يقبلها مجلس الشورى، بل اعتبره في إجازة مرضية ، على أن يتولى نائبه سلطاته إلى حين إبلاله من مرضه. والذي أرجحه أن الوضع

الإداري الرسمي في دائرة التربية قد انتهى بتسلم العناصر القطرية المواطنة والمتعلمة للسلطات الإدارية الفعلية .

وقد كان طبيعيا في هذا الجو المحموم أن يحدث تطرف في مواقف بعض الإخوان من فتح ردا على تطرف عناصر فتح في اضطهاد أفراد الإخوان. وهذا ما يفسر تجاوز بعض الإخوان لحدود الموقف الرسمي الذي حددته قيادة التنظيم الفلسطيني سنة 1961 ، والذي نص على "أن الإخوان لا يعادون فتح ولا يحاربونها ، ولكنهم غير مقتنعين بمخططها و (استراتيجيتها) ولا يتعاونون معها ؛ وإذا تعرضوا للهجوم من قبل عناصرها فإن عليهم أن يردوا الهجوم في أضيق نطاق، وفي حدود حماية أنفسهم وتنظيمهم ، وليس بهدف الانتقام."

ولا أستطيع أن أختم الحديث عن المواجهة بين الإخوان وفتح في قطر قبل أن أتناول بالتعليق واقعة "فصل" أبي يوسف، محمد يوسف النجار، من الإخوان ، تلك الحادثة التي كان أشار إليها هو نفسه ، في مقابلة صحفية سبقت استشهاده بوقت قصير[16] . لقد ذكر أبو يوسف ، رحمه الله ، في تلك المقابلة أن الإخوان فصلوه من تنظيمهم عقوبة له على انضمامه لمنظمة فتح . لقد اتخذت قيادة التنظيم الفلسطيني بالفعل قرارا بحق السيد محمد النجار ، وذلك خلال اجتماع لأول مجلس شورى للإخوان في قطاع غزة ، وذلك قبل أن توضع للمجلس لائحة، وقبل أن يسمى مجلس الشورى. لقد انعقد ذلك المجلس في صيف سنة 1962 في خانيونس ، وفيه استعرض الإخوان علاقتهم بفتح ، وفي هذا السياق استعرضوا موقف الأخ محمد يوسف النجار. والقرار الذي صدر بحقه لم يكن قرارا بفصله من الجماعة ، بل كان قرارا نص على اعتباره تاركا للجماعة ، مستنكفا عن استمرار عضويته فيها. وقد بني هذا القرار على مبدأ تنظيمي تبناه التنظيم الفلسطيني ينص على عدم جواز الجمع بين الانتماء إلى الإخوان والانتظام إلى تنظيم سياسي أو عقائدي آخر في الوقت نفسه. وقد يثير هذا التوضيح تساؤلا عن عدم صدور قرارات مماثلة بشأن أشخاص آخرين تركوا الإخوان وانضموا إلى حركة فتح ، أو شاركوا في تأسيسها، ومنهم السيد خليل الوزير ، والسيد أسعد السفطاوي ، والدكتور رياض الزعنون ، والسيد سليم الزعنون ، وغيرهم كثيرون. الحقيقة أن الأمر كان مختلفا بالنسبة للسيد أبو يوسف النجار. وبغض النظر عن الاختلاف في الرأي والاختيار فإنني أقدر الشهيد أبو يوسف رحمه الله ، وقد عرفته منذ الصغر ، فهو ابن بلدتي يبنا ، وهو زميل دراسة في مدرستها الابتدائية؛ وقد باعدت الهجرة بين دارينا، فصار هو من سكان رفح بينما كنت أنا من سكان غزة. ثم جمعنا انتماؤنا للإخوان المسلمين وأخوتنا في إطارها من أوائل سني الخمسينات. ونقطة الاختلاف بينه وبين التاركين الآخرين أنه ظل يظهر تمسكه بالانتماء للإخوان ، بينما الآخرون انكمشوا، أو انقطعوا عن الاتصال بالجماعة بأية صورة. فالسيد صلاح خلف، مثلا، رغم أن التنظيم الإخواني تجنب إعادة إدخاله بعد انتهاء دراسته في الأزهر وعودته إلى غزة ، فقد ظللنا نتصل به ، ونزوره في بيته في المناسبات من حين لآخر ، وظل هو يتعاون مع مدرسي الإخوان وطلبتهم ، وكثيرا ما تصدى لخصوم الإخوان في مواقف

---

[16] ورد حديث السيد محمد يوسف النجار عن هذه النقطة في مقابلة أجرتها معه السيدة بيان نويهض الحوت، ونشرت في مجلة ***شئون فلسطينية*** ، العدد 33 ، أيار (مايو) 1974 ، ص 17-18 ، بعنوان : أبو يوسف ، "حياته .. مسئولياته ومعتقداته السياسية."

علنية معروفة، إلا أنه قطع هذه الصلة تماما بعد أن اقتنع بمشروع فتح ، لدرجة أنه عندما قابلني في أحد الشوارع ورآني من بعيد ، وذلك في خانيونس عام 1961 ، أشاح بوجهه عنى كأنه لم يرني .
أما الأخ محمد النجار فقد ظل يظهر أنه متمسك بالإخوان ، مخفياعلاقته بفتتح ، إلى أن سافر مرة لحضور اجتماع لفتح وبرر سفره بأنه ذاهب لزيارة أخيه، ثم تبين أنه سافر لحضور الاجتماع. وعلى هذا الأساس كان قرار الإخوان باعتباره تاركا لجماعتهم [17].

الفصل الثالث

[17] التقيت السيد أبو إياد ، صلاح خلف رحمه الله في اجتماع حضرته بعد دخولي في عضوية المجلس الوطني، والمجلس المركزي الفلسطيني سنة في نيسان (أبريل) 1987، فلما رآني تقدم وصافحني بحرارة وقال : " أهنئك على عمل هذا الكتاب العظيم" ، أي هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ ، وقد اعتبرت ما قاله نوعا من المجاملة، فشكرته ؛ لكن الأهم من المجاملة أنه لم يثر أي اعتراض أو تعليق سلبي بالنسبة للكتاب ، وكان يستطيع ذلك بكل تأكيد لو أراد .

مع الإخوان في البلاد العـربـية

أولا: مع الإخوة في البحرين:

قطاع غـزة الصغير كان يضيق بسكانه الفلسطينيين، الأصليين منهم واللاجئين، الذين وصل عددهم أوائل الستينات من القرن العشرين إلى أربعمئـة ألف نسـمة . وكانت يحيط به البحر والعدو من جهات ثلاث؛ أما الجهة الرابعة – الحدود المصرية عند حافة سيناء – فكانت محرمة ومغلقة ، ويستلزم عبورها إجراءات متعبة ، هذا بالنسبة للناس العاديين. أما للعناصر المثقفة والمتعلمة فقد كان الوضع أكثر صعوبة ، إلا أذا كانوا من الفئات الموالية للسلطة. وكان حكام القطاع ضباطا عسكريين في منطقة ليس فيها ضباط غيرهم ، وكانت بأيديهم سلطة شبه مطلقة ، فكان الضابط الذي يتحلى برتبـــة ملازم يشعر بأنه فوق هؤلاء الناس جميعا ، وأن بإمكانه التحكم فيهم من غير أن تكون لأي منهم قدرة على الاحتجاج أو المقاومــة . وزاد الطين بلة أن قطاع غـزة – بعد سنة 1957’ أي بعد مجئ القوات الدولية – صار يحيا فترة ازدهار نسبي، وازدهار اقتصادي سطحي مصطنع ، وصار الضباط وكبار الموظفين الذي يرسلون من القاهرة من المحظوظين الواصلين المحسوبين المسنودين ، الذين تعطى لهم الفرصة "عشان يتنفعوا". لذا فإن طغيان أكثر هؤلاء لم يكن يعرف حدودا ، حيث أمنوا العقاب. وقد كان ضعف قطاع غـزة بمجمل أوضاعه، خاصة من حيث الوضع الديمغرافي، وحالة الحرب المزعومة يجعله ويجعل الإدارة فيه أكبر قابلية للفساد، ومزيد من التعفن. وعندما يتعلق الأمر بالعناصر المعارضة التي تتجرأ على إبداء عدم رضاها بأية درجة يصبح تعرضهم للضغط والمعاملة الطغيانية هو المتوقع ابتداء.

وفي ظل هذه الظروف صار الخروج من القطاع للعمل في بلدان الاغتراب ليس مطلب المتطلعين إلى فرصة عمل، أو دخل أفضل وحياة أيسر فحسب ، بل إنه أصبح مطلبا للذين يختنقون من شدة الضغط الأمني ، ومن تحطم الأعصاب من طول المكث في هذا السجن الكبير. ولذا فقد تزايد خروج الشباب في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين ، وكان ممن خرجوا كاتب هذه السطور بعد أن تعاقد مع ممثل مديرية التربية البحرانية ، الأستاذ عبدالملك الحمر رحمه الله، للعمل في التدريس ، ابتداء من شهر أيلول سنة 1962م. وكنت قد حصلت على درجة الليسانس (الدرجة الجامعية الأولي) من جامعة القاهرة سنة 1961 ، وعملت مدة سنة مدرسا في مدرسة الرمال الإعدادية في قطاع غــزة.

لم أكن أعرف أحدا في البحرين ، ولم يصل إلى علمي أن هناك نشاطا للإخوان المسلمين في ذلك البلد الصغير القابع في أقصى مشرق العالم العربي . ولكن لم تمض بضعة أسابع حتى لقيت أخا فلسطينيا ممن درسوا في جامعة دمشق، وجاء للتدريس في البحرين كذلك ، وسرعان ما تعارفنا وتآلفنا ، خاصة بعد أن وصلتني رسالة من غـزة توثقــه . والإخوان ، شأنهم شأن غيرهم من الحزبيين ، لا يكاد الواحد منهم يصل إلى بلد حتى يبدأ في البحث عن إخوان له في العقيدة والمبدأ. وقد علمتني التجربة والاحتكاك بالحزبيين غير الإسلاميين أن الأخوان – في أغلب الأحوال – أصدق وأعمق وأحر عاطفة تجاه بعضهم ، نظرا لتربيتهم الروحية، فضلا عن أنهم أبعد عن الأسباب التي تثير التنافر والتحاسد والتباغض والتشاحن في داخل الصف ، وإن لم يكونوا مبرئين من ذلك تماما. ولست أقول

هذا الآن دفاعا عن الإخوان المسلمين أو دعاية لهم ، فقد فقدت إيماني بحركتهم قبل ما يقرب من أربعين سنة، وبينت ذلك في نقد علني صريح ومنشور منذ أن انسحبت ، وسأكرره في فصول تالية من هذا الكتاب كلما كان التكرار مفيدا أو لازما؛ إنني أعلن قول الحق، أو ما أظن أنه الحق، ولا أسمح لنفسي بأن أغمط الإخوان حقهم عند مقارنتهم بغيرهم من الأحزاب والحركات السياسية. وقد أخبرني الأخ سليمان عبدالقادر أن هناك حركة للإخوان المسلمين في البحرين ، وأن طالبا من أعضاء الجماعة كان زميلا له أثناء الدراسة في جامعة دمشق، وزوده باسم وعنوان أحدهم. وهكذ ذهبت بصحبة الأخ سليمان نسأل عن الأخ جاسم يوسف الشيخ إلى أن اهتدينا إليه في باب البحرين. ولقد فرح الأخ قاسم بنا ورحب أيما ترحيب، ثم زارنا في سكننا. وفي المرة التالية جاءنا ومعه الأخ عبدالرحمن الجودر، رحمه الله. وهكذا بدأت صلتي ومعرفتي بالإخوان البحرانيين. وكان الأخ عبدالرحمن الجودر هو الأكثر اتصالا بي وحرصا على لقائي ، بينما كان الأخ جاسم ملتزما بالمداومة في عمله في متجر للعائلة في سوق باب البحرين. ومع ذلك فإن عبدالرحمن كان ناظر المدرسة الابتدائية في قرية عراد، القريبة من المحرق التي كان فيها بيته ، كما كان زوجا، وأبا لعدد من البنين والبنات. وكان من مظاهر نشاطه الفائق الجهد الذي صار يبذله في تجميع الإخوان للإلتقاء، حيث يستعير سيارة من أحد أخوانه يسوقها ويجمع بها إخوانه بعد صلاة العشاء من بيوتهم المتناثرة في أربعة من مدن وقرى البحرين ، فإذا انتهى لقاؤهم أعاد كلا إلى بيته ؛ وقليلا ما كان يتركهم يعودون وحدهم.

وقد تبين لي – من خلال احتكاكي بإخوان البحرين – أنهم كانوا منقسمين في مجموعتين ، إحداهما نشطة، يثابر على تحريكها عبدالرحمن الجودر، والأخرى لا ترى التحرك والعمل، لأن الظروف – حسب تقديرهم – لا تسمح بذلك. وهذه المجموعة، إن جاز لنا أن نطلق عليها هذه الصفة، لم يكن لها رأس، أو محرك ، ولم يكن بين أفرادها اتصال منظم ومتتابع، اللهم إلا في مقر نادي الإصلاح في المحرق ، وهو ناد ثقافي له قصة سوف نتعرض لها سريعا فيما بعد. بيد أن أفراد المجموعة الساكنة كان يربطهم بدعوة الإخوان استمرار إيمانهم وولائهم لها وتوهج عاطفتهم نحوها، واعتزازهم بهذه النسبة. وكانت بذرة دعوة الإخوان المسلمين عن طريق بعض المدرسين المصريين من الإخوان، وكذلك عن طريق ذهاب بعض الطلبة إلى مصر. والبحرين من أكثر وأعرق بلدان الخليج العربي تحضرا ، إذ كان في البحرين علماء ومؤلفون وتعليم في كل العصور الإسلامية ؛ ولعل ذلك يعود إلى حياة الاستقرار التي يسرها توافر المياه العذبة بكميات للشرب والزراعة والري. ومما ساعد على تحضرها كذلك كون الجزر التي تتكون منها دولة البحرين الحالية تبعد عن سواحل الجزيرة العربية بما يقرب من ثلاثين كيلو مترا ، وذلك ما قلل إمكان واحتمال تعرضها لهجمات البدو القادمين من الصحراء ؛ كما ساعدها موقعها البحري القريب من الساحل على القيام بدور تجاري هام طوال العصور. وقد أنشئت أول مدرسة حديثة في البحرين أوائل القرن العشرين ، وهي مدرسة الهداية الخليفية، وقد عملت بها في السنة الأولى من بداية عملي التدريسي في البحرين. وقد وجدت بها مدرسا من الإخوان ، من أهل المحرق، تنيف سنه على ستين ، وهو من خريجي المدرسة نفسها، واسمه عبدالرحمن رزبة ، رحمه الله وإيانا أحياء وأمواتا. غير أن البحرين كانت تعج بالمدارس التقليدية قبل هذا التاريخ، أعني تاريخ إنشاء المدرسة الأولى الحديثة ؛ وقد قرأت وصفا أورده الدكتور زويمر، القس والمبشر الأميركي المشهور الذي زار البحرين سنة 1905م عرض فيه صورة حية للدراسة في مدرسة (كتاب) للبنين وأخرى للبنات. وكانت البحرين تردد صدى ما يحدث في العالم الإسلامي ، حتى منذ

أيام الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، ومجلته المنار التي كان لها بعض المشتركين في البحرين، يكتبون لها بعض الرسائل أحيانا [18].

وقد علمت من الإخوان هناك أن اسم الإخوان المسلمين ظل مرفوعا في البحرين ، وظل أنصارهم كثيرين إلى أن حدث الانفصام بين جمال عبدالناصر والإخوان سنة 1954 ، ذلك الصدام الذي تبعه اهتمام القاهرة بمد ذراعها الدعائي الإعلامي إلى العالم العربي ردا على احتجاج جهات عربية كثيرة خارج مصر على حملة القمع التي تعرض لها الإخوان. وكان من القضايا التي اهتم بها الإعلام الصادر من القاهرة مشكلة الاستعمار البريطاني في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، وارتفعت شعبية عبدالناصر في الخليج إلى ذروة تماثل مستوى ارتفاع شعبيته في الأردن وسوريا ولبنان؛ ومنذئذ بدأت المتاعب تطل برءوسها لإخوان البحرين. ولم تكن شعبية جمال عبدالناصر وعداوة أنصاره للإخوان هي السبب الوحيد في نشوء حالة الحصار التي وجد الإخوان أنفسهم ضحايا لها، بل كانت هناك أسباب أخرى ؛ فسكان البحرين ينقسمون – من الناحية المذهبية – إلى سنة وشيعة ، ويدعي كل فريق منهم أنه يشكل الأغلبية ، ولكن ربما كان الفريقان متقاربين ؛ والأسرة الحاكمة سنية المذهب ، بدأت حكمها سنة 1783 . وكما ينقسم البحرانيون مذهبيا إلى سنة وشيعة فإنهم ينقسمون أيضا من الناحية العرقية ، بين الأصول العربية أو الفارسية ؛ بل إن [19] الســـنــة كانوا ينقسمون بين العربية والفارسية ، ومثلهم الشـــيعة.

وفي مطلع خمسينات القرن العشرين ظهرت في البحرين حركة سياسية شعبية اتخذت موقف المعارضة من الأسرة الحاكمة ، ومن التسلط والسيطرة والاحتلال البريطاني. وقد كان في البحرين شيوعيون وبعثيون عندما وصلتها ، فضلا عن وجود المتحمسين المتجاوبين مع الدعاية الناصرية. وكانت تصدر في البحرين بعض الصحف التي رفعت شعارات ومطالب إصلاحية ، وتجاوب بعضها مع التيارات الشعبية ، وبذلك صارت في موقف مناوئ للحكومة. وكان مما عقد الأمور أن فتنة طائفية اندلعت في البحرين في شهر محرم سنة 1373هـ/سبتمبر 1953م ، حيث نشبت الصدامات بين السنة والشيعة أثناء ممارسة الشيعة لطقوس الحداد في الأيام العشرة الأولى من محرم، وما يتخللها من شتائم توجه للصحابيين الجليلين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، واختلطت المطالب السياسية بالمشاعرالدينية ، وتطرف كل فريـق في طريقة تعبيره عن مشاعره. وقد حاولت مجموعة من الشباب التي أصدرت صحف البحرين جمع الصفوف وإزالة أسباب الصدام، إلا أن المهمة لم تكن سهلة . ومن خلال هذه الأزمة تحول التيار الشعبي ضد الإخوان ، ذلك أن الحركة الشــعبية بدأت بمطالب أزعجت الحكومة. وكان شيعة البحرين أيضا في موقف المعارضة ، انطلاقا من أن الأسرة الحاكمة تنتسب إلى المذهب السني ، وأنها قدمت إلى البحرين واستولت عليها سنة 1783م. وقد تحدث لي عدد من الشيعة عن "اضطهادات مريرة تناقلتها أجيالهم المتعاقبة، قاسوها على أيدي الفاتحين." ومن غير نفي أو إثبات لا يملك الباحث الحالي أدلته، يظل الإتهام من جانب واحد لم أجد ما يعززه ويؤيده ؛ كما أن نفي الطرف الآخر لا يكفي لحملنا على استبعاده. ومهما يكن من أمر فإن العصبية العمياء كانت سائدة ، وما زالت بقايا منها موجوده على الرغم من أن الغلاة في العصبية والحقد

---

[18] أنظر مبارك الخاطر ، ***الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين 1875 - 1925*** (البحرين: 1978، ص 39 – 55 ، وقد بدأوا يراسلون المنار منذ سنة 1903 .

[19] أإنـظر عبدالرحمن الباكر ، ***من البحرين إلى المنفى*** (بيروت : ذار مكتبة الحياة) ، ص 59 – 65 .

يحاولون إخفاء خبيئة نفوسهم. ومن المرجح أن يكون قد حدث اضطهاد متبادل، في فترات قوة الدولة الصفوية في إيران ، وربما كانت العصبية والاضطهاد تحرك من هناك ، فاذا ضعفت في هذا فإنها سترتفع من الجانب الآخر ؛ تلك كانت المسارات السائدة .

والذي يعنينا هنا أن الحركة الشعبية وجدت نفسها تنساق إلى مواجهة مع الحاكم، وتقف معها الأغلبية من الشيعة، وبعض السنة، على الرغم من أن كثيرين من السنيين بدأوا متشككين في نوايا الشيعة ، إلا أن جمهرة الناس التفت حول المطالب التي نادت بها الحركة الشعبية. وكانت الحركة قد كونت لنفسها "هيئة تنفيذية عليا" ترأسها سني، لتقود النضال في مواجهة سلطة الأسرة الحاكمة التي تساندها قوة الإحتلال البريطاني. وكان من مطالب الهيئة السماح بتكوين نقابة للعمال وسن قوانين مدنية وجنائية عادلة، وتشكيل مجلس تشريعي، بالإضافة إلى مطالب أخرى. وقد تزامنت هذه الأحداث التي شهدتها البحرين مع قيام "ثورة 23 يوليو " في مصر، واصطدام الثورة بالإخوان ، ووقوع العدوان الثلاثي ، فصار إخوان البحرين في الجانب المعادي لعبدالناصر ، الجانب الحكومي ومن ورائه الجانب البريطاني. وقد ملأت شخصية عبدالناصر ودعاية نظامه خيال البحرانيين، فاحتل فيه مكان القداسة التي تقارب قداسة الأنبياء، وتبنت الحركة الشعبية والصحف التي تصدر عنها الاتجاه الناصري بكل حماسة وإصرار ، وهكذا تحدد مكان الإخوان في الجانب الخطا ، دون أن تكون لهم حرية الاختيار ، بحكم انتمائهم الإخواني، والعداوة المستعرة في مصر بين الإخوان وجمال عبدالناصر.

ومن خلال أحاديثي ومناقشاتي مع إخوان البحرين، ومع شباب السنة الناصريين، وبعض الشيعة، عرفت أن الحركة الشعبية كانت تتهم الإخوان بالعمالة للحكومة وللإنكليز، بينما كان الإخوان - من جانبهم - يتهمون الحركة بأنها انساقت لتصبح سلما لأغراض الشيعة الرامية للسيطرة على مقدرات البلد . ولم يكن هذا التخوف وقفا على الإخوان وحدهم ، بل إنه كان في نفوس كثيرين من السنيين أو معظمهم.، حسب ما روى أبرز زعماء الحركة الشعبية السني عبدالرحمن الباكر [20]. ولكن الحال تغيرت – كما ذكرنا - وانساق جمهور الناس مع مطالب الحركة الشعبية ضد الحكومة والوجود البريطاني ، ونسوا قضية الخلاف المذهبي والمخاوف التي ترددت بشأن أهداف الجانب الشيعي ، كما وصفناها في السطور السابقة ، وظل الإخوان وحدهم يرددون الاتهامات نفسها. ولم تقف اتهامات الإخوان لخصومهم عند هذا الحد ، بل لقد ذهبوا إلى اتهام بعض زعماء الحركة الشعبية بالعمالة للإنكليز ، يتصرفون بتوجيههم وبوحي منهم ، وأن الزعماء الآخرين مغفلون منساقون فيما يريده الإنكليز. وقد فسروا ذلك بأن الإنكليز يستخدمون الحركة الشعبية لتخويف الحاكم ، لحمله على الرضوخ لهم والتمسك بهم ، والتسليم لهم ببعض المطالب التي رفض الحاكم التسليم بها، وببقائهم في البحرين. ولم يكن ثمة سبيل لمثلي ومن كان في وضعي، أن يتحقق من صحة أي من هذه

الأقوال والإتهامات المتبادلة. بيد أنني – من خلال معرفتي بإخوان البحرين – أعتقد أنهم أناس أنقياء مخلصون لشعبهم وبلدهم ومبادئهم المعلنة ، ولا يمكن أن يكونوا عملاء لأحد ، بيد أن الظروف العامة التي أوجزنا رسمها فرضت عليهم خيارهم ؛ ومع ذلك فقد كان في مقدورهم أن ينزووا من ساحة الأحداث ، ولكنهم برروا لأنفسهم الدور النشط الذي قاموا به استنادا لمعرفتهم "بعمالة الطرف الآخر للإنكليز". وربما كان افتراضهم لهذا الاتهام وصحته مبنيا على بعض "الحقائق" التي عرفوها بشكل مؤكد، ومنها مثلا :

---

[20] أنظر عبدالرحمن الباكر ، ص 60 .

1 – أن جيمس بلغريف ، المستشار البريطاني ، وممثل السلطة البريطانية ، والحاكم بأمره في البحرين، والذي كانت كراهية البحرانيين تتركز ضد شخصه بالذات ، هو الذي توسط لدى الحاكم ليوافق على إصدار جريدة للحركة الشعبية. وقد كان بلغريف نفسه، في ذات الوقت ، عضوا في جمعية المساهمين في المجلة ، وعضوا في هيئتها الإدارية أيضا ، ومسئولا عن الدعاية والنشر فيها [21].

2 - قيام الإنكليز بدور الوسيط بين الهيئة التنفيذية العليا التي كانت تقود الحركة الشعبية من ناحية، وبين حاكم البحرين ، الشيخ سلمان من ناحية أخرى.. وقد ذكر السيد عبدالرحمن الباكر، أمين الهيئة التنفيذية وأبرز زعماء الحركة الشعبية ، أن الإنكليز كانوا يبدون عطفهم على القضية بأن معظم المطالب عادلة ، وأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل [22] .

3 - ومما يؤكد براءة إخوان البحرين في نظر مواطنيهم أن أيا من الإخوان لم يحصل على منفعة مادية من تلك الأحداث ، مثل بعض المتزعمين في الحركة الشعبية الذين تبين أنهم كانوا على صلة سرية بالسلطات من وراء ظهر الحركة، فلما انجلت الأمور انكشفوا على حقيقتهم، وسرعان ما غدوا من أصحاب الملايين ، وقد ذكر أمين الحركة الشعبية أثنين من أولئك المليونيرات بأسمائهم .

ولقد كنت أحدث الإخوان في البحرين عن ضرورة تبني نهج التفاهم وبناء جسورالثقة مع الشيعة في بلدهم، منطلقا من أن الخلافات التاريخية لا ينبغي أن تحول دون اللقاء. وكنت أهون من شأن الخلافات العقائدية في حدود ما كنت أعرفه آنذاك ، ولم تكن معلوماتي كبيرة ، وأركز على أن الإسلام في خطر، وعلى أن كلمة "لا إله إلا الله" ذاتها مهددة في وجودها ، "أفلا ينبغي أن توجه الخصومة إلى أعداء الإسلام الذين يحرصون على تحطيم أمتنا وتقطيع أوصالها، توطئة لازدرادها قطعة إثر قطعة. وكان الإخوان يردون بأنهم يودون ، ذلك ، ولكنهم لا يطمئنون لما يقوله الشيعة بسبب مسألة "التقية" عندهم ، أي عند الشيعة ؛ وكنت أرد على ذلك بأن التقية موجودة عند معظم الناس، حتى بالنسبة للسنة ، وأن الله سبحانه وتعالى ذكرها في كتابه الكريم : ((... إلا أن تتقوا منهم تقاة ، ويحذركم الله نفســه ...))، فكانوا يقولون إن الشيعة يتوسعون فيها بإفراط. ولقد ذكر لي عبدالرحمن الجودر أن تعامله مع الشيعة ينبع من موقف متسامح من جانبه ، خاصة مع أهل عــراد، التي كان يعمل مديرا لمدرستها ، وهم شيعة ، ولكنهم يقدرون له ذلك ، وله بهم صلات طيبة. كذلك أشار إلى أن هناك قلة من العقلاء من الشيعة ، وأن له بهم صلة وصداقة ، وذكر من هـؤلاء السيد تقي البحارنــــة. والحقيقة أن المشكلة لم تكن بالبساطة التي تصورتها آن ذاك ، فالشكوك كانت وظلت متجذرة عبر القرون ، وما زالت كذلك.

وحرصا على اكتشاف الحقيقة، أو الاقتراب منها فقد بذلت كل جهد ممكن للإلتقاء المتكرر بنفر من الشيعة المتعلمين ، وبعدد من الناصريين ، وطرقت – في أحاديثي معهم – كل المموضوعات ، بما في ذلك موضوع الإخوان المسلمين في البحرين ؛ وبطبيعة الحال لم أكن أظهر هويتي الحزبية ، بيد

---

[21] الذي أكد وجود هذه العلاقة هو السيد عبدالرحمن الباكر نفسه ، أمين لجنة الهيئة الشعبية العليا ؛ أنظر نفس كتابه ، 41 – 43.

[22] أنظر عبدالرحمن الباكر ، ص 99 . ومعنى ذلك أن الإنكليز حرصوا على أن لا يظهروا بمظهر المعارض لبعض المطالب الشعبية التي تبدو مقبولة ، وربما كان يسرهم أن يشعر الحاكم أنه بحاجة إليهم، فتركوا التوتر يتفاقم ، ولم يتدخلوا إلا عندما اتجهت الأحداث إلى الخروج عن نطاق السيطرة .

أنني كنت مؤمنا بكل كلمة قلتها ، من حيث الرغبة في إزالة الخلافات المذهبية أو تحييدها ، والتعاون من أجل تحقيق كل الأهداف المتفق عليها ، مما يفيد البلاد ، أي بلاد من بلادنا العربية الإسلامية. ولقد حرصت على أن أرافق بعض أصدقائي الشيعة إلى احتفالات "المـأتـم" ، وهو عبارة عن مبنى يجتمع في الشيعة في المناسبات الدينية ، وهو الذي يعرف في العراق بـ "الحسينية"، لأستمع إلى الخطب والعظات التي كان يلقيها نفر من كبار وعاظهم الذين كانوا يحرصون على أن يجلبوهم من العراق . ولقد كانت الشكوك عند الناصريين والشيعة تجاه الإخوان أكبر وأكثر حدة مما هي لدى الإخوان تجاه خصومهم. ومع ذلك فإنني لم أقطع علاقتي بأي من الفريقين ، لكن صلتي بالإخـوان كانت أكبر وأكثر وثاقة وعمقا، بطبيعة الحال. ويبدو أن بعض المواقف والإجراءات المتعلقة بالإخوان في البحرين فسرها خصومهم تفسيرا سلبيا مبالغا فيه وهي لا تحتمل ذلك ، فقد سمح لهم بإنشاء ناد ثقافــي أطلقوا عليه اسم "نادي الإصلاح الخليلفي" ، وكان رئيس النادي هو الشيخ عيسى بن محمد آل خليفـة؛ وبجانب ذلك فقد رقي اثنان من الإخوان العاملين في التربية فصار أحدهم مدير التعليم الإبتدائي ، بينما صار الثاني سكرتيرا لمدير التربية . والواقع أن مثل هذه الواقائع لا يمكن أن تثير أي شكوك في الأحوال العادية ؛ فالشيخ عيسى بن محمد آل خليفة آمن بفكرة الإخوان قبل إنشاء النادي بسنوات طويلة، وذلك عندما كان يدرس الحقوق في جامعة القاهرة ، وبعد عودته صار يعمل في إدارة العدل قاضيا. أما الأخ الذي رقي إلى منصب مدير التعليم الإبتدائي فكان عمره أكثر من خمسين سنة قضى الجزء الأكبر منها في سلك التعليم، وقد نسيت اسمه. أما الأخ حسن السيد علي فقد كان رجلا مثقفا، في الثلاثينات من عمره ، وكان يدرس منتسبا لجامعة دمشق للحصول على درجة الماجستير في القانون بعد حصوله على "الإجازة" الأولى، أي درجة الليسانس. والذي أراه ، ويمكن أن يراه أي إنسان يتوخى العدالـــة ،

أن هذه الحالات الثلاثة لا تبرر أية تقولات أو تشكيك ؛ وفي اعتقادي أنه لو تولى هذه المراكز أشخاص من الناصريين أو الشيعة لهم ظروف الإخوان الثلاث لما تعرض وضعهم للتشكيك . وقبل مغادرتي البحرين في الخامس والعشرين من أيار (مايو) 1965 ، كان الإخوان قد بدأوا يستعيدون بعض عناصرهم التي كانوا فقدوها في مطلع موجة المد الناصري ، كما أخذوا يكتسبـون عناصر جديدة من الطلبة والشباب. وقد علمت فيما بعد أن هذا النمـو ظل يتزايد ، خاصة على أثـرخفوت وهج زعامة جمال عبدالناصر ، وما أصاب نظامه من هزائم طامنت من غلواء أنصاره.

أما عن سبب تركي للبحرين فهو أنني تلقيت تعليمات من قيادة التنظيم الفلسطيني تطلب مني الاستقالة من العمل، ثم التوجه إلى بيروت للعمل متفرغـا لدى المكتب التنفيذي لقيادات الأخوان في البلاد العربيـــة . وقد تم ذلك بالفعل ، وغادرت البحرين إلى بيروت . والواقع أنني ظللت أحمل ذكريات طيبة لفترة عملي في البحرين ، ليس فقط لإخوان البحرين الذين أحببتهم وأحبوني، وعاملوني بكل مظاهر التكريم ، وإنما ظللت أحمل هذه الذكريات لشعب البحرين عامـة ، بمختلف قطاعاته .

ثانيا : المكتب التنفيذي لقيادات الإخوان المسلمين في البلاد العربية:

كان المكتب التنفيذي يمثل القيادات العليا للإخوان المسلمين، وكان يتشكل من رئيس، ونـائب رئيس، وأمين عام ، وأمين مالي، وأعـضاء . أما صفات الأشخاص الذين كانوا يشغلون هذه المناصب فهم رؤساء التنظيمات الإخوانية في الأقطار العربية ، أو أن ذلك كان المفروض على الأقل . وكان ذلك هو الحاصل بالنسبة للسوريين والأردنيين واللبنانيين ، فكان الأستاذ عصام العطار هو المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا ، وصـار – بجانب ذلك – رئيسا للمكتب التنفيذي ، بينما

كان الأستاذ محمد عبدالرحمن خليفة ، رحمه الله ، المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن، وصار – بجانب ذلك – نائبا لرئيس المكتب ، كما صار الدكتور فتحي يكن ، رحمه ، أمينا عاما للمكتب التنفيذي، بينما هو في لبنان يشغل منصب الأمين العام للجماعة الإسلامية . أما الكويت والسعودية والسودان وتنظيم المصريين المقيمين خارج مصر فكان القادمون منها يتغيرون بين حين وآخر. فمن الكويت كان يأتي السيد عبدالله العلي المطوع ، أو السيد عبدالله العقيل ؛ ومن السودان جاء ممثلون كانوا يتغيرون من مرة إلى أخرى، أكثرهم ترددا كان الدكتور حسن عبدالله الترابي ، والسيد محمد صالح عمر، رحمه الله، والسيد عثمان خالد مضوي، وكان ممن جاء أيضا الدكتور جعفر شيخ إدريس ، والسيد عبدالرحيم حمدي، والسيد ياسين عمر الإمام ، وغـيرهم. فإذ وصلنا إلى العراقين نجد لهم طريقا أخرى ، إذ كانت ظروف العراق في عقد الستينات من القرن العشرين صعبة ودائمة التوتر وتكرار الانـقلابات العسكرية وسفك الدماء ، ولكل ذلك كان الإخوان العراقيون متحفظين بالنسبة لإظهار شخصيات مندوبيهم ، وكثيرا ما كانوا يستعملون أسماء غير حقيقية، أو مجرد ألقاب . وقد عرفت بعضا منهم فيما بعد، أي بعد انتهاء عملي في المكتب التنفيذي، وتغير ظروف حياتهم. أما تنظيم الإخوان المصريين المقيمين خارج مصر، فقد كان يمثلهم أشخاص يتغيرون أيضا ، كان منهم الدكتور محمد توفيق الشاوي، رحمه الله ، وآخرون اختلطت علي أسماؤهم بعد تعاقب السنين. ولم يكن التنظيم الفلسطيني ممثلا في المكتب التنفيذي في بداية عملي مع المكتب، إذ كنت مجرد متفرغ للقيام بأعمال بحثية ، أو ما أكلف به غيرها ؛ وقد تغير ذلك سنة 1966 فصرت عضوا في المكتب ممثلا للتنظيم الفلسطيني ، بجانب وضع التفرغ.

لم أكن قد التقيت بالإستاذ عصام العطار قبل وصولي إلى بيروت أوائل صيف عام 1965 فيما عدا لقاء قصير كان في أوائل أيلول 1964 بينما كنت في طريق عودتي من جنيف إلى البحرين، ولم يستغرق ذلك اللقاء اكثر من نصف ساعة ، في بيته في مصيف عاليه إلى الشرق من بيروت. بيد أنني كنت أسمع به على البعد ، زعيما إخوانيا بارزا وشجاعا في مواجهة كل ظروف الطغيان. وبعد وصولي متفرغا توثقت صلاتنا بسرعة ، فقد لمست فيه الأدب الجم، الأدب بمعنييه، والدماثة والكرم، والنخوة والشهامة المعروفة عن كرام السوريين. ومضت أيامنا تقوي من ارتباطي به وتقديري له، فقد كنا نلتقي يوميا – في العادة - وربما التقينا أكثر من مرة في اليوم الواحد ، وكانت أكثر اللقاءات في بيته، وأقلها في بيتي، وكان البيتان متقاربين في رأس بيروت ، هو في حي قريطم وأنا في حي الصنوبرة. وأحيانا كنا نخرج لنتمشى سيرا على الأقدام إلى ساحل الروشة ، فنمضي ساعة أو ساعتين ثم نعود . وكان السوريون يترددون على الأستاذ عصام كثيرا ، ولم يكن زواره من الإخوان فحسب دائما ، بل ومن غيرهم أيضا من الزعماء السياسيين. وفي جو هذه العلاقة المفعمة بالثقة كان يصارحني أحيانا بمشاكله مع مسئولي الإخوان من الأقطار العربية ، ويتحدث عن انطباعاته عن الأشخاص والمجموعات. أما عن قيادي الإخوان السوريين الذين كانوا يأتونه من سوريا فقد كانوا يعاملونه باحترام وتقدير شديدين .

عملي لدى المكتب التنفيذي :

كان عملي لدى المكتب التنفيذ يكاد ينحصر في مهمتين : أولهما رصد الأحداث التي تهم الحركة الإسلامية وجمع المعلومات عنها من الصحف والمجلات والمكتبات العامة ، وبالتالي تكوين

أرشيف بالتدريج ؛ أما المهمة الثانية فتمثلت بالقيام بأبحاث ودراسات حول بعض القضايا التي تهم الحركة ، وذلك من خلال المعلومات التي أجمعها عنها ، سواء من الصحف والمجلات ، أو من المكتبات العامة التي كنت ألجأ إليها لاستكمال المعلومات. والواقع أن كل الأبحاث التي كتبتها كانت حول القضايا المهمة من وجهة النظر الإخوانية --- مثل الانقلاب الذي قام به هواري بو مدين رحمه الله ضد السيد أحمد بن بلا رحمه الله، وتغير به وضع الحكم في الجزائر؛ وسقوط أحمد سوكارنو في إندونيسيا ، وحادثة اغتيال الحاج أحمدو بللو ، رحمه الله – رئيس وزراء نيجيريا الشمالية – في كادونا بنيجيريا ، وموضوعات أخرى مما يهم الإخوان ، بما في ذلك أخبار مصر وما يجري للإخوان فيها. وقد استمر عملي على هذا النحو حتى يوم 12 آذار (مارس) 1966 .

بعض القضايا التي شغلت المكتب التنفيـذي

أولا: قضية الإخوان في مصر:

في شهر آب (أغسطس) 1965 بدأت السلطات في مصر حملة اعتقالات طالت أعدادا كبيرة من منتسبي الإخوان المسلمين ، وأصدرت بيانات اتهمتهم فيها بالشروع في إعداد مؤامرة ضد نظام الحكم ، وأتبعت ذلك باتهامهم بأنهم على علاقة مع دول أجنبية، وغير ذلك من الاتهامات المعروفة في مثل هذا السياق. وقد سالت الصحف المصرية أنهارا بالتقارير والبيانات والصور لتأكيد الاتهامات ، ولتشرح كيف تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليهم وإفشال خطتهم. وقد وجدت هذه الحملة صدى واسعا في البلاد العربية ، خاصة بين مسلمي لبنان ، الذين كان كثيرون منهم يضعون جمال عبدالناصر في مصاف الأنبياء ، ويرون نظامه بين المقدسات التي لا ينبغي أن يقترب منها أحد بسـوء .

وإذ كان مـقر رئيس المكتب التنفيذي في بيروت فقد نشط الإخوان في العاصمة اللبنانية ، المقيم منهم والزائر القادم من الخارج ، كما اجتمع المكتب لدراسة ما يمكن عملـه ، وأصدر بيانا نفى فيه أن يكون الإخوان في مصر قد قاموا بأية مؤامرة ، أو جمعوا أية أسلحة أو قاموا بأي عمليات تدريب كما ورد في بيانات أهل الحكم في مصر . وكان مما قاله البيان الإخواني "إن الإخوان المسلمين في مصر لا علاقة لهم البتة بأية مؤامرة أو سلاح مختزن ، ولسوف يكشف عن ذلك بصورة قاطعة أي تحقيق نزيه عادل [23] ."

وقد كثر تردد الإخوان البارزين على بيروت في تلك الفترة ، ممن نشطوا وانهمكوا في الرد على حملات النظام في القاهرة، وأخذوا يوزعون ويعدون البيانات والنشرات، وينظمون حملة مضادة تعاونهم فيها الجهات المتعاطفة مع الإخوان. ويبدو أن هذا النشاط

[23] نشر البيان في جـريدة ***النهار*** البيروتية الصادرة في 1965/9/3 مذيلا بتوقيع عصام العطار .

قد لفت نظر السفارة المصرية، وعناصر المخابرات المصرية خاصة، والتيار المؤيد لجمال عبدالناصر في لبنان ، فنشطت الصحافة اللبنانية الناصرية واليسارية بشكل عام في القيام بحملة إثارة وتخويف ضد الإخوان المسلمين. وقد بلغت الحملة وتأثيرها على الرأي العام بين مسلمي لبنان درجة أشعرت بعض الشخصيات الإسلامية أن الخطر تخطى مرحلة الكراهية إلى احتمالات التعرض للهجوم الجسدي ، حتى أنني سمعت السيد زهـير الشاويش ، وهو من الشخصيات الإخوانية السورية البارزة ، ومن دمشق، ومن حي الميدان العريق ، سمعته يقول للأخ عصام بأن يتخذ شيئا من الحيطة ، ويحذره من الخروج في الشارع العام دون اتخاذ الاحتياطات المناسبة ؛ وكان مما قال له: " أخـي ممكن أي واحد من المسلمين السنة المتعصبين لعبد الناصر أن يهاجمك وهو يشعر أنه سيتقرب إلى الله بقتلك."

والظاهر أن مصر ضغطت على لبنان لحمله على إيقاف النشاط الإخواني المعادي الذي اتخذ من بيروت ساحة نزال ، ولم يسع لبنان إلا الاستجابة، وذلك لاعتبارات كثيرة.

بيروت تعتقل بعض الشخصيات الإخـوانية :

وهكذا قامت قوات الأمن اللبنانية – في الثاني عشر من شهر آذار (مارس) 1966 باعتقال كل من الأستاذ عصام العطار ، والدكتور محمد توفيق الشاوي ، والأستاذ عمر بهاء الأميري ، كما اعتقلت الأستاذ زيد بن علي الوزير، وهو يماني لم يكن من الإخوان، بل كان من قادة ما سمي بـ "القوة الثالثة" في اليمن ، ثالثة بعد الجمهوريين، وبقايا النظام الإمامي. وكانت القوة الثالثة امتدادا للحركة التي أطاحت بالإمام يحيى حميد الدين سنة 1948 التي أيدها الإخوان المسلمون في مصر، وأرسلوا وفدا إلى صنعاء وقتئذ تعبيرا عن هذا التأييد . ويبدو أن عملية الاعتقال في بيروت قصد بها أن تكون ضد عدد من الشخصيات الإخوانية البارزة التي يمكن أن يرضي اعتقالها الجهة الضاغطة، ولم أكن كذلك، فلم أعتقل، وإنما اكتفي بتفتش بيتي مرة عند الفجر ، بحجة البحث عن شخص ذكروا لي اسمه ، وأظن أن الإسم والشخص كان وهميا ، وأن العملية قصد بها تحذيري ، والتأكد من عدم وجود شئ يحذر منه داخل البيت .

وبعد ما يقرب من ثلاثة أيام من اعتقال الأستاذ عصام وصحبه جاءت إلى بيتنا زوجته، السيدة بيان، أم أيمن رحمها الله ، وأخبرت زوجتي أن أبا أيمن ، عصام، يطلب أن أغـادر لبنان. والواقع أنني لم أجد من المروءة أن أغـادر وهو رهن الاعتقال ، سيما وأنني متأكد من عدم وجود أيـة مخالفات من جانبي ولا من جانبه ، كما أنني لم تكن لدي معلومات سـرية أو خطيرة يخشى عليها أو منها ؛ ولذا فإنني لم أغـادر. ولكن عندما عادت أم أيمن بعد يومين تؤكد التعليمات غادرت متجهـا إلى الأردن. وقبل مغادرتي قامت عدة ضغوط من داخل لبنان وخارجه لإقناع السلطات اللبنانية بالإفراج عن المعتقلين ، فأفرج عنهم في الثلاثين من آذار 1966 ، أي بعد أكثر من أسبوعين من اعتقالهم ،

ورحلوا من لبنان ، باستثناء الأستاذ عمر بهاء الأميري رحمه الله الذي خضع لعملية جراحية ؛ وقد زرته في مستشفى البربير ، ووجدت عنده زائرا آخرسبقني وهو سـماحة الحاج أمين الحسيني ، الزعيم الفلسطيني التاريخي المعروف ، رحمه الله . وبـعـد مـغادرته لبنان استقر الأستاذ عصام العطار في عمان، في الأردن . أما الأستاذ الأميري، السفير، والشاعر الكبير فقد غادر لبنان بعد أبل من أثر العملية، واستقر في المغرب.

ثانيا : فكرة التعـاون مـع فـتح :

وكان ذلك أيضا في أواخر عام 1965 ، وجرى في اجتماع المكتب التنفذي الذي عقد في بيروت حوالي شهر تشرين الأول (أكتوبر)، أو قريبا من ذلك . لقد طرح موضوع التعاون مع فتح من قبل تنظيم الإخوان المسلمين المصريين في الخارج. ولم أكن وقتئذ عضوا في المكتب، بل كنت مجرد متفرغ للقيام ببعض الأعمال التي أشرت إليها في غير هذا المكان. ولكن لأن الموضوع كان يتعلق بفتح والعمل الفدائي فقد طلب إلى الأستاذ عصام أن أشارك في الاجتماع لأوضح وجهـة نظر الإخوان الفلسطينيين وموقفهم ، ولم يكن التنظيم الفلسطيني ، حتى ذلك الوقت ، قد انضم إلى المكتب التنفيذي.

كان الإخوان المصريون ، يشاركهم الإخوان الكويتيون، يعتقدون أن حركة فتح إخوانية. وبينما كانت العلاقة بين الإخوان الفلسطينيين وفتح تتسم بالتوتر دائما – للأسباب التي بينت من قبل - كانت علاقة فتح مع كثير من قيادات التنظيمات الإخوانية الأخرى، ومع بعض الشخصيات الإخوانية المعروفة البارزة ، على النطاق الفردي، علاقات ودية، بل يمكن القول إنها كانت حميمة في كثير من الحالات ، ومن جانب واحد هو الجانب الإخواني دائـما . لقد ظل عدد من الإخوان غير الفلسطينيين - بما في ذلك إخوان أردنيون من أصل فلسطيني – ينظرون إلى فتح باعتبارها حركة إخوانية، ويحتفظون لكل من قادتها بلقب "الأخ" الذي كانوا يشيرون إليه به أيام انتمائه للإخوان. بل لقد كانوا يصرون على اعتبار السيد ياسر عرفات نفسه أخا مسلما ، أي من الإخوان المسلمين. وكان من الطبيعي والمنطقي أن يحرص الفتحاويون على استمرار ذلك الاعتقاد ، ما دام في الإمكان ألا يكلفهم أي التـزام ، إذ أنهم لم يكونوا ملزمين بأن يتطوعوا بإفهام الإخوان غيرالفلسطينيين بعدم التزامهم بأهداف حركة الإخوان المسلمين، لسبب واضح ، وهو أنهم لا يسعون إلى ضم الإخوان غير الفلسطينيين إلى حركة فتح ، في تلك الفترة المبكرة على الأقل. إن كل ما تأملوا أن يحصلوا عليه آنذاك هو الدعم المادي والمعنوي، ولقد كانوا يحصلون من أولئك الإخوان ، أو بواسطتهم ووساطتهم على مساعدات كبيرة بالنسبة لوارداتهم في تلك الأيام. وقد كانت المساعدات بالمال أحيانا ، وبالنفوذ والتوسط أحيانا أخرى ، من أجل حل بعض المشكلات والمآزق التي واجهتها فتح . ولعل من أبرز

الأسماء الإخوانية التي عاونت فتح بصورة أو أخرى – خاصة في سنيها المبكرة – السيد عبدالله العلي المطوع من الكويت؛ والدكتور عزالدين إبراهيم ، والدكتور محمد توفيق الشاوي من مصر ، والأستاذ عمر بهاء الدين الأميري من سوريا ، والسيد محمد خيضر رحمه الله من الجزائر ، وغيرهم كثيرون. ولقد أخبرني الدكتور عزالدين إبراهيم رحمه الله أن محمد خيضر عرض أن يحول إلى حركة "فتح" المبالغ المالية التي كانت في عهدته من أموال جبهة التحرير الوطني الجزائرية منذ الأيام السابقة على استقلال الجزائر. وقد جرى العرض بعد اضطرار محمد خيضر إلى الخروج من الجزائر على أثر خلافه مع بومدين ، وقبل فترة قصيرة من اغتياله . تلك هي الخلفية التي ارتكزت عليها العلاقات مع فتح بالنسبة لتنظيمات الإخوان غير الفلسطينيين .

لقد أوضحت موقف التنظيم الفلسطيني من العلاقة مع "فتح" شفويا أثناء اجتماع المكتب التنفيذي ، ذلك الاجتماع الذي انعقد في تشرين الأول (أكتوبر) 1965 ، مع تفسير مقتضب – بالقدر الذي سمح به الوقت - لأن الموقف الفلسطيني كان يبدو مستغربا ، سيما عندما يتهامس كل من التنظيمات الإخوانية غير الفلسطينية مع ذاته:"نحن نريد أن نساعد الفلسطينيين والإخوان الفلسطينيون لا يريدون ذلك !" ولذلك [24] كان شرح الموقف الفلسطيني يحتاج أن يكون مقترنا بالحيثيات والمبررات. ثم إنني ما لبثت أن قدمت للاجتماع في يوم انعقاده الثاني مذكرة مكتوبة فيها شرح أوفى، مع عدم الاطناب في التفاصيل. ولم يبد غيرممثل الإخوان المصريين حماسة للفكرة المطروحة، لكن الممثل الأردني اقترح تأجيل الموضوع لاجتماع قادم قائلا : "حددوا موعد آخر كي نتمكن من إحضار بعض خبرائنا العسكريين لشرح المضامين التي ينطوي عليها الموضوع من الناحية العسكرية . والحقيقة أن موقف الإخوان الأردنيين من نشاط "فتح" حتى ما قبل حزيران 1967 اتسم بالاستخفاف الشديد المصحوب بالتندر والتهوين من شأنها ؛ وكان من مظاهر التندر قولهم : إن هؤلاء يستأجرون بعض المهربين ليطلقوا بعض الطلقات النارية ، أو لينسفوا أنبوب مياه ، ثم يعملون من الحبة قبة.

ثم توقف الحديث عن الموضوع في اجتماعات المكتب التنفيذي ولم يلق اهتماما إلا بعد أشهر من هزيمة حزيران (يونيو) 1967م. ومع ذلك بقيت صلات "فتح" بمن كانت تتصل بهم من الإخوان غير الفلسطينيين ، إلا أنني لم أطلع على ما كان يدور فيها ، ولم أحاول أن أستكشف ما دار ، حتى عندما رأيت السيد خليل الوزير، رحمه الله ، يأتي لزيارة الأستاذ عصام العطار في بيته في رأس بيروت ، وكنت إذ ذاك عند الإستاذ عصام في

[24] كان استعمال تعبير "خبراؤنا العسكريون" مما لم أرتح لسماعه ولم أقو على ابتلاعه ، وقد تأكد لي صدق شعوري فيما بعد ، إ إذ تبين أن تنظيمات الإخوان – هي الأخرى - كان يهول بعضها على أحيانا ويخفي حقيقة قدراته وإمكاناته..

بيته، وقابلت أبا جهاد عند خروجي ودخوله ، فتصافحنا ، ومضيت إلى بيتي ، ولم أحاول أن أسأل الأستاذ عصام بعدها عن الموضوع، كما أنه لم يتحدث عنه من جانبه. وفي زيارة أخرى للأستاذ عصام التقيت عنده صديقنا الدكتور احمد صدقي الدجاني رحمه الله؛ وأبو الطيب كان من الإخوان في سوريا ، ثم انضم إلى فتح، وكنت قد التقيته أول مرة حوالي سنة 1961 عندما حضرت مناقشة أطروحته لرسالة الماجستير في جامعة القاهرة، ولعل موضوعها كان حول الزوايا السنوسية في ليبيا ؛ ثم تكررت لقاءاتنا في السبعينات والثمانينات ، خاصة في اجتماعات المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطيني.

عودة إلى موضوع الجهاد والعلاقة بفتح بعد 1967 :

بعد أشهر من هزيمة حزيران برزت فتح – عند كثيرين من العرب, وليس الفلسطينيين فحسب - ذبالة أمل وسط جو الانهيار والإحباط النفسي الشامل، الذي خيم على عالمنا العربي . وما لبثت فتح والعمل الفدائي الذي جسدته ورمزت إليه ، أن أحرز مكانة عالية في خيال ووعي الجماهير العربية. وقد فرض الفدائيون أنفسهم على العالم العربي، المفلس والعاجز سياسيا وعسكريا ، مستفيدين – في بادئ الأمر – من وجود الفلسطينيين الذين هجروا إلى الأردن في ظروف كارثتي 1948 و 1967. وعندما طفح الوعاء في الأردن على النحو المعروف سنة 1970م اضطروا للإنتقال إلى لبنان مستفيدين من وضع التركيبة السياسية القلقة والمعروفة بالقدر الذي يغنينا ، أو يعفينا ، من شرح أي من تفاصيلها. ولسنا هنا في مجال الحديث عن العمل الفدائي أو عن المقاومة الفلسطينية وإنما يعنينا أن [25] تتبع أثر هذا التطور على حركة الإخوان المسلمين العامة وعلى رد فعلها تجاهه ، ليس في إطارها الفلسطيني، بل في إطارها العربي..

لقد أدى التطور الذي تبع انهيار 1967 إلى تغير كثير من المواقف، وكان مما غشيه التغيير واجتاحه مواقف بعض التنظيمات الإخوانية من حركة المقاومة الفلسطينية من حركة فتح بالذات. ولا مراء في أن الظروف التي استجدت على الساحة الأردنية كان لها أبعد الأثر في إحداث التغيير بالنسبة للإخوان، فقد أصبحت الأراضي الأردنية تعج بالمنظمات الفدائية الفلسطينية التي بلغ عددها ما يقرب من عشرين منظمة . وكانت فتح أقوى المنظمات دون منازع ، ولكن حركات عقائدية وأحزاب وأنظمة حاكمة حرصت على أن لا تترك "فتح" مستقلة عن الأحزاب والحكومات، كما تصور مؤسسوها سنة1957-8 ، بل سعى كل هؤلاء لفرض نفسهم على الساحة حتى لا تسير الأحداث من غير أن يكون لهم تأثير فيها. وقد حرصت على أن يكون لها وجود بشري مسلح في الساحة الأردنية بالذات ، الميدان الرئيس لنشاط فتح والعمل الفدائي. وبدا في أفق االأردن ، وفي تصور بعض المراقبين، وكأن السلطة الحكومية الرسمية قد انحسرت إلى حد كبير وتحولت القوة الفعلية إلى أيدي منظمات المقاومة التي لم يتردد أكثرها في إظهار التحدي للسلطة الأردنية، أو في التدخل الفوقي في حياة المجتمع والأفراد، استنادا إلى ما حازته بعض المنظمات من مظاهر وأدوات القوة . وكان موقف السلطة يبدو وكأنها اختارت موقف المداراة وقبول الأمر الواقع ؛ واعتقد كثيرون متوهمين أن السلطة الفعلية في البلد

[25] لقد انضم بعض هذه التنظيمات إلى فتح واحتفظ عدد آخر باستقلاله، ساعيا للسيطرة والغلب على الساحة، مما أوجد جوا من الصراع غير المحمود؛ وعن أسماء المنظمات وأفكارها، أنظر : غازي خورشيد ، ***دليل حركة المقاومة الفلسطينية*** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث ، 1971 ، ويستغرق التعريف بالمنظمات كل صفحات الكتاب .

صارت في أيدي المنظمات الفدائية، وأنه لن يمضي وقت طويل حتى تئول السلطة من الناحية الشكلية أيضا إلى حركة المقاومة [26] .

وفي هذا الجو انطلقت موجة اهتمام بعض تنظيمات الإخوان المسلمين غير الفلسطينيين بحركة المقاومة، وأصبح موضوع العمل الفدائي الشغل الشاغل لاجتماعات المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية، ولمؤتمر قادة الإخوان في البلاد العربية. وكانت الفكرة باختصار تدعو لأن يقام وجود عسكري للإخوان المسلمين في الأردن، وأن يقوم الإخوان بإنشاء معسكرات لهم للتدريب أولا ، ثم لمباشرة العمل الفدائي. والذي حمل لواء الدعوة لذلك باندفاع ظاهر وحماسة وقوة هم الإخوان الأردنيون، والسودانيون، والمصريون (خارج مصر)، والكويتيون. أما الباقون ، فقد وقف السوريون واللبنانيون والعراقيون موقفا غير واضح، بينما اعترض الفلسطينيون على المشروع لأسباب عملية وموضوعية شرحوها في مذكرة مطولة جرى توزيعها على قيادات الإخوان في البلاد العربية. وقد تضمنت تلك المذكرة مناقشة للمشروع يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1) لم يكن اعتراض الإخوان الفلسطينيين على المبدأ ، فهم يؤمنون بأن قتال العدو المعتدي المحتل الغاصب فرض ديني، وواجب وشرف وطني لا يصح التقصير فيه أو التقاعس عنه،
2) لقد رأى الإخوان الفلسطينيون أن الصراع القتالي ضد الغزاة في تلك المرحلة لا بد أن يسير في خطين أو مسارين متوازيين ، وذلك بحكم الواقع المادي والعملي :
   i. فهناك مقاومة الاحتلال من الداخل ، أي من قبل سكان المناطق المحتلة ، مع ما يستلزمه ذلك من إمداد بالسلاح والذخيرة ، والتموين ، وكل أنواع الدعم التي تعين على الصمود والاستمرار في الضغط على المحتل وإرباكه وتعريضه لخسائر متصاعدة باستمرار،
   ii. وهناك التحرك من الخارج لمهاجمة العدو عبر الحدود وإخراجه بالقوة.

إن كلا من هذين المسارين لا بد له من قدر من الإعداد الضروري والمستلزمات التي تجعل تنفيذه ممكنا. وإذا كانت المقاومة الداخلية عملا تلقائيا لا تحتاج إلا إلى المساندة والإمداد ، وذلك لأن وجود الاحتلال نفسه يشكل استفزازا دائما للناس المقهورين تحت وطأة هذا الاحتلال ، فإن المسار الثاني ، أعني التحرك من الخارج ، يحتاج إلى إعداد أكبر ، وخطة أكثر إحكاما ووثوقا. وأول خطوات الإعداد لا بد أن تتجسد في توحيد القوى الموجودة في الجانب العربي من ساحة المعركة ، على أية صورة كان ذلك التوحيد. فالمهم أن يتوفر الحد الأدنى منه حتى لا نقدم على الاشتباك مع العدو ونحن ممزقون فنهئ له الفرصة لاجتياحنا وفرض مزيد من الإذلال علينا. لقد كان الإخوان الفلسطينيون مقتنعين بأن المسار الثاني في عملية المواجهة ينبغي أن يأخذ شكل معركة عربية شاملة. فإذا حشد العرب لها كل، أو جل طاقاتهم، وعضدوا ذلك بإخلاص النية وإتقان الأسلوب، واعتمدوا قبل ذلك وبعده على الله تعالى وطلبوا منه النصر، تحقق لهم ذلك بإذن الله.

[26] أنظر خالد الحسن ، ***الاتفاق الأردني الفلسطيني*** ، ص ـــــ .

فإذا لم يتوفر الحشد العربي الشامل، فلا أقل من أن تكون القوى الموجودة في الساحة الأردنية متحدة متفاهمة، ولو في الحد الأدنى الضروري من التفاهم ، حتى يكون بإمكانها أن توجه طاقاتها وكل اهتماماتها لمقارعة العدو ؛ أما أن نصطدم بالعدو ونحن عبارة عن كتل صغيرة يتربص بعضنا ببعض، وتنتظر كل واحدة من القوى الصغيرة ساعة غفلة من قوة أخرى تقف معها في نفس الخندق كي تفاجئها بالانقضاض عليها، فإننا لن نحصد – في هذه الحالة – سوى الفشل والبوار. وإذا كان الاصطدام بالعدو في هذه الظروف سوف يسبب له بعض الإزعاج والخسائر، إلا أنه – في الوقت نفسه - سوف يهئ الفرصة لهذا العدو لكي ينزل بنا خسائر أكبر، ويغتصب منا مزيدا من الأرض ، ويصيبنا بمزيد من اليأس والإحباط.

3) ولقد أغرقت بعض الأنظمة العربية الحاكمة، والأحزاب العقائدية المسنودة من دول عربية أو أجنبية ، والمغامرون والمشبوهون ، كل أولئك ، أغرقوا ساحة العمل الفدائي في الأردن بالمنظمات التي لا هم لكثير منهم سوى أن تكون موجودة لتمثل مركز قوة لهذه الحكومة أو ذلك الحزب، وتنفيذ خطة مشبوهة لتفجير الصراعات الداخلية البينية ، أو لوضع حركةالمقاومة في مأزق، وجرها إلى الصدام مع السلطة ؛ وهذه لعمر الحق أسوأ صورة من صور التمزق، صورة طافحة بالأنانية الضيقة، والنظر القصير ، والكيد والتربص بالأخ قبل العدو .. التربص بمن يفترض فيهم أن يكونوا إخوة السلاح.

4) إن الجو العام في العالم العربي ، الرسمي والشعبي ، معاد للإخوان امتدادا لمعاداة جمال عبدالناصر ونظامه لهم ، على الرغم من هزيمة حزيران. ثم إن حركات اليسار العربي الممثلة بالجبهة الشعبية بتفرعاتها، ومنظمة الصاعقة المدعومة من حزب البعث السوري ، وجبهة التحرير العربية المدعومة من حزب البعث العراقي، كلها معادية للإخوان ، وستبذل كل هذه القوى جهودها دون كلل ، أجل تحطيم الإخوان ومنعهم من أن تصبح لهم قوة عسكرية، أو وجود سياسي مؤثر؛ هذا فضلا معاداة الدول الأجنبية شرقية وغربية، لحركة الإخوان المسلمين.

5) إن كل الإرهاصات والدلائل التي يوحي بها تصرف السلطة الأردنية وسلوك المنظمات الفدائية تنذر بأن الصدام واقع لا محالة بين الجانبين؛ خاصة وأن عددا من المنظمات لا تخفي دعوتها الصاخبة وسعيها المحموم لضرب الوضع الأردني القائم والقضاء عليه، كي يتحقق شعارها "كل السلطة للمقاومة" ، ذلك الشعار الذي حملته مئات الملصقات التي كان يراها المار في شوارع عمان الرئيسية، وقد رأيتها وغيري عندما كنت آتي للمشاركة في الاجتماعات . فإذا حدث الصدام الشامل الحاسم فإن النتيجة لن تكون في صالح الجهاد المخلص والمقاومةالحقة، سواء انتصر هذا الجانب أو ذاك ؛ لأنه – حتى في حالة انتصار الممنظمات – فإن أول أعمالها بعد "النصر" ستكون مباشرة عملية تصفية واسعة بعضها ضد البعض الآخر، مشجعة من القوى الخارجية المختلفة التي تدعمها وتوجهها، وسيكون الإخوان أول ضحايا عملية التصفية. وحتى لو افترضنا أن إحدى المنظمات ستنتصر فإن ذلك سيكون نهاية العمل الفدائي، إذ لا بد من سلطة واحدة في البلد، وستغرق تلك السلطة في مسئوليات الإدارة والتموين وتوفير الضروريات المختلفة للشعب ومؤسسات الدولة ، كما أنها ستصبح ملزمة بالأعراف والقوانين والأنظمة التي يقرها المجتمع الدولي ؛ فإن لم تفعل وظلت تتبع طريق المنظمات فإن الأرض – عندئذ – ستصبح مباحة ليس لإسرائيل وحدها ، بل ولكل القوى المعادية لأمتنا ، وقبل ذلك

لقطبي القوى الكبرى التي تتنازع السيطرة على العالم ؛ وعندئذ سيقف حاجز التوازن الدولي دون حصول القوى العربية على الدعم السوفييتي المعنوي أو المادي.

6) ولقد تضمنت المذكرة الفلسطينية مقارنة بين نضال الفييتناميين ضد احتلال أميركا لبلادهم ونضال الفلسطينيين المنتظر ضد الاستعمار الإستيطاني الصهيوني، وخلصت المقارنة إلى القول بأن ما يمكن تحقيقه في فيتنام لا يمكن تحقيق مثلـه في فلسطين، وذلك لاختلاف الحقائق الواقعية من النواحي الجغرافية والسياسية والعسكرية بين الحالتين. وكان سبب تعرض المذكرة لموضوع فييتنام أن بعض الداعين لتبني إنشاء المعسكر وقوة إخوانية فدائية كانوا يشيرون إلى النجاحات والأنجازات الفييتنامية ، ويظنون في أنفسهم القدرة على فعل الشئ نفسه.

وقد تعرضت المذكرة لحملة شديدة من جانب المتحمسين لتأسيس المعسكر والقوة

المقاتلة من الإخوان ، كما تعرض كاتب هذه السطور لحملة شخصية ، نظرا لأنه أعد المذكرة، ولأنه كان يمثل التنظيم الفلسطيني الذي يتبنى الموقف الذي عبرت عنه. وعنما حاولت تحليل المواقف، والبحث عن الأسباب والدوافع تبين لي أن أخواننا المسلمين في الأردن كانوا متخوفين على أمنهم الذاتي، وكانوا يتوجسون شرا وشيكا. وهذه النظرة لم تكن تشاؤمية أو خيالية ، بل كانت أقرب إلى فهم الواقع القائم في الميدان، وإلى استشفاف تطوراته المقبلة ؛ وكان الحق في ذلك معهم، بيد أنهم استنكفوا أن يعلنوا هذه المخاوف، وفضلوا وضع خطة وأدوات مواجهتها في سياق آخر؛ ولو أن المشكلة ووجهت تحت عنوانها لتناقصت نقاط الخلاف. والفرق العملي في هذه الحالة التي تعرض على مائدة البحث أن أهداف الممارسة وحدودها واضحة، مما لا يوقع الجميع والقضية في متاهة لا حدود لها، وستكون له عواقب أخرى عند اكتشاف الخطأ في تحديد الأهداف. وأنا لا أملك دليلا ماديا أو موثقا على صحة هذا التحليل ، لأن كل ما استندت إليه هو بعض فلتات اللسان، بالإضافة إلى معطيات الواقع القائم على الأرض؛ وقد أشرت إلى هذا الاستنتاج أثناء الاجتماعات ، فتساءلت عما إذا كانت المشكلة والهدف المقصود يتوفر في قوة تحقق الأمن للإخوان في الأردن، وقلت إنها إن كانت كذلك فيجب علينا أن نناقشها ضمن هذا الإطار وعلى أساسه ، مع التأكيد بالتزامنا جميعا بتحقيق هذا الهدف؛ غير أن إشارتي تم تجاهلها واستمر التناول والبحث تحت العنوان الآخر . ولم ينتظر أنصار المشروع موافقة المترددين والمعارضين، بل أنشأوا معسكرا للتدريب جاعلينه تحت راية واسم منظمة "فتح" وليس تحت اسم أو شعار إسلامي. وعلى الرغم من الموقف المبدئي للتنظيم الفلسطيني إلا أنه قد ساهم بدعم مالي، في حدود ما توفر له من مال آنذاك، مصدره اشتراكات أعضائه الشهرية، وتبرعات من كانت لديه قدرة على التبرع، وذلك للتأكيد على معنى الرباط والتعاضد الأخوي، ولكن مع التمسك المعلن بوضوح بموقف المعارضة ، وبعدم المشاركة العملية بأي عنصر من أعضائه. وكان العضو الفلسطيني الوحيد الذي شارك بنفسه في القتال، ونال الشهادة، هو الأخ إبراهيم عاشور رحمه الله، إذ كان في العراق لفترة طويلة منقطع الصلة والمعرفة بموقفنا، وهو من أهل بلدتي يبنا، وكان من سكان مخيم رفح ، ولقد اضطر لهجرة ثانية إلى العراق بعد أحداث سنة 1955 وعمليات التسلل لمهاجمة مواقع العدو ، وما جرى من اعتقال خليل الوزير رحمه الله، من قبل قوات الأمن في قطاع غزة، وتعذيبه، كما أشرنا في فصل سابق. وعندما سمع إبراهيم بإنشاء المعسكر في الأردن جاء والتحق به.

لم يتوقف إلحاح أنصار مشروع المعسكر وضغطهم على المترددين (العراقيين والسوريين) ، فانعقد مؤتمر جديد في عمان حضره ممثلون عن جميع الأقطارالممثلة في المكتب ، وكان المفروض أن يمثل كل تنظيم بثلاثة ممثلين، وقد شارك معي من التنظيم الفلسطيني الأخ الدكتور المهندس عدنان

النحوي، متعه الله بالصحة والعافية، وأخ آخر أنسيت اسمه، غير أن بعض الأقطار مثلت بشخص واحد فقط . ولست أذكر على وجه الدقة التاريخ الذي انعقد فيه ذلك المؤتمر لكن التاريخ الذي أرجحه أنه كان في الربع الأول من سنة 1969. وقبل بداية الجلسة الأولى انتحى بي الأستاذ عصام العطار جانبا، وأكد لي أنهم يتفقون معنا في كل ما جاء في مذكرتنا، وكان يتحدث باسم التنظيم السوري من موقع المراقب العام للإخوان في سوريا ، "ولكننا نريد أن نحافظ على وحدة الإخوان، وأن لا نترك إخواننا وحدهم حتى لا تضل بهم السبل"، ثم طلب مني، وبأدبه الجم، في صيغة رجاء، أن ألتزم الصمت خلال الاجتماعات، وأترك له علاج الموقف بأسلوبه الخاص؛ وقد وعدته ووفيت.

وعقدت الجلسة الأولى، وأعلن الأردنيون والسودانيون والعراقيون والكويتيون واللبنانيون أنهم موافقون على الخطة، وأعلنت تمسك الفلسطينيين بموقفهم الذي بينوه في الاجتماع السابق، من غير إطالة. وبدا الإخوان الأردنيون والكويتيون سعيدين بهذه النتيجة، وأبدوا حرصهم على إنهاء النقاش في الموضوع ، وكان الحرص ينم عن تخوف من تفلت بعض التنظيمات فيما لو استمر النقاش؛ ولذلك فقد اعترض ممثلو التنظيميين عندما انبرى المندوبان السودانيان، الأستاذ محمد صالح عمر رحمه الله ، والأستذ عثمان خالد مضوي، وأخذا يطالبان كل وفد بأن يبين بجلاء مقدار المساهمة التي ينوي تقديمها، من الرجال والمال. وقد أصر الأخوان على تلقي إجابات واضحة، وكأنهما كانا متشككين في جدية الموافقة ، هذا بينما حرص الآخرون على إنهاء النقاش، والاكتفاء بما تم إعلانه. ومع أصرار الممثلين السودانيين اتجها إلى الأستاذ عصام طالبين منه الإفصاح عما سيقدمه التنظيم السوري. ويبدو أنه وضع في زاوية مغلقة ، فبذل محاولة للتخلص لم تكلل بالنجاح، فاضطر إلى إجابة واضحة فقال بشأن المال : "إن في مدينة حلب مائة معتقل من الأخوان، وأن الجماعة مثقلة بالصرف على عوائلهم، وقد تلقت مساعدة من التنظيم الكويتي لسد العجز"، واستشهد بممثل الكويت المشارك في الجلسة. أما عن عدد الرجال، فقال : "لقد صدر في سوريا مؤخرا قانون يحظر على أي سوري السفر إلى الأردن إلا إذا أثبت أن له فيها أ له فيها أصولا أو فروعا من الأقارب؛ وعلى ذلك فمن المستحيل عمليا أن نتمكن من استقدام أي إخوان من سوريا." وهنا ثار جميع المتحمسين لمشروع المعسكر ، محتجين بشدة ومتسائلين عن مدى جدية الموافقة ، مع غياب أية مساهمة مالية أو بشرية. وقد رد الأستاذ عصام : "الحقيقة أن إخواننا في الداخل [يقصد في داخل سوريا] غير موافقين على خطة تبني العمل الفدائي المقترحة ، ولكن "أنا بمون عليهم [27]"، وسنستقدم عددا من العناصر، على أن يكون ذلك بغرض التدريب ، وأن لا يتم الانتقال إلى مرحلة العمليات الهجومية ألا بعد موافقة جديدة من المكتب التنفيذي." ولم يكن أمام أنصار المشروع إلاأن يقبلوا – على مضض - بما تعهد به الأستاذ عصام . وسنرى في الصفحات التالية أن ذلك التصرف الانفرادي من المراقب العام للإخوان في سوريا قد أدى إلى انشقاق حاد بين الإخوان السوريين.

وجاء دور العراقيين: وكان أحد المندوبين العراقيين قد انتحى بي جانبا في إحدى فترات الاستراحة ليؤكد لي أن تنظيمهم مقتنع بمار ورد في مذكرة التنظيم الفلسطيني تمام الاقتناع، وبالحرف، ولكن .. نريد أن نحافظ على وحدة الصف الإخواني، وذلك هو ما حمل قيادة التنظيم العراقي على إظهار القبول بالطرح الآخر. ووجه عثمان خالد مضوي ومحمد صالح عمر السؤال ذاته إلى العراقيين

[27] هذا تعبير بالعامية الدارجة،المستخدمة في الأقطار الشامية الأربعة، يعني : أن لي عليهم دالة تحملهم على الاستجابة.

: كم ستقدموا من المال والرجال ؟ فرد العراقيون : "ليس من سياسة التنظيم أن يرسل رجالا إلى معسكر الإخوان في الأردن، ولكن إذا تقدم أحد الإخوان من تلقاء نفسه ورغب في المشاركة فلن نمنعه، وقد نقدم له بعض المساعدة." وتكاد هذه الكلمات أن تكون هي ما تلفظ به الأخوان العراقيان حرفيا. أما بشأن المال فقد قالا : لقد قدمنا بالأمس ، بعيد وصولنا إلى عمان، مبلغ ثلاثمئة دينار عراقي، وسلمناها للإخوان المشرفين على أنشطة المعسكر، لكي تنفق على عوائل الشهداء؛ فتساءل أنصار المعسكر : ولماذا تحددون وجهة الصرف وأنتم تعرفون أن وجوه الصرف في ميدان الجهاد كثيرة ، تشمل شراء الأسلحة والذخيرة والأطعمة ووسائل النقل والمواصلات، والمواد الطبية، وغير ذلك كثير، ثم احتياجات عوائل الشهداء ؟ فرد الأخوان العراقيان : إن ذلك الشرط وضعه المتبرعون بالمبلغ ! ومن هم ؟ فرد المتحدث العراقي : إنهم أناس مسلمون من أصدقاء الإخوان، لكنهم ليسوا أعضاء في الجماعة، رغم أنهم يحبونها ويثقون فيها، وقد قدموا المبلغ على هذا الأساس، مشترطين أن ينفق على عوائل الشهداء. وهنا أيضا تميز أنصار مشروع المعسكر غيظا وعلقوا قائلين : إذن أنتم أيها العراقيون لا تلتزمون لا بتقديم الرجال ولا بتقديم المال، فماذا تعني موافقتكم على المشروع، وما هي جدية هذه الموافقة ؟ غير أن هذا الاحتجاج لم يفلح في زعزعة العراقيين عن موقفهم، كما حدث بالنسبة للسوريين، فسكت أنصار المعسكر على مضض.

ثم توجهت الأنظارإلى الأخوان اللبنانيين ، فتعهد الأستاذ فتحي يكن بإرسال عدد من الرجال للمشاركة في المعسكر. وقد علمت بعد ذلك أن إخوانه في لبنان اعترضوا على تعهده.

لم أتابع أنشطة المعسكر ما دمنا لم نوافق عليه إذ لم نقبله فكرة ، ولا مشروعا وخطة ، بيد أن بعض المعلومات كانت تصلني عن طريق بعض الإخوة بصفة شخصية. وأول ما يلاحظه المتابع أن الإخوان لم يستطيعوا أن يقيموا المعسكر باسمهم، وأنما باسم "فتح"، وتحت رايتها - أي تحت حمايتها – وإن كان من المعروف أن ذلك المعسكر كان للإخوان، "معسكر الشيوخ"، وذلك بحكم وجود الشخصيات الإخوانية القيادية فيه، من أمثال الدكتور إسحاق الفرحان، ومحمد صالح عمر (السودان) رحمه الله، وعثمان خالد مضوي (السودان)، والدكتور عصام الشربيني رحمه الله (مصر)، وغير هؤلاء . وقد حدث أكثر من مرة أن تحفزت إحدى المنظمات اليسارية، ولعلها الجبهة الشعبية، للإنقضاض على المعسكر "الرجعي لتصفيته". لكن الأمر تدورك في آخر لحظة في إحدى هذه التحفزات. وقد حدث أن تبرع بعض الإخوان الكويتيين بسيارتين (لاندروفر) جديدتين للمعسكر، وفي يوم كانتا تقفان على مدخل جمعية المركز الإسلامي الخيرية، في وسط عمان، فجاء شباب الجبهة الشعبية وأخذوهما في وضح النهار وانتهى أمرهما. وعلى الرغم من هذا الضعف البين فقد قام مقاتلوا الإخوان ببعض العمليات العسكرية الناجحة، ومنها عملية الحزام الأخضر، واستشهد في هذه العمليات عدة من المجاهدين الإسلاميين.

وبعد ما يقرب من سنتين على قيام المعسكر حدث ما توقعناه وقلناه وكتبناه ودخلنا في مناقشات مطولة بشأنه، فوقع الصدام بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية، وتفاقمت الأحداث المؤسفة، وسقط آلاف الضحايا، ووجد الإخوان أنفسهم في مأزق كما توقعنا ، ولكنهم آثروا الانسحاب على الانغماس في هذا القتال الكارثي، فطووا خيامهم وارتحلوا ظانين أنهم سيسلمون من الملامـة فلم يسلموا من تهمة الخيانة التي وجهتها لهم منظمات الفدائيين. ثم جاء تعيين الدكتور إسحاق الفرحان في منصب وزاري

بعد هذه الأحداث مباشرة ففسر ذلك على أنه علامة التواطؤ، وبأن المنصب كان مكافأة على الانسحاب. وقد عمدت قيادة الإخوان الإعلان عن "فصل الدكتور اسحاق من الجماعة بسبب قبوله المنصب دون استشارتهم، ودون موافقتهم." والذي علمته من المصادر الإخوانية أنه استشارهم فعلا، وأن بعضهم أيد فكرة قبول المنصب بينما عارض ذلك البعض الآخر. والذي أعتقده أن موقف الإخوان لم يخرج عن إطار توجهات قيادات إخوان الأردن، خاصة في تلك الظروف الدقيقة والمعقدة التي لطختها دماء كثيرة. والذي أعتقده – من خلال معرفتي المباشرة بالدكتور إسحاق – بأنه رجل نظيف، وهو ليس ممن يمكن أن يركضوا وراء المناصب، أو المنافع الشخصية. وبعد ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب التقيت بالدكتور إسحاق ، وسألته عن رأيه فيما كتبت، وعما قيل من أنه كان من بين دوافعه لقبول المنصب أن يعين الإخوان في المناصب الإدارية والتوجيهية المهمة في وزارة التربية ليتمكن خبراء التربية منهم أن يصوغوا المناهج التربوية وفق رؤية إسلامية ؛ وسألته – بجانب ذلك – عما قيل عن محاباة طلاب الإخوان في البعثات الدراسية ، فنفى ذلك ، وقال إن كل ما كان يمكن أن يفكر فيه ويفعله هو إنصاف الموظفين الإخوان ذوي التأهيل العالي المميز وذوي الخبرة والمقدرة ممن تعرضوا لتمييز ظالم سنوات طويلة ، وأن ينصف الطلاب المتفوقين من الإخوان من التجاهل والظلم الذي وقع ويقع عليهم ، وتقديم من هم أدنى منهم في الدرجات عليهم ، بشكل صارخ، لمجرد انتمائهم الإسلامي.

وبغض النظر عن اختلاف الرأي ، وبغض النظر عن الحصيلة غير الإيجابية التي نتجت عن هذا الجهد الإخواني في ميدان العمل الفدائي، فإنني أرى لزاما علي أن أنوه هنا بالدرجة العالية من الإخلاص، والاستعداد للبذل والتضحية للذين عمل بهما أكثر الإخوان الذين اشتركوا في المعسكر، كما نقل إلى ممن أثق في صدقهم. وهذا التقدير يشمل الإخوان الأردنيين جميعا ، من أي الضفتين كانت أصولهم ؛ ومن غير الأردنيين الشهيد صلاح حسن الذي كان قائد المعسكر، وهو من مصر، والأستاذ محمد صالح عمر ، رحمه الله ، وهو استاذ جامعي سوداني، والأستاذ عثمان خالد مضوي ، وهو قاض سابق ومحام من السودان، والدكتور عصام الشربيني رحمه الله، طبيب أستشاري كبير، ومن المجاهدين الذين شاركوا في مقاومة الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس (1950-1)، وهو من مصر؛ والأخ إبراهيم عاشور رحمه الله، وهو من بلدتي يبنا ، وممن لقي الشهادة أثناء مشاركته في المعسكر ،

قضية المكتب التنفذي أمام المكتب التنفيذي :

قد يبدو هذا العنوان غريبا وغير مفهوم ، ولذا لـــزم الإيضاح. والقضية هنا تتركز على مدى سلطة المكتب التنفيذي ومدي نفاذ قراراته ، وما إذا كانت القرارات تحكم مختلف التنظيمات. وهل العلاقة بين المكتب وبين التنظيمات القطرية علاقة سلطة فوقية حاكمـــة يتوجب على القيادات القطرية تنفيذها قراراتها أم أنها قرارات للاستئناس والاسترشاد ، بينما تنفيذها والالتزام بذلك يقع في دائرة الاختيار بالنسبة للقيادات القطرية ؟ وقد وضعت هذه القضية أحيانا تحت عنوان : "الإلـتزام والتنســـيق".

هل كان للمكتب التنفيذي دستور، أو قانون ، أو نظام داخلي؟

لم أسمع طوال السنوات الخمس التي عملت خلالها مع المكتب التنفيذي أية إشارة إلى نظام داخلي، أو لائحة داخلية، أو أي نوع من النص الذي يرجع إليه في تقنين عمل النظام ومتابعته ومعرفة مصيره . وحتى عندما طرح الموضوع للبحث والتساؤل عما إذا كانت قرارات المكتب ملزمة لقيادات التنظيمات القطرية فإن أحدا لم يشر إلى وجود مرجعيـــة مكتوبة. والذي توصلت إليه في نهاية المطاف أن المكتب لم يكن له ما يمكن أن يسمى نظاما أو لائحة أو دستورا ، وأن إنشاء المكتب وبدايته لم تقترن بتنبه إلى أهمية "النظام" المكتوب سواء بالنسبة للإجراءات التنظيمية ، أو التنفيذية. وهنا يصطدم الباحث بـ "غياب المضمون في عبارة ((المكتب التنفيذي)). هذه العبارة توحي بأن مهمة هذا المكتب الرئيسية التنفيذ أو متابعة التنفيذ ، وكأن هناك سلطة أعلى تصدر القرارات، وأن وظيفة المكتب تنفيذها ومتابعة تنفيذها. ولقد ورد ذكر : "مؤتمر قادة الإخوان في البلاد العربية"، وهذا العنوان يوحي بأن مؤتمر عقد في شهر ما، في سنة ما، وأنه أنشأ مكتبا ليتابع تنفيذ قراراته.

وفكرة وجود المؤتمر، ووجود المكتب التنفيذي، توحي بأن المؤتمر دوري ، بمعنى أنه ينعقد في مواعيد محددة بمدة زمنية ، كأن نقول : إنه يعقد كل سنة مرة، أو كل سنتين أو أربع ، وأن المكتب وحدة عمل مكونة من أشخاص لكل منهم وضع محدد، بل ومسمى وظيفي، وأن متابعته لتنفيذ قرارات الهيئة الأوسع والأعلى سلطة ، عملية مستمرة. ويبدو لي أن مؤتمرا انعقد لا استطيع تحديد تاريخه ، ولم تحفظ نصوص قراراته مكتوبة، أو أنها طواها النسيان ولم يعد أحد يذكرها أو يشير إليها أو يستدعيها لتأييد موقف أو إجراء أو اقتراح. هل هذا الذي أتحدث عنه اكتشاف ؟ إن كان كذلك فهو اكتشاف مذهل.

هذا الإسم الكبير "المكتب التنفيذي"، أو "المكتب التنفيذي لمؤتمر قيادات الإخوان في البلاد العربية" كيف يكون بهذه الضبابية ، وبهذا الوضع الذي لا أوتاد له ولا مساند ولا مرتكزات ! كيف حدث هذا ؟ كيف مضى هذا الفراغ عبر السنوات دون أن يتنبه إليه أحد ؟ ثم يطرح موضوع "المكتب التنفيذي في المكتب التنفيذي" ، وأثناء البحث والمناقشة لا يشير أحد إلى : "نظام مكتوب، أو لائحة ..."

المهم .. أن بعض القيادات الإخوانية رغبت بأن يحدد معنى لما يتخذ من قرارات أثناء اجتماع المكتب، هل هي قرارات اتخذت ليلتزم الجميع بتنفيذها، أم أنها توصيات ينفذها من شاء ويهملها من شاء ؟

لقد انقسمت القيادات بين مؤيد لمبدأ إلزامية القرارات، بمعنى أنه عند اتخاذ القرارات يغدو تنفيذها ملزما للجميع، بينما رأي آخرون أن لا تربط بشرط الإلزامية ، وبذلك تكون مجرد توصيات. وكان الإخوان الأردنيون هم الذين تبنوا شعار الالتزام، وربما سايرهم في ذلك الكويتيون ، بينما حمل السودانيون لواء وشعار تبني مبدأ التنسيق، وأن يكون ما يصدر عن المكتب مجرد توصيات يعنى بتنفيذها من وافقوا عليها ، بينما تكون – بالنسبة للآخرين - مجرد رأي، أو خيار مطروح لا يلزم أحدا. وهذا الإنقسام كان أحد الأسباب التي أدت إلى انفراط المكتب التنفيذي ، والسبب الآخر هو موضوع معسكر الجهاد في الأردن. لقد كان الفلسطينيون، والسودانيون والعراقيون يرون أن قرارات المكتب لا

ينبغي أن تتجاوز معنى التوصيات، والتنسيق، بينما رآي الآخرون إلزاميتها. لقد استند المنادون بأن تكون قرارات المكتب توصيات الغرض منها تنسيق المواقف بقدر الممكن وليس الإلزام ، استندوا على عدد من الأسباب الواقعية، وهي أن كل تنظيم تحدد سلوكه ظروف خاصة ، وأهمها القوانين الوطنية، والسياسات الوطنية التي تحددها وتتبناها الدولة، والتي تختلف من دولة إلى دولة، والتي يستحيل تجاوزها على مواطني البلد المعني، لأن تجاوزها يؤدي إلى مشاكل مع السلطة. ومن ناحية أخرى فإن لكل تنظيم قدراته وظروفه الخاصة التي لا يستطيع أحد من إخوان الأقطار الأخرى أن يقدرها حق قدرها سواهم . ولو أن مجموعة من الأشخاص الذين تنقصهم المعلومات أعطوا سلطة اتخاذ قرارات تلزم مجموع الإخوان في كل قطر أن يقوموا بعمل معين، أو يتخذوا موقفا معينا فإن مثل هذه القرارات ستكون كارثية، بمعنى أنها ستجلب الكوارث.

هاهنا تبرز معضلة تناقضية ؛ فإذا كانت القرارات غير ملزمة، ولا تنفذ فلم الاجتماعات إذن ؟ ولم الاهتمام بالإعداد لها والجدية في مناقشتها، ولم تضييع الوقت ومشقات السفر للإتيان إلى الاجتماع ؟ أم هو لقاء أخوي، مع ما في لقاء الإخوة من عواطف الحب وبهجة اللقاء ، وأنه يمكن أن يعتبر فسحة وإجازة ، على أقل تقدير ؟

يقابل ذلك ، أن القرارات الفوقية التي يتوصل إليها بشئ من الضغط المعنوي والتخجيل، أو بقوة الإقناع لجهة ليست لها القدرة على المناقشة ، هذا النوع من القرارات ، يمكن يسير أثرها في اتجاهين : التنفيذ وجلب الكوارث، لأنها لم تبن على معلومات صحيحة ووافية وتقدير سليم ؛ الإهمال وعدم التنفيذ.

والحل : أن يلتزم بتنفيذ القرارات من وافقوا عليها ولا يلزم غيرهم ، مع أن ينتظر ممن لم يلزموا بإن يعيدو النظر ويبحثوا عن مداخل جديدة على أرض الواقع.

وبعد انفراط المكتب التنفيذي سنة 1969 ببضع سنوات أنشأ الإخوان المسلمون قيادة سموها القيادة الدولية ، أو ما يدخل في معنى هذه العبارة، وقد قامت هذه الدعوة على مبدأ إلزامية القرارات، فلم تحل المشكلة ، وإنما جلبت لبعض الحركات الإخوانية مشاكل على المستوى القطري، لأن بعض الأنظمة الحاكمة لم تقبل أن يكون جزء من مواطنيها ملزما بقرارات وسياسات قد تتعارض مع السياسات الوطنية ، ومن ثم "تهدد الأمن الوطني."

الفصل الرابع

تقويم المواقف بالنسبة لقضية العمل الفدائي

إن أية محاولة لتقويم المواقف – في نطاق هذه الدراسة – لا بد أن تشمل مواقف ثلاثة:

أولها : موقف الإخوان الفلسطينيين المتحفظ وغير المتعاون مع مؤسسي منظمة فتح،

ثانيهما: موقف الإخوان الفلسطينيين المتحفظ ، وغير المتعاون بالنسبة لتأسيس منظمة جهادية (فدائية) إخوانية تعمل في الساحة الأردنية، يكونها الإخوان المسلمون في البلاد العربية ،

ثالثهما: موقف منظمة فتح من حيث الأهداف والمنطلقات الأولى ، وما طرأ عليه من تعديل وتبديل ، ومقدار ما جناه الشعب الفلسطيني من فائدة – إن كان قد تحققت له أية فوائد - ومقدار ما حل به من خسائر ، ومقدار ما أحرزته قضيته من تقدم أو ما أصابها من تأخر بالقياس إلى الأهداف التي أعلنتها فتح عند إنشائها بعد عام 1957، واستمرارا بعد ذلك.

هل يمكن الوصول إلى تقويم صحيح ؟ :

يجري تقويم المشروعات والخطط – في العادة – إما قبل تبنيها أي في نهاية مرحلة الدراسة ، أو بعد تنفيذها وتطبيقها عمليا ؛ بيد أن التقويم يمكن أن يجري أيضا في مرحلة ما قبل إتمام الخطة تنفيذيا ، خاصة إن واجه التنفيذ عقبات كأداء ، أو تبينت استحالته. والتقويم المسبق، أي الذي يجري قبل تبني الخطة ، يقوم على كثير من الافتراضات والتوقعات ، وعلى الثقة بدراسات واستنتاجات الخبراء ؛ ولذلك فإن نتائجه تظل افتراضية إلى أن تتحقق ، أو لا تتحقق في عالم الواقع ، وبالأدلة المادية والعملية بعد الإتمام والتنفيذ . أما التقويم اللاحق فإنه يستند في معظمه إلى الحقائق المادية والعملية التي وقعت بالفعل ، إذ تكون أمامه الأهداف والخطط والمقولات الافتراضية ، وتكون أمامه

- بجانب ذلك ومعه - نتائج محاولات التطبيق ، والتطبيق الكامل. ولذا ، فإن التقويم اللاحق يكون هو الأقرب إلى الحق ، سيما عندما تحكم الموضوعية عملية التقويم . وعملية التقويم التي سنقوم بها الآن من النوع الثاني ، التقويم اللاحق ، الذي يضع أمامه الأهداف والمنطلقات والخطط والوعود ثم يقارنها بما تم في عالم الواقع.

لقد مضى الآن ما يقرب من نصف قرن منذ بداية انطلاق مؤسسي فتح في مشروعهم أول مرة، سنة 1957 ، وظهرت نتائج محاولاتهم وجهودهم ، كما ظهر ما أصابهم هم أنفسهم وحركتهم من تغيير ، خاصة بعد اجتياح إسرائيل لبيروت سنة 1982م ، ثم اضطرارهم للجوء إلى تونس واستقرارهم فيها ابتداء من سنة 1983.

موقف الإخوان الفلسطينيين من "فتح":

لقد أوردنا في فصل سابق خلاصة للمذكرة التي بلور الأخوان الفلسطينيون من خلالها موقفهم وعددوا فيها حيثياته ، بما يغنينا عن تكرارها هنا ، ولذا فسنكتفي بالإشارة إلى النقاط الرئيسية من تلك الخلاصة :

(أ) فقد بين الإخوان أنهم لا يعارضون الفكرة من حيث المبدأ ، بل إنهم يؤمنون بضرورة تحرير فلسطين ، وأن التحرير لا يمكن أن يتم إلا بالجهاد القتالي ، وأن شعب فلسطين يجب أن يكون في مقدمة المقاتلين ،

= رأى الإخوان أن خطوات مشروع "فتح" التحريري تقوم في معظمها على افتراضات وهمية لا يمكن تحقيقها عمليا في عالم الواقع؛ ومن هذه الافتراضات إمكانية التحرك العسكري الفلسطيني التي ستشلها قوة من الجيش العربي لتلك الدولة قبل أن تصل إلى حدود فلسطين؛ كما كان من تلك الافتراضات الوهمية إمكان الحياد بين الدول العربية ، والتعامل معها جميعا بما يخدم قضيتنا ؛ وافتراض أن الدول العربية ستدخل المعركة بعد أن يبدأها وينشبها الفلسطينيون ويفرضوها على الجميع ؛ ثم افتراض أن الدول العربية ستكون قادرة على على رد العدوان، وهزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين. كما أن الإخوان لم يصدقوا أن العمل تحت شعارات غير حزبية يمكن أن يعطي الإخوان كسبا شعبيا ،

(ج)وقد أشار الإخوان إلى عدد من الأخطار التي يمكن أن يجلبها مشروع "فتح" على القضية الفلسطينية، فضلا عن تلك الأخطار التي تهدد التنظيم نفسه ؛ فقد رأوا أن الحزبيين سيتسللون إلى التنظيم من خلال التظاهر الكاذب بالتخلي عن حزبيتهم، ثم يحاولون السيطرة عليه ، وبجانب ذلك فإن الأنظمة العربية نفسها ستحاول استخدامه ضد من تعتبرهم خصومها من الدول العربية الأخرى .
والأخطر من ذلك كله أن مشروع "فتح" سيسهل لأسرائيل احتلال الضفة وقطاع غزة ، وإلى تراجع القضية الفلسطينية إلى الوراء بدرجة كبيرة، تراجعا لا يمكن تداركه؛

(د) وأخيرا فقد أكد الإخوان الفلسطينيون إيمانهم بأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالطريقة الإسلامية، على أيدي الإخوان المسلمين وحسب تصورهم ، من خلال معركة إسلامية جهادية كبرى.

ولقد كان مما أكدته الأحداث والتطورات العملية خلال نصف القرن الماضي أن تقويم الإخوان للمشروع سنة 1960 كان صحيحا تماما، بالنسبة للفقرتين (ب) و (ج) وما ورد فيهما من تحفظات. أما بالنسبة للفقرة (د) فلم يكن وهم الإخوان بشأنها بأقل من أوهام مؤسسي "فتح". لقد كانوا على خطأ تماما ؛ ولست أدري إن كان الإخوان قد اقتنعوا الآن أنهم كانوا على خطأ ، أم أنهم ما زالوا ضحية لذلك الوهم. ولا مراء في أن الموقف قد اختلف بعد سنة 1967 وما حملته من هزيمة. لقد كان مشروع "فتح" قبل سنة 1967 عبارة عن دعوة لإنشاب معركة لم يستعد لها الجانب العربي ولم يوطن نفسه على خوضها ؛ بل لقد كانت محاولة لفرض خوض المعركة على الدول العربية غير الراغبة في خوضها . وكان من رأي الإخوان أن تلك المحاولة خطأ ينطوي على أخطار جسيمة . وقد تمت المحاولة، ونشبت المعركة، ووقعت الأخطار التي تمثلت في هزيمة حزيران 1967 وما ترتب عليها من احتلال الضفة وغزة وسيناء والجولان .

أما بعد هزيمة حزيران ، وقد وقع المحذور ، فقد أصبح استمرار الكفاح المسلح وتصعيد هذا الكفاح ضد المحتلين أمرا حتميا ، فكان طبيعيا ، والحالة هذه، أن يختلف حكم الإخوان على عمل فتح في المرحلة اللاحقة عنه في المرحلة السابقة. غير أنه كان يستحيل على حركة الإخوان نفسها أن تضطلع بأي دور تحت اسمها وشعاراتها ، لأن القوى التي كانت مسيطرة على ساحة العمل السياسي العربي ضدها،

ولأن القوى التي كانت مسيطرة على قاعدة العمل السياسي في الأردن ضدها أيضا ، سيما وأن هذا العمل كان يتم من خلال واقع تعدد المنظمات واســتزلام معظمها وارتباطها بأيديولوجيات سياسية، وبدول وقوى محلية وخارجية معـروفة.

ولم يكن ممكنا للإخوان أن يلغوا تنظيمهم وحركتهم لينضموا لـ "فتح" لأنهم كانوا يؤمنون – وما زالوا – أن لهم رسالة كبرى يشكل تحرير فلسطين جزءا أساسيا منها ، فضلا عن أنهم كانوا يحملون "فتح" شطرا من مسئولية ما حدث ، بل كان العاطفيون منهم يحملونها كل المسئولية ، ويجدون في حلوقهم مرارة شديدة من ممارساتها. وعدا عن ذلك فقد رأى الإخوان آنئذ أن "فتح" أصبحت مرتهنـة لتحالفاتها السياسية مع اليسار العربي والدولي ، كما صار للشيوعيين قدر كبير من السيطرة على بعض مراكز القيادة ، فضلا عن السيطرة شبه الكاملة على الإعلام.

موقف الإخوان الفلسطينين من مشروع معسكر الجهاد في الأردن :

من مراجعة ما سبق أن قلناه في بيان موقف الأخوان الفلسطينيين عند بحث الموضوع في المكتب التنفيذي يتضح لنا أن اعتراض الإخوان انطلق من الاعتبارات التالية :

1) أنهم لم يكونوا يعترضون على إقامة المعسكر ولا على مباشرة الجهاد من حيث المبدأ ,
2) لم تكن إمكانات الإخوان في البلاد العربية تسمح لهم بالقيام بأي دور فعال يوصل إلى الهدف ، من حيث القدرة المالية، أو من حيث الحصول على الأسلحة والذخائر
3) كانت كل القوى الموجودة في الساحة الأردنية، والقوى المسيطرة على الساحة العربية معادية للإخوان ، تتربص بهم وتنتظر سانحة للبطش بهم ،
4) لم يكن أي من التنظيمين العراقي أو السوري جادا في تنـفيذ شئ مما توقعه الإخوان الآخرون منهم ، وإنما كان اقتناعهم وما يلتزمونه عمليا هو عكس ما تظاهروا به. وقد اعترفوا بذلك مباشرة.
5) كانت التنظيمات الأخرى على درجة كبيرة من قلة الوعي، بحيث كانت تفتقر إلى فكرة واضحة عن الأهداف العملية، وعن الأدوات اللازمة، ولم تبد اهتماما بدراسة احتياجات المشروع.
6) وقد أدرك الإخوان الفلسطينيون أن المعركة كانت وشيكة بين السلطة الرسمية في الأردن وبين المنظمات الفدائية ، وقد رأوا أن نتيجة المعركة – مهما كانت – سوف تؤدي إلى خسائر كبيرة من البشر ، وإلى خسائر أكبر بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية.

وقد بينت الأحداث التي وقعت في أيلول 1970 وما بعده ، وكذلك مستوى عمل الإخوان في معسكرهم قبل ذلك - كل هذا بين أن حسابات الإخوان الفلسطينيين كانت صحيحة.

موقـف "فتح" بين الافتراضات الوهمية والنتائج المـرة :

كل ما نود أن نسلط الضوء عليه هنا هو هدف فتح عند تأسيسها والمرحلة الأولى من انطلاقها، ثم نحدد أهم عناصر خطتها ، ثم نقيس مقدار ما تحقق من الهدف الأساسي ، أو ما اقتربت أو ابتعدت منه

أو عنه ، وما إذا كانت قوة الحركة نفسها في صعود واندفاع نحو الهدف ، أم أنها في حالة تداع وذبول ، مع فقدان الرؤية وضياع الهدف نفسه ، وسنحرص أن تكون هذه المراجعة باختصار شديد.

كان هدف فتح عند انطلاقها – واستمر بعد ذلك لسنوات – هو تحرير فلسطين بكامل حدودها ، من النهر إلى البحر؛ وكان هذا الطرح يمثل تطلعات الشعب الفلسطيني عندئذ، ولم يكن أحد يقبل أقل منه سوى من يحملون الأيديولوجية الشيوعية. وقد ظلت فتح تؤكد هذا الهدف بعد مرحلة التأسيس في أواخر الخمسينات من القرن الماضي مرات ومرات. وعلى سبيل المثال، أكدت "فتـح" عبر مجلــة

فلسطيننا ، الناطقة باسمها : "أن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن شبر من أرضه، فلا قرارات الأمم المتحدة ترضي طموحه ، ولا أية مشاريع دولية أخرى ؛ إن تحرير كامل تراب فلسطين هو الهدف، وكل من يقول غير ذلك خائن للشعب الفلسطيني. "إننا هنا نعلن رفضنا لفكرة التقسيم الاستعمارية ، ونعلن شجبنا للتقسيم ، ونعلن استعدادنا لأن نتهم كل فرد يعمل للتقسيم بالخيانة العظمى والمروق [28] ". وفي أوائل نيسان (أبريل) 1965 أصدرت "فتح" بيانا تحت عنوان : "بلاغ القيادة العامة لقوات العاصفة رقم 9 " ، وقد نشر البلاغ في جريدة البـعـث الدمشقية السورية صباح يوم 4 نيسان 1965 ، وكان موضوعه استنكار تصريح للرئيس التونسي السابق بورقيبة الذي نادى فيه بقبول قرار التقسيم الصادر سنة 1947 ، فجاء رد الفعل عنيفا ، سواء من جانب "فتح" أو من جانب غيرها. وبيان "فتح" طويل ، يحملنا طوله على الاكتفاء باجتزاء بعض عباراته :

"... لقد حملت لنا الأيام الأخيرة نغمة خيانة جديدة سماها أصحابها واقعية سياسية ، ما هي في الحقيقة إلا سياسة الأمر الواقع التي عملت الصهيونية جاهدة ، يسندها الاستعمار العالمي، على تكريسها ..."

"إن القيادة العامة لقوات العاصفة، التي كرست فكرة الكفاح المسلح طريقا لاجتثاث الكيان الصهيوني من وطننا السليب ، والتي باشرت أعمالها الفدائية في ربوع أرضنا الحبيبة ... لا يسعها، أمام هذا التهريج الخائن إلا أن تعلن بأن هذه الدعوة المدروسة كانت طعنة في ظهور جميع العاملين في سبيل تحرير فلسطين ، وفي طليعتهم فدائيو العاصفة ... [29] ".

تصور فتح لمسـيرة التحرير :

كان مؤسسو فتح يتصورون – منذ عام 1957 – أن الحركة الفدائية ستبدأ القتال، وأن إسرائيل سترد بعنف مفرط ، وأن الجيوش العربية ستشتبك معها إلى أن تحرر فلسطين. وقد أكدت فتح هذا التصور أكثر من مرة فيما بعد ؛ ففي شهر كانون الأول (ديسمبر) 1960 قالت فتح عبر مجلتها الناطقة باسمها *فلسطيننا* : "... إن الشعب الفلســـطيني سـيقاتل ، ولكن الأرض العربية ســتتلقى الضربات ، وعليها أن تســتعد لذلك [30] ." وفي شهر أيار (مايو) من سنة 1961 قالت "فتح" عبر مجلة فلسطيننا: "... إن خطة العمل يجب أن تتخذ شكل الحركة الفدائية التي تنطلق من جميع الأراضي

[28] مجلـة **فلسـطيـننا** ، العدد 13 ، كانون الثاني (يناير) ، 1961 .
[29] جـريد ***البـعـث*** الصادرة في دمشق صباح يوم 1965/4/4 .,
[30] ***فلســطيننا*** ، العدد 12 ، كانون الأول (ديسمبر) 1960 .

المحيطة بفلسطين المحتلة ، وبمجرد بدء العمليات علينا أن نتوقع رد فعل وحشي على الحدود العربية ؛ ولهذا يجب أن تكون الجيوش العربية جميعها في حالة يقظة لتأديب العدو عند محاولته القيام بعمليات ثأرية على حدودنا [31] ."

علاقــة "فتح" مع الدول العربيـــة :

لقد تصور مؤسسو فتح أنه سيكون بمقدورهم التصرف بحرية كاملة في مواقفهم وقرارتهم بحيث لا تتأثر تلك المواقف والقرارات بضغوط الدول العربية ؛ وظنوا أنه سيكفيهم أن لا يتدخلوا في شئون الدول العربية، وأن هذه الدول سوف تعاملهم بالمثل وتمتنع عن التدخل في شئون "فتح" ، وقد أكدوا هذا الفهم وذلك التوقع مرارا. وبجانب ذلك فقد كانوا يعتقدون أنهم سيتمكنون من استقطاب الشعوب العربية بحيث " ... أن الشعب العربي في الأقطار العربية سيكون القاعدة الثورية التي تحول دون الفئات الحاكمة والتمادي في صراعها أو معاداتها للثورة الفلسـطينية [32] ."

وهكذا نجد أن مشروع فتح انطلق من فهم مغرق في السطحية ، وتفاؤل مسرف في كل الاتجاهات، لم يكن ثمة ما يسنده من واقع الأنظمة والشعوب العربية، ومن مواقف القوى الدولية المؤثرة. ونتطلع اليوم إلى موقع "فتح" والفصائل التي كانت تعد من حركة المقاومة الفلسطينية، وما تنادي به قيادة "فتح" وتطالب به وتبذله فنجد البون شاسعا ، حتى لقد صارت حدود قرار التقسيم المرفوض ، وحدود أول حزيران 1967 صارت من الأحلام البعيدة المنال ، والذي يبذله الجانب الفلسطيني في سلسلة تنازلاته المتتابعة ، منذ مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشــر، كل ذلك صار معروفا. ويبدو أنه كلما انخفض سقف المطالب التي تعلنها قيادة "فتح" قائدة منظمة التحرير تلاشت طبقات الإحلام واحدة بعد الأخرى، لتحل محلها أحلام أكثر تواضعا. أما الواقع المـر فهو الاحتلال الصهيوني وما يطفح به من القمع والضغط المستمر الذي يستهدف إخلاء الأرض ممن بقي من سكانها، فضلا عن ضم القدس، وحشــو الضفة بالمستوطنات لدرجة الخنق ، وضم الجولان ؛ وأن المخبوء من الأطماع الصهيونية أكبر من كل هذا بكثير، وإنما ينتظرون الفرص السانحـة في المستقبل.

وبدلا من أن تؤدب الجيوش العربية الدولة الصهيونية وتطامن من اندفاع قادتها بازدراء ظاهر لكل العرب والمسلمين، ولكل التهديدات الجوفاء الخالية من أي مضمون حقيقي ، وظفت معظم الدول العربية جيوشها وقواتها الأمنية وأسلحتها في قمع شعوبها ، وإسكات كل صوت يعترض على التقصير المريع، ويحتج على الفساد والقمع الأكثر ترويعا. وبدلا من أن تسمح الدول للفدائيين بحرية الحركة منعهم أكثرها من التحرك من حدود دولها، وبكل صرامـة ، خاصة الأصدقاء الثوريون. أما الدولتان اللتان تمكن الفدائيون من العمل عبر حدودهما – ولم تكونا معدودتين من من أصدقاء الثورة – فقد اضطروا للخروج منهما بعد سلسلة من الأخطاء الكارثية في التعامل مع الناس العاديين من شعبيهما، فضلا خيارات خاطئة في التعامل مع السلطات الرسمية. وبدلا من أن تمتنع الحكومات والأنظمة العربية التي كانت توصف بأنها الحليفة والصديقة عن التدخل في شئون الثورة ، وعن محاولات الوصاية عليها، فقد جاء التدخل صارخا وفظيعا ، خاصة من "الأصدقاء والحلفاء" المتوهمين – بفتح الهاء – ولم يكن تدخل هذه الدول بمجرد الضغط السياسي والمالي ، وإنما تعداه إلى التآمر، وتجنيد

---

[31] ***المصدر نفســه*** ، العدد 17 ، أيار 1961 .

[32] ***دليل حركة المقاومة الفلسطينية*** (إعداد غـازي خورشـيد) ، ص 22- 23 ؛ والدليل من إصدار مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير (بيروت : آذار (مارس) 1971 مز

ضعاف النفوس لإحداث الانشقاقات، وتكوين منظمات تأتمر بأوامر مموليها، بل تعدى التدخل ذلك إلى استخدام عناصر صارت معروفة للقيام بتصفيات جسدية ...

ثم إن بعد الأنظمة الثورية العربية "الحليفة والصديقة" لم تكتف باتهام "فتـح" بمحاولة توريطها ، بل تعدت ذلك إلى اتهامها بالخيانة والعمالة ؛ وليس أدل على صحة ما نقوله ، مما ورد في كتاب دليل المقاومة من تصريحات قادة "فتـح" وبيانات حركة المقاومــة نفسها ؛ وفيما يلي أمثلة قليلة فقط :

- "... كانت ادول العربية تحاول تطويق وضرب حركة التحرر الوطني الفلسطيني عند انطلاقها ، وتثير الصحافة العربية حولها حملة تشكيك وتشويه ... فوجهت "فتـح" مذكرة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في 7 أيلول (سبتمبر) 1965 تطالب فيهــا :

1 - الكف عن ملاحقة قوات العاصفة في مختلف الدول العربية المجاورة أو غير المجاورة لفلسطين ، وإطلاق سراح
المعتقلين دون تردد ,

2 - إلغاء الحظر المضروب حول نشر أنباء العاصفة في كثير من الدول العربية ،

3 - عدم التعترض لرجال العاصفة أثناء قيامهم بعملياتهم الفدائية أو أثناء اضطرار قوات العاصفة في الأرض المحتلة للإلتجاء إلى الدول العربية نتيجة لظروفهم الصعبــة [33] ".

ويلاحظ هنا أن حركة "فتح" قد اضطرت إلى توجيه هذه الرسالة إلى الملوك والرؤساء العرب بعد ثمانية أشهر فقط من بدء انطلاق عملياتها في أول سنة 1965 ، وذلك يعني أيضا أن الأعمال العدائية المشكو منها كانت تصدر عن الدول العربية قبل الشكوى بوقت طويل أي مع البدايات الأولى. ولننظر إلى ما قاله السيد ياسر عرفات ، رحمه الله :

"... قبل 5 حـزيران [1967] كنا نتهم بأننا نريد توريط الدول العربية في حرب هي غير مستعدة لها، وقيل إننـا – كعملاء لحلف الســنتو – نـتآمر لإحراج الأنظمة التقدميــة تمـهيدا لإسقـاطها فوق ساحة القضية الفلسطينية. وبعد 5 حزيران قيل لنا : إذا أطلقتم رصاصة واحدة اعتبرناكم مجرمين وخـونة ... إن عملكم غير المسئول ، الآن سيؤدي إلى تدمير الأمة العربية ؛ فاهدأوا وكفوا عن عبثكم وإلا [34]... "

إذن .. هذه المطاردة، وهذا المنع والحجر الذي تعرضت له حركة المقاومة جاء من الحلفاء المنتظرين ، من الأنظمة التقدمية ، وكان مصحوبا بابشع التهم التي يمكن أن توجـه لأي وطني شريف : تـهـم : العمالة ، والخيانة ، والتبعيــة للأحلاف ، والسعي لتدمير وتخريب وتوريط الدول العربية التقدميــة !!

وماذا عملت " فتح" والمقاومــة ؟ لقد ذهبت إلى أراضي الدول العربية الأخرى ، غير المصنفة بين الدول "التقدمــيــة" ، بل المصنفة حسب الصفات التي ألصقها حكام الدول التقدمية بحركـة فتح ، فعملت فتح وحليفاتها من المنظمات بكل أطيافها فترة تزيد على ثلاث سنوات ، وطفت على السطح المنظمات الصغيرة المشبوهة المتطرفة، والعناصر المتطرفة في فتح، فوجدت أنه مما يكمل ثوريتها حقا فإنها تحتاج إلى تسخين الأجواء مع السلطات في الأردن، وصارت بعضها تملأ جدران شوارع العاصمة

[33] ***المصدر نفســه*** ، ص 38 .

[34] طلال سلمان ، ***مع فتـح والفدائيين*** (بيروت : دار العودة ، 1969 ، ص 11- 12 ؛ والكتاب عبارة عن تسجيل لمجموعة مقابلات سبق نشرها في جريدة ***الأنوار*** البيروتية . وطلال سلمان صحفي صار وما زال رئيس تحرير جريدة ***السـفير*** اللبنانية.

الأردنية بالملصقات التي تعلن : "كل السلطة للمقاومة " ، ولم تجد عقلاء يوقفونها عند حدها ، كما ذكر خالد الحسن رحمه الله، في كتابه عن الاتفاق الأردني الفلسطيني ، وانتهى وجود المقاومـة كما هو معروف ...

ثم انتقلت فتح والمقاومة إلى الأراضي اللبنانية ، دولة عربية أخرى غير مصنفة في قائمة الدول التقدمية ، وصارت فتح والمقاومـة دولة فوق الدولة ، وظلت كذلك حتى سنة 1982 ، وبقية القصة معـروفة ...

ولقد مرت على "فتح" وحركة المقاومة بصفة عامة أوقات تصوروا فيها أنهم شبوا عن الطوق، وأن أحدا لا يمكنه أن يوقف تحركاتهم ، أو أن يحولها عن بعض مساراتها ، ولكن الفرق شاسع بين الأمس واليوم ، حيث بدأ الانحدار نحو الهاويـــة منذ سنة 1983 ليستمر بعد ذلك في هبوطه الصاروخي ؛ وما يجري الآن في سنة 2010 م خير برهان .

الاستقالة من العمل لدى المكتب التنفيذي :

في أواخر عام 1968 قدمت استقالتي ألى المكتب التنفيذي من عملي لديه ، وذلك خلال اجتماع للمكتب عقد في عمـان. وقد شفعت كتاب الاستقالة بمذكرة بينت فيها الأسباب التي حملتني على ذلك ، والتي يمكن تلخيصها بأنها "الخلل الذي اعتور بنية الإخوان المسلمين ولازمها . واعترف جميع أعضاء المكتب بوجود الخلل الذي تحدثت عنه ، والذي كان من أهم مظاهره اختلاف المفاهيم من قطر إلى قطر ، بل وعدم وجود مفهوم موحد أو مفاهيم موحدة بين أفراد الإخوان في داخل القطر الواحد. وطلب منى االمكتب أن أقدم مقترحات مكتوبة لخطة الإصلاح التي أراها ، فقدمتها لهم في اليوم التالي ، وحددت فيها المسائل الأساسية التي تختلف حولها مفاهيم الإخوان ، وهي :

1- مفهوم الإخوان لطبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم :
(أ) في إطار العلاقات الدوليـة،

(ب) في داخل المجتمع الإســلامي

2- مفهوم ومنطلق الاختيار بين الدعوة السلمية واللجوء إلى الـعـنف ،
3- مفهوم ومنطلق الاختيار بين الســرية والعلنيـــة في العمــل الإســلامي
4- مفهوم الشــورى في الحركة الإسـلامية وفـي نظام الحكـم الإســلامي.

وقد اقترحت أن يقوم كل قطر ببحث هذه الموضوعات ومناقشتها عمليا ، ثم يكلف لجنة محلية بوضع دراسات تعين على تكوين فهم موحد للموقف الإسلامي من تلك المسائل ؛ وبعد وصول إخوان القطر إلى تكوين هذه المفاهيم تقوم قيادتهم بإرسالها إلى الأمانة العامة للمكتب التنفيذي ، لتقوم الأمانة بدورها باستنساخها وتوزيع نسخ منها على قيادات الإخوان في أقطارها، ليتمكن كل قطر من دراسة فهم وتصور الأقطار الأخرى. وبعد ذلك تحدد الأمانة االعامة موعدا لمؤتمر عام يرشح للمشاركة فيه عدد من المفكرين، فإذا تم ذلك عرضت النتائج على مؤتمر قادة الإخوان في البلاد العربية ، ومن ثم على المكتب التنفيذي من أجل إقرارها وتبنيها من قبل جميع التنظيمات. وقد اقترحت أن ينعقد المؤتمر الفكري بعد سنة كاملة تتم خلالها الاستعدادات والتحضيرات التي اقترحتهـا.

وقد وافق المكتب التنفيذي على مقترحاتي بكل تفاصيلها، باستثناء نقطة واحدة هي المتعلقة بالتوقيت؛ لقد استكثروا فترة السنة، واعتبروها طويلة جدا ، وقرروا – بدلا من ذلك – أن يتم اللقاء بعد شهرين. وبعد أنقضاء الشهرين لم يكن قد تم أي إعداد ولم تحضر أية أبحاث أو دراسات. وعندما انعقد اللقاء لم يكن لدى أحد من المشاركين ما يقوله في الموضوع، فجرى تأجيله إلى موعد آخر بعد سبعة أشهر ، ومع ذلك لم تتلق الأمانة العامة أية أبحاث أو دراسات. وحين تم اللقاء في الموعد المحدد جاء ممثلون قياديون من الكويت والأردن ليقولوا : نحن أتينا لبحث موضوع الجهاد ، فمن أراد أن يدرس هذا الموضوع معنا جلسنا معه وواصلنا البحث ولو استمر شـهرا ؛ أما الموضوعات الفكرية والفلسفية فلا رغبة لنا في بحثها ، ولا وقت لدينا نضيعه في مثل هذه الأمـور. ومما يؤسف له أن هذه الموضوعات الحيوية ما زالت في المنطقة الضبابية من فكر جماعة الإخوان المسلمين عامــة ، بغض النظر عن وجود اجتهادات فردية في الموضوع.

وهكذا انفرط عقد المكتب التنفيذي ، وكان ذلك آخر اجتماع له أحضره. وقد ساعدت الخلافات الداخلية في التنظيم السوري ومغادرة الأستاذ عصام العطار للمنطقة وإقامته في ألمانيا ، ساعدت كلها على انفراط المكتب في تلك المرحلة.

مخلفات الأزمــة : إنشقاق التنظيم الســـــوري :

لم يقتصر أثر الخلافلات في المكتب التنفيذي على انفراط عقد المكتب، بل لقد أدت الخلافات التي شهدها المكتب التنفيذي إلى حدوث أزمات داخلية في تنظيمات بعض الأقطار، وكان أشدها انشقاق في التنظيم السوري.

كان التنظيم السوري من عقد الستينات في القرن الماضي بقيادة الأستاذ عصام العطار، يعاونه مجلس قيادة . ونظرا لأن الأستاذ عصام صار مجبرا على الإقامة خارج سوريا فقد كان نائب المراقب العام ينوب عنه في الداخل. وعندما طرح موضوع تبني الإخوان لأنشاء معسكر للتدريب والمشاركة في العمل الفدائي في الأردن لم يكن من سياسة التنظيم الإخواني السوري أن يسير في هذا الطريق ؛ وقد أشرنا من قبل إلى أن الأستاذ عصام ذكر خلال المناقشات التي جرت في المكتب التنفيذي أنه ليس من سياسة التنظيم السوري أن يشارك في المعسكر الإخواني، وذلك بعد أسئلة ومناقشات اضطرته إلى البوح بهذه الحقيقة؛ ومع ذلك فقد قال إن له دالة على إخوانه، وأنهم سوف يوافقونه، وأنه يتعهد بالمشاركة في إنشاء المعسكر المذكور . وعندما وصلت أخبار التعهد الذي قدمه الأستاذ عصام كان رد الفعل على غير ما توقع ؛ فقد جاء نائب الأمين العام، الأستاذ أمين يكن، رحمه الله، من حلب إلى بيروت ، كي يتمكن من الاتصال بالأستاذ عصام في الأردن ليبلغـه أنهم لا يستطيعون الوفاء بما تعهد به ، وذلك حسب ما ذكر لي الأستاذ أمين نفسه ، حيث زارني بعدما أجرى المكالمة مع الأستاذ عصام ، وقال إنه طلب إلى الأستاذ عصام في تلك المكالمة أن يتنصل مما كان وعد به لاستحالة استطاعتهم الوفاء به. ومن هنا بدأ التصدع في التنظيم السوري. وعلى الرغم من أنني لم أكن أعرف الكثير من أخبار التنظيم داخل سوريا إلا أنني علمت – فيما بعد – من بعض الإخوة اللبنانيين أن الأستاذ عصام وممن تعاطفوا معه حاولوا الخروج من المأزق بتجميع عدد من السوريين الفارين خارج سوريا وإرسالهم إلى الأردن للمشاركة في المعسكر. ويبدو أن نائب المراقب العام ومن معه من إخوان الداخل اتخذوا موقفا حازما، فما كان من الأستاذ عصام إلا أن غادر الأردن وذهب للإقامة في ألمانيا، وهناك

كتب بيانا باستقالته ، ونسخ بيان الاستقالة، ووزعت نسخ منه بالبريد لتصل إلى الإخوان، فوصلتني إحداها. وكان سبب اختياره لألمانيا وجود عدد كبير من الطلاب السوريين فيها، ومنهم كثرة من المعجبين به والموالين له.

وقد تطورت الأمور من سئ إلى أسوأ داخل التنظيم السوري، وحدثت مواقف وصراعات مؤسفة كنت أسمع بها من مصادر ثقة، لكنني لم أهتم بتذكرها، خاصة بتذكر أسماء أشخاص لا أعرفهم ممن دخلوا حلبة الصراع، ومواقف كل منهم. وكان مما حملني على الحذر والابتعاد شعوري بأن الأستاذ عصام يجد في نفسه شيئا تجاهي، أو – بتعبير آخر – زعلان مني لأنني – حسب ظنه - أثرت في موقف القيادة الداخلية للإخوان في سوريا !! والحقيقة أن هذا الموقف الذي وقفه الأستاذ عصام مني كان صدمة لي ؛ فالمشكلة نشأت على النحو الذي ذكرت ؛ ولم يكن لي طريق إلى سوريا بحيث تكون هناك صلة مع الإخوان فيها، خاصة مع شدة الإجراءات الأمنية فيها. بل إن السيد أمين يكن رحمه الله ، عندما خرج من سوريا ليتصل هاتفيا اعتبر ذلك مخاطرة كبيرة. ومعرفتي به كانت عندما شارك مرة أو مرتين في اجتماعات المكتب التنفيذي ، ليس غير. وقد انتابني الحزن وخيبة الأمل نتيجة لانهيار الثقة والعلاقة الشخصية المتينة مع الاستاذ عصام عبر سنوات طويلة منذ انتقالي إلى بيروت سنة 1965 . ولقد شاركت مع مجموعة أخرى من قيادي الإخوان ، مرتين، في لقاءات عقدت في بيروت من أجل رأب الصدع في التنظيم السوري ، بيد أن الفجوة بين المواقف كانت كبيرة . صحيح أنني أنا الذي أعددت المذكرة المعبرة عن موقف الإخوان الفلسطينيين من موضوع إقامة المعسكر في الأردن، لكن عملي ذاك لم يكن بصفتي الشخصية ، ولم يكن سرا مكتوما عن قيادات الإخوان. لقد قمت بتسليم نسخ منها إلى جميع القيادات القطرية، بما في ذلك الأستاذ عصام نفسه، وإلى الأمين العام الدكتور فتحي يكن رحمه الله. كما أنني لم أخف على الأستاذ عصام أنني أرسلت نسخة إلى نائبه. ثم إن قبول إخوان القيادة السورية لم ينشأ من الاطلاع على مذكرة التنظيم الفلسطيني ، بل كان موقفا تحدد قبل ذلك، أي قبل اجتماع المكتب التنفيذي الذي نوقش فيه الموضوع وكان ما ورد في المذكرة الفلسطينية يتفق مع الموقف السوري ، ولم ينشئه أو يساعد في تكوينه ابتداء . وإذا كانت قيادة التنظيم السوري قد رفضت الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها فإن ذلك الرفض نتج عن قرار سابق شارك الأستاذ عصام نفسه بالتوصل إليه ، وكان مقتنعا به، و*هو قرار* أخذ إمكانات ومقدرة التنظيم السوري بعين الاعتبار، وكذلك إمكانات التنظيمات الإخوانية الأخرى في البلاد العربية.

مشاكل التنظيم العراقي :

لا اعتقد أن الأزمة التي واجهها التنظيم العراقي بانشقاق عدد من الإخوان المعروفين كان لها صلة بمشكلة "المعسكر" والعمل الفدائي في الأردن ، بل الذي أرجحه أن الخلاف كان يتعلق بطريقة عمل القيادة. والحقيقة أنني لم تصل إلي أية تفاصيل ، وكل ما وصلني كان نشرة صادرة عن قيادة التنظيم العراقي تحذر من أن يقوم بعض الشخصيات القيادية في التنظيم من الالتقاء والتداول في أمور التنظيم ، باعتبار ذلك يدخل في إطار "النجوى" المذمومة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .
ولقد كنت كتبت في مجلة الشهاب عن أهمية الشورى وضرورتها ، وذلك خلال سنة 1968 ؛ ويبدو أن فتح هذا الموضوع وتناوله بالبحث والمناقشة سبب انزعاجا لقيادة الإخوان العراقيين ، ثم – بعد ذلك بأشهر – ظهر منه انزعاج عند بعض قياديي الإخوان في الأردن. والذي وصل إلى علمي يقينا، عن

طريق المجلة ، أن القيادة العراقية الإخوانية اتصلت بالشهاب، وطلبت إيقاف النشر في الموضوع. وعندما استمر تناول الموضوع في العدد التالي ، عاودوا الاتصال بالمجلة ، وكانت الرسالة : "إذا لم توقفوا الكتابة في الموضوع فأوقفوا أرسال الشهاب إلى العراق." فلما ظهر الاستمرار في العدد التالي مرة أخرى ، أرسلوا برقية تطلب : "أوقفوا إرسال الشهاب." ويبدو أن رئيس التحرير ، الذي كان مقتنعا بفائدة الاستمرار في بحث الموضوع على صفحات المجلة الناطقة باسم المكتب التنفيذي ، رأى أن الأمـر وصل إلى بداية قطيعة ، ولذا فقد قرر إيقاف النشر ، وأخبرني بما جرى ، وتوقفت عن الكتابة ؛ وكان ما يرسل إلى العراق ألف نسخة من كل عدد ؛ وذلك كان أكبر كمية يجـمـعـها اشتراك واحد.

وبعد ذلك جاء إلى بيروت أحد الإخوان العراقيين القياديين يحمل موقف التذمر من ممارسـة قيادة التنظيم العراقي، ومعـه نسخة من نشرة أصدرتها تلك القيادة تحذر من "النجوى" وتضعها في إطار مفهوم يضيق بالرأي الآخر، ويستنكر أي حديث بين الأخوان - بشأن ممارسات القيادة وقراراتها - إلا مع القيادة ومن خلال القيادة ، باعتبار ما يجري خلاف ذلك داخلا في مفهوم النجوى، ((إنما النجوى من الشيطان ...))، واستخدمت القيادة في تلك النشرة نص الآيات 8 و 9 و 10 ، من سورة المجادلــة :

((ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى ثم يعودون لما نهوا عنه ، ويتناجون بالإثم والعدوان ومعصـيـة الرسول ، وإذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ، ويقولون في أنفسهم : لولا يعذبنا الله بما نقول ، حسبهم جهنم يصلونها فبئس المصـير. يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ، ومعصية الرسول ، وتناجوا بالبر والتقوى ، واتقوا الله الذي إليه تحشرون. إنما النجوى من الشيطان ليـحـزن الذين آمنـوا وليس بضارهم شيئا إلا بإذن الله ، وعلى الله فليتوكل المـؤمنون .)) ، سورة المجادلة/ 8 – 10 . ويبدو أن قيادة التنظيم العراقي لم تجد حرجا في أن تضع نفسها في مستوى قيادة الرسول (صلوات الله وسلامه عليه ، أو أن سهوا قد حدث فتسربت منه المقارنة الضمنية.

وعندما نـعود إلى أسباب النـزول [35] نجد أن رئيس التنظيم العراقي استخدم الآيات في غير موضعها، وكان استخدامه ينم عن ميل شديد إلى الاستبداد ، والنجوى التي أشارت إليها الآيات باستنكار كانت متعلقة بعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبلغ الرسالة عن الله تعالى ، وليبس بعمل رئيس تنظيم، وذلك ما أصابني بالدهشـــة والحزن والألم والغضب معا، لأن سمعة التنظيم الإخواني العراقي كانت أكبر من ذلك بكثير . وكانت هذه المشاعر حاضرة في خاطري عندما تناولت موضوع الشورى في مقالات نشرت في مجلة المجتمع الكويتية سنة 1971 ، وتناولت فيها بالنقد بعض مقولات وآراء الدكتور عبدالكريم زيدان.

[35] أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي ، ***أسباب نـزول القرآن*** ، تحقيق السيد أحمد صقر ، لجنـة إحياء التراث الإسلامي، (لا ت، لا م.) ، دار الكتاب الجديد ، ص 436 .

الفصل الخامس

مع الإخوان السودانيين

قام التنظيم السوداني للإخوان المسلمين بدور نشط في اجتماعات المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في البلاد العربية . وعلى الرغم من بعد السودان الجغرافي عن أماكن اجتماع المكتب ، في بيروت ، وفي عمان فإن الإخوان السودانيين لم يتخلفوا عن اجتماع واحد فيما أعلم. ومن هنا جاء اتصالي بالتنظيم السوداني واحتكاكي بعدد من قياداته ما بين عامي 1965 و 1969. كذلك فقد أطللت على نشاط التنظيم السوداني من خلال متابعتي لجريدة ***الميثاق الإسلامي*** التي كانت تصدر في الخرطوم وتصلني بانتظام.

من هنا فقد رأيت أن هذا الجانب من تجربتي قمين بالتسجيل ، مع ما أكون قد أجلته في خاطري من أفكار حول اجتهادات الحركة الإسلامية السودانية ومنطلقاتها وممارساتها ، وتبدل مواقفها من حال إلى حال.

ظهر التنظيم السوداني للأخوان المسلمين على مسرح الأحداث بشكل بارز أول مرة في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1964م ، عندما انفجرت الثورة الشعبية السودانية ، إذ انطلقت شرارتها من جامعة الخرطوم يوم 22 تشرين أول من تلك السنة ، ثم امتدت لتشمل جماهير الشعب السوداني الذي هب لإسقاط الحكم العسكري. وقد كانت ثورة السودان تلك هي أول ثورة

شـــعبية في العالم العربـي تنجـح في إسـقاط حكم عسـكري دكتاتوري ؛ ولعلها الأخـيرة حتى الآن . ولا مراء في أن تلك الثورة تعد نقطـة مضيئـة في تاريخ الشعب السوداني ، على الرغم من فشلها في المرحلة التاليـة ، مرحلة البـنـاء . لقد كانت الجامعة أهم معاقل حركة الإخوان ، وانطلاقا الثورة منها جعل لهم دورا قياديا في تفجيرها وتوجيهها. وقد واجهت الثورة في أيامها الأولى مقاومة من جانب العسكريين ، حيث أصدر وزير الداخلية السوداني اللواء محمد أحمد عروة بيانات اتهم فيها عناصر مدسوسة وتخريبية غير مسئولة بالتسبب في الحوادث ؛ ثم إنه حذر من أنه سيتخذ الإجراءات التي تضع حدا لتلك الأعمـال. بيد أن العسكريين لم يجدوا مناصا من النزول عند إرادة الشعب. وهكذا أصدر الفريق إبراهيم عبود بيانا للتهدئـة يوم 1964/10/25 ، ثم أصدرت القوات المسلحةالسودانية والجبهة الوطنية الموحدة بيانا مشتركا أعلن اتفاق الطرفين على إعادة دستور سنة 1956 وتشكيل حكومة انتقالية. وبعد أسبوعين من هذا الإتفاق حاولت مجموعة من الضباط إن تقم الثورة وتعيد الحكم العسكري ، وتولى سلاح الدبابات وسلاح الخدمة كبر هذه العملية ، غير أن الجبهة الوطنية الموحدة أذاعت بيانا من راديو أم درمان دعت فيه الشعب إلى النزول إلى الشوارع ، وتسيير مظاهرات ضد تحرك العسكريين ، وهكذا نجحت الثورة الشعبية وثبتت أقدامها. وقد كان منتظرا – والحالة هذه – أن يكون للإخوان دور بارز في المشاركة في الحكم يتناسب مع دورهم في تفعيل الثورة وفعلها ، ولكن تشكيل الحكومة أعطى الإسلاميين مركزا هامشيا.

لقد شاركت في الثورة خمس جماعات سياسية رئيسية، هي: الإخوان المسلمون، الحزب الشيوعي، حزب الأمة، ثم الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي. وقد مثل الإخوان في الحكومة الأولى التي شكلها سر الختم خليفة بوزير واحد ، وكذلك كان الحال في حكومة سر الختم خليفة الثانية التي تشكلت في 1965/2/23. ثم أجريت الانتخابات في شمال السودان يوم 1965/4/21 ، وكان من نتيجتها أن حصل حزب الأمة على 75 مقعدا ، وحصل الحزب الوطني الاتحادي على 54 مقعدا ، وحصل المستقلون على 15 مقعدا ، والشيوعيون على 11 مقعدا ، ومؤتمر قبائل البجة على عشرة مقاعد ، والإخوان المسلمون (جبهة الميثاق الوطني) على 5 مقاعد ، بينما نجح ثلاثة نواب من من حزب الشعب الديمقراطي بصفة مستقلين ، إذ أن حزبهم قاطع الانتخابات. وقد شارك الإخوان بشكل قوي في الضغوط التي جرت لإجبار حكومة سر الختم الأولى على الاستقالـة من أجل إبعاد الوزراء الشيوعيين ، كما قاموا بدور رئيسي في تنظيم واستمرار الحملة التي استهدفت طرد ثمانية من النواب الشيوعيين من الجمعية التأسيسية ؛ بينما استثني النواب الثلاثة الباقون – المحسوبون على الحزب الشيوعي - إذ اعتبروا مجرد متعاطفين مع الحزب الشيوعي فقط ، وأن تأييد الشيوعيين لهم في الانتخابات كان على هذا الأساس . وقد تم في سياق الحملة مهاجمة مقر الحزب الشيوعي وإتلاف محتوياته، كما كان من نتائج الحملة الإخوانية اعتقال عدد من الزعماء الشيوعيين .

وما لبثت أن تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين الذين حصلا على أكبر قدر من المقاعد النيابية، حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي ، وبذلك أصبح الإخوان كتلة معارضة صغيرة الحجم خفيفة الوزن، لا تستطيع أن تحدث أي أثر في توجيه الحياة السياسية في البلاد ؛ وقد ظل الأمر كذلك إلى أن انهار الا ئتلاف من الداخل ، من جراء خلافات بين الحزبين ، ثم من جراء انشقاق قاتل داخل حزب الأمة نفسـه . وهكذا هيأت الأنانيات الحزبية والشخصية القصيرة النظر البلاد لعودة خطر الغول العسكري المتربص.

وفي هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون السودانيون غافلين عن الوحش الذي كان ينمو في أحشاء المؤسسة العسكرية. وأذكر أنني سألت الدكتور حسن الترابي أثناء زيارته لي في بيتي في بيروت، في شتاء سنة 1969 ، عن احتمال قيام الجيش السوداني بانقلاب عسكري ، فأجاب مستبعدا هذا الاحتمال بشكل قاطع ، وأكد أن الجيش أخذ العبرة من ثورة أكتوبر وسقوط الدكتاتورية العسكرية لنظام الفريق إبراهيم عبود ، وأن الجيش لن يفكر في القيام بمحاولة انقلاب طوال الخمسين سنة القادمة.

بيد أن الأحداث لم تلبث أن أثبتت أن هذا التفاؤل المسرف الذي أبداه الدكتور الترابي لم يكن يستند إلى فهم للواقع ، إذ لم تمض أربعة أشهر على حديثة ذاك إلا وقد قام الجيش السوداني بانقلاب عسكري جديد في شهر أيار (مايو) 1969 فأطاح بالحكم المدني ، وتولى العسكريون الحكم متحالفين مع الشيوعيين. وقد وقع الانقلاب بينما كان عثمان خالد مضوي ومحمد صلح عمر، رحمه الله، موجودين في الأردن، في معسكر الإخوان.

وكان رد الفعل الإخواني تجاه الانقلاب مفرطا في عاطفيته كذلك ، فقد نظروا إلى الضباط الذين قفزوا إلى سدة الحكم باستخفاف شديد. وأذكر أن الأستاذ عثمان خالد مضوي قال في آخر اجتماع للمكتب التنفيذي انعقد في بيروت بعد الانقلاب العسكري السوداني بفتررة قصيرة : "إننا نعتبر هذا الانقلاب منحة من الله ، وفرصة أعطانا إياها لنقضي على الشيوعيين وهم متلبسون بالجريمة التي تبرر تصفيتهم." وقد قال غير عثمان مضوي – من قياديي الإخوان السودانيين – مثل قوله تقريبا، حتى لقد قال أحدهم : إن القبيلـة التي أنتمي إليها وحدها تستطيع أن تمنع استقرار الأمن يوما واحدا في مساحة تمتد ألف كيلو متر، من الخرطوم إلى الجنوب .

ولقد أسفت أن يكون الإستاذ عثمان خالد بهذه العاطفية ، مع أنه مثقف وقارئ جيد، وقد أمضى سنوات يعمل في سلك القضاء ، وكيل نيابة، ثم قاض، ثم محام، وهو فوق ذلك لماح شديد الذكاء ، ولكن "من مأمنه يؤتى الفطن" كما تقول الحكمة العربية القديمة ، بمعنى أن الشخص اللماح السريع الإدراك، إن لم يقرن هذه الصفة بالتأني في التفكير، قبل الحكم على الأشياء، فإنه يبني فهمه على ملاحظة سريعة لأحدى جزئيات المشكلة التي بين يديه ويقفز عن مكوناتها الأخرى في سياق ثقته المفرطة بذكائه، وبذلك يقع في خطأ يمكن أن يتجنبه شخص آخر أقل ذكاء، وبدرجة كبيرة. إن البطء في التفكير ، والبطء في الفهم، قد يكون صفة أفضل أنتاجا واستنتاجا.

عاد محمد صالح عمر إلى السودان، وأخذ الإخوان وحزب الأمة والأنصار يستعدون للمواجهة مع العساكر من غير ما احتفال بالكتمان والسرية،

بل على العكس من ذلك اتسمت تحركاتهم بالتحدي والاستفزاز، وانعقد لواء القيادة للإمام الهادي، زعيم الأنصار الذي لم يكن ينقصه الإفراط بالتفاؤل، بل كان ينقصه الإدراك السياسي، كما تنقصه القدرة على فهم المتطلبات العسكرية، أو متطلبات القوة المادية في مثل المواجهة الوشيكة التي كان مقبلا عليها. ويبدو

أنه تمترس خلف اعتماد وهمي بأن العساكر لن يتجرأوا على المس بإمام الأنصار. ولذلك فقد أخذ يجمع الأسلحة، ويحشد الأتباع، ويطلق التصريحات، وذهب بأتباعه ليتخذ جزيرة صغيرة في نهر النيل جزيرة "أبا" قاعدة له ، وأخذ يعلن أنه سيقضي على حكم العساكر. وكانت هذه الجزيرة أنسب مصيدة وضع فيها نفسه وأتباعه وحلفاءه ليكون هدفا للقصف المدفعي والجوي، وقد تم القضاء عليه وعلى كثيرين مما ساروا خلفه خلال ساعات، وكان من ضمن الذين لقوا حتفهم في هذه المذبحة محمد صالح عمر . وبعد ذلك ظل جعفر نميري يحكم السودان أكثر من ستة عشر عاما بعد استيلائه على السلطة عام 1969م. وقد ألقي بأعداد كبيرة من الإخوان في السجون، ومنهم الدكتور حسن عبدالله الترابي، واضطر آخرون للخروج من السودان، بحثا عن العمل والأمان، وتحالفت قيادة الإخوان الطليقة مع بقايا حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وشاركوا في التحالفات السياسية والمحاولات القتالية ضد الحكم العسكري الذي كان على رأسه جعفر نميري، وتعاونوا مع نظام معمر القذافي في ليبيا. وبعد هذا السفر الطويل، وسنوات طوال قضاها الترابي رهن الاعتقال إذا به يتصالح ، ومعه إخوانه، مع نظام جعفر نميري، وشاركوا في الحكم، وفي أجهزة السلطة ، مثل الاتحاد الاشتراكي وغيره ، وأصبحوا جزءا من النظام. ثم إن النميري أعلن إسلامية نظامه، فصار الترابي وأنصاره المقربون يدعون إلى مبايعة نميري بالخلافة ، أو الإمامة للمسلمين جميعا، وحاولوا إقناع الإخوان المسلمين خارج السودان بفكرة مبايعة جعفر نميري. ولقد صدمت عندما أخبرني بذلك أخ عراقي قيادي عرفته منذ كنت أعمل لدى المكتب التنفيذي، وكان يشارك في اجتماعاته، ثم اضطر للخروج من العراق وعمل سنوات في أحدى دول الخليج العربي، والتقينا، وكنا نتزاور – مع معرفته بإنني تركت الانتماء للإخوان، لكنه كان يأتي لزيارتي وينتهز الفرصة للتنفيس عن بعض ما يملأ صدره حزنا وغضبا وحيرة معا. أما دور الترابي بعد ذلك بسنوات فقد كان أكثر خطورة . وأوغل في الابتعاد عن الجادة.

وأذكر أن قيادات المكتب التنفيذي كانت ناقشت في أحد الاجتماعات قضية مشاركة الإخوان في الحكم مع قوى وتيارات أخرى غير إسلامية، وكان رد الدكتور حسن الترابي : "والله يا إخواننا احنا لو صح لينا نص وزير أو حتى ربع

وزير مش حنرفض. "   وذلك على اعتبار أن السلطة ستمكن الإخوان من تنفيذ الإصلاح الذي يريدون. ويرى الكثيرون أن هذا السلوك لا يعدو أن يكون نوعا من الانتهازيـــة ، بغض النظر عما يساق لتبريره.

في الكويت:

في أوائل عام 1970 كنت أعمل مدرسا في قطر عربي ذهبت إليه بعد مغادرتي بيروت ، بيد أنني لم ألبث أن ضقت ذرعا بالأجواء العامة في البلد ، مع أن ظروف عملي في التدريس كانت مقبولة. ومما زاد في ضيقي أن عددا من الشخصيات الإخوانية المعروفة كانت مرتبطة بالسلاطين، وحاولت جذبي إلى دائرتها ، على الرغم من أنني لم أكن مرتبطا معهم بأي رباط تنظيمي ، وهم لم يكونوا من التنظيم الفلسطيني .

وقد دفعـني هذا الضيق إلى قبول عرض من الإخوان في الكويت للعمل لديهم متفرغا للمكتب الإقليمي, وقد أكد لي الإخوان أنني لن أواجه شيئا من المتاعب التي واجهتها أثناء تفرغي للعمل لدى المكتب التنفيذي في بيروت . وذلك بفضل توافر انسجام أكثر في علاقات مكونات المكتب الإقليمي في الكويت. وقد امتدت فترة عملي الجديدة من شهر آب 1970 إلى شهر أيلول من سنة 1971 . غير أنه لم تمض بضعة أشهر على مباشرتي لعملي الجديد إلا وقد اقتنعت باستحالة استمراري فيه، واتجهت للعمل الحكومي ، فاستقلت فعلا توطئة للعمل الحكومي مدرسا في معهد التربية للمعلمين، (لعل اسمه هكذا) التابع لوزارة التربية (1971-1972).

وكان العمل لدى المكتب الاقليمي في الكويت أيضا عبارة عن رصد الأخبار والأحداث التي تهم الحركة الإسلامية وكتابة دراسات أو تحليلات لبعض القضايا المهمة. وقد واكب هذا النشاط الوظيفي – بطبيعة الحال – نشاطي في التنظيم الفلسطيني العام الذي كنت نائبا لرئيسه.

وعندما حللت في الكويت كان يرأس التنظيم الفلسطيني المحلي هناك الأخ عمر أبو جبارة رحمه الله الذي اختطفته يد المنون بعد ذلك بثلاث سنوات.،وكان يعمل مدرسا للكيمياء في إحدى المدارس الثانوية هناك. وقد سارع الأخ عمر بالتنازل لي عن رئاسة التنظيم الفلسطيني المحلي تطبيقا لما نص عليه النظام الأساسي .

وقد شهدت تلك السنة أحداثا جساما ، وكانت بمثابة محطة كبيرة ظهرت ومرت من خلالها تلك الأحداث التي هزت عالم الإسلام ، وكان لبعضها تأثير بالغ على حركة الإخوان ؛ فلم أكد أبدأ العمل حتى اند لعت أحداث أيلول الأسود المعروفة في الأردن ، ولم يكد ينصرم ذلك الأيلول الأسود حتى غاب جمال عبدالناصر عن المسرح غيابه النهائي . ومن الأحداث التي شهدتها تلك الفترة كذلك انفجار الموقف في باكستان والتمزق الذي أصاب تلك الدولة الإسلامية الكبرى ، وبجانب ذلك كله ما حدث في ساحة الصراع العربي الصهيوني، خاصة طرح مبادرة روجرز وقبول جمال عبدالناصر لها. تلك كانت

القضايا التي شغلت فكر الإخوان في تلك الفترة ، وهي التي كانت مدار منافشات المكتب الإقليمي في الكويت وكانت مشغلتي بالدرجة الأولى .

رحـيـل جمال عبدالنـاصر :

وقدجاءت وفاة جمال عبدالناصر في المرحلة النهائية لأحداث أيلول في الأردن ، حيث توفي رحمه الله في 28 أيلول (سبتمبر) 1970. وهكذا استمر الإخوان في معاناة جو التوتر والترقب ، ومحاولة استكناه المخبوء في أحشاء المستقبل الذي كان يتراءى لهم شديدة القتامة ، بسبب نظرة عامة ران عليها تشاؤم ثقيل مثبط ، ولدته سنون طويلة من الاضطهاد والملاحقة، والشعور بالقهر والعجزمعا.

ولقد كان تصور الإخوان لمرحلة ما بعد عبد الناصر بداية لاصطدامي ببعض القياديين في المكتب الإقليمي ، وبالتالي استقالتي من تفرغي للعمل الحركي ، وانتقالي للعمل في وزارة التربية والتعليم.

لم أكن متعاطفا مع جمال عبدالناصر في يوم من الأيام منذ توليه الحكم عام 1954 وحتى وفاته. ولقد شـعرت - كما شعر غيري من الإخوان بالظلم والقهر، وأدركت القساوات التي مارسها نظامه على جميع معارضيه ، خاصة ضد الإخوان المسلمين. ومع ذلك ، فإنني لم أغل في الخصومة مثل أولائك الذين صوروه بأنه مجرد ألعوبة ، في أيدي الدول الاستعمارية ، أو أولئك الذين أقنعهم شعورهم المعادي له بأنه يهودي.

والواقع أن الأثر الفوري الذي تركه نبأ وفاة عبد الناصر في نفسي ونفوس كقيرين من الإخوان كان مزيجا من الارتياح والحزن معا. لقد جاء الارتياح من التوقع العقلي لأن يتلو ذلك توقف محنة الإخوان أو تطامنها على الأقل.

أما الحزن فقد جاء من عدة روافد :

أولها أن المتوفى إنسان كان في ذروة السلطان والعز والقوة – بغض النظر عن هزيمة حزيران 1967 – ثم ذوى وأفل نجمه فجأة بعد أن كان يملأ الدنيا صخبا وضجيجا ويحرك الأحداث الكبار.

أما الرافد الثاني : فقد تمثل بجو الحزن العام الذي خيم على العالم العربي ، والذي زاده الندب والنحيب الذي انفلت من الإذاعات والصحف وسائر وسائل الإعلام ،

وأما الثالث : فقد كان شعورا بيتم هذه الأمة التي اتخذته أبا وقائدا أوحد ونبذت كل من عداه ، ثم فقدته فجأة في ليلة ليلاء ، وباتت تنتحب يأسا وذعرا.

لقد قضى جمال عبدالناصر على جميع الزعامات في داخل مصر وفي معظم فضاء الأمة العربية، ولم يبق في الساحة من يخلفه ويملأ الفراغ الذي تركه. لقد حرص طوال عمره على أن يكون عملاقا بين أقزام ، وكان له ما أراد – إلى حد كبير – فلما رحل كان لا بد أن تشعر أسرته الكبيرة باليتم . وقد انتقل هذا الشعور إلى كثيرين من خصومه

ولست أزعم أن هذا الموقف الوجداني كان موقف الإخوان جميعا أو أكثرهم ، بل لقد فرح الأكقرون، خاصة أولئك الذين نالهم قسط أكبر من التعذيب والمطاردة والغربة عن الأهل والوطن، وكذلك من لحقهم أذى غير مباش أو مخفف ؛ وموقف كل هؤلاء أمر طبيعي في حياة البشر.

أما رد الفعل العملي بالنسبة لي فلم يغرق في العاطفة والانفعال ، ولم يصبه شيء من البطء والتواني . فبمجرد سماعي بالنبأ أدركت ضخامة الآثار التي سيتركها الحدث ، وبدأت أعد مذكرة موجزة ركزت فيها على بضعة أفكار أساسية من غير إسهاب في التحليل أو الاستقصاء ، مؤجلا ذلك إلى دراسة لاحقة . وقد غطت هذه المذكرة الموجزة صفحتين أو ثلاثا. وفي صبيحة اليوم التالي كنت

أجري اتصالات من أجل عقد اجتماع غير عادي للجنة الإقليمية لبحث الموقف الجديد ، وما يمكن أن يستدعيه من عمل. وقد بدا موقفي أمام الآخرين كأنه مندفع أو متعجل ، بيد أن اللقاء قد تم ، حيث وزعت نسخا من المذكرة على المشاكين .

خـلاصة تصوري لللموقـف :

لقد رأيت أن وفاة عبد الناصر قد حددت نهاية عهد مضى وبداية عهد وقفنا على عتبته. وقد بنيت ذلك الفهم على أساس أن عهد عبدالناصر قام على عدد من العناصر والركائز التي يستحيل تكرارها ، لأنني لا أومن بالمقولة التي تزعم أن التاريخ يعيد نفسه [36] . وأول هذه العناصر والركائز شخصية عبدالناصر، شخصيته الأصلية التي ظهرت عام 1954م ، وشخصيته المكتسبة التي أضاف إليها وقواها خلال ثمانية عشر عاما من نشاطه السياسي والقيـادي . وسواء كان رئيس الجمهورية المؤقت ، السادات ، يمثل مرحلة انتقالية قصيرة، بضعة شهور مثلا ، أو كان سيتمكن من تثبيت نفسه ، فإن الزعامة الجديدة سوف تكون غير جمال عبدالناصر ، شكلا وموضوعـا. أما العنصـر الثاني فهو الظروف السياسية التيسادت العالم العربي في الخمسينات ، ونجح عبدالناصر في التعامل معها على النحو الذي بوأه مكانة الزعامة على الصعيد العربي العام ، وهي ظروف لا يمكن أن تتكرر ، مثل معركة الأحلاف ، ومعركة الجلاء ، والعدوان الثلاثي، والتنافس الهاشمي السعودي، وحركة عدم الانحياز، والثورة الجزائرية، وتأميم قناة السويس، وصفقة الأسلحة الروسية، والوحدة المصرية السورية. كل هذه الأحداث كان لها الأثر الكبير في بناء زعامة عبدالناصر العربية.

أما على الصعيد الداخلي في مصر فقد اسنفد عبدالناصر كثيرا من التجارب، أعني استنفد بريقها واستهلك وهجها ، كما استهلك كل الشعارات.

وثالث هذه العناصـر كون مصر تعيش مرحلة هزيمة وقهر، حيث يحتل الصهاينة جزءا كبيرا من أرضها ، ويفرضون عليها القهر والإذلال . وهذه الحقيقة سوف تفرض على جميع القوى الفاعلة

---

[36] لا مراء في أت بعض عناصر ومظاهر الحدث التاريخي تتكرر أحيانا ، وقد تكررت بالفعل ، وهناك أمثلة كثيرة حفظتها لنا كتب التاريخ ، بيد أن التكرار والتشابه جزئي فقط ، وقد لا يتعدى المظهر والشكل الخارجي إلى الجوهـر؛ ذلك لأن الحدث التاريخي لا يقع في فراغ ، وإنما يقع متشابكا مع كثير من الوقائع والحوادث والعناصر ، متأثرا بكثير من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه العناصر لا يمكن أن تتكرر كلها مجتمعـة دفعة واحدة . لذا فإن اختلاف عدد من العناصر المكونة للحدث ، والوقائـع المؤثرة فيه، حتى ولو كان عددها قليلا ، سيجعل التشابه جزئيا وشكليا ، كما ذكرنا .

في مصر ، وهي تحاول إعادة تشكيل الوضع الجديد ، نهجا جديدا في التعامل مع يكون أقرب إلة الموضوعية في التعامل مع المشكلات ومع الناس.

رابعا : إن خصومة عبدالناصر مع الإخوان كانت شخصية في أحد جوانبها ، كانت هناك مرارة شخصية في نفسه تجاه الإخوان لسبب تحديهم المستمر لحكمه ومحاولاتهم المتكررة لإنهائه ، ومرارة في نفوس الإخوان تجاه شخصه نظرا لما لحقهم ، لحق أشخاصهم ولحق بلدهم على يديه وباسمه؛ وقد زال هذا العنصر الشخصي الآن (1970) بوفاة عبدالناصر، إلى حد كبير .

وأضفت : أنه حتى لو اعتبر العهد الجديد نفسه استمرارا لعهد عبد الناصر ، فإن على حركة الإخوان أن تعمل على إقناعه بأنه عهد جديد ، وأن تأخذ زمام المبادرة في هذا الاتجاه بتصميم ثابت ومتواصل. ومضيت أوكد بأن مصر تمثل مركز الثقل في العالم العربي والإسلامي ومطبخ الأحداث المهمة. وقد استبعد الإخوان منها وعليهم أن يعودوا إليها ، حتى لا يظلوا يصرخون خارج أسوارها صراخا يتبدد في الفراغ . إن على حركة الإخوان المسلمين أن تستعيد أرضها في مصر لكي لا تصنع الأحداث في حال غيابها الذي طال حتى بلغ قرابة عقدين من الستين. وكان مما أشرت إليه أن حركة الإخوان – بما لها من رصيد شعبي وتاريخي تستطيع أن تساهم في حشد قوى الشعب المصري لمواجهة الصلف الإسرائيلي الرابض على حافة قناة السويس، كما تستطيع أن تساهم في توجيه السياسة المصرية وفي حمايتها من الانحراف ، لو أنها رعت دروس الماضي القريب وعملت كما تضمنه من عبر؛ وكل هذا لن يتحقق إلا إذا عادت الحركة إلى العمل في العلن ، وبكل ثقلها، في ظل حد أدنى من الثقة المتبادلة مع نظام الحكم تفرضه الضرورات الوطنية الآنية الملحة. ولم تكن رؤيتي تستند إلى ثقة في أي من الأشخاص أو القوى التي كانت تتحفز لوراثة عبدالناصر ، بل كانت تستند إلى العناصر الأربعة التي ذكرت.

أما موقف الإخوان الآخرين فقد تراوح بين المخالفة والاعتراض الشديد لمقترحاتي، وبين الموافقة الكلية أو الجزئية المتحفظة؛ بينما كان هناك من لم يستطع تكوين رأي، ولم يجازف بقل شئ أو اتخاذ موقف. وكان المتشددون أسرى لنظرة تشاؤمية مسرفة ، صرفتهم عن إدراك عمق التغيير المقب؛ وقد حاججوا بأن ورثة عبدالناصر، سواء كان السادات أو غيره ، قد شاركوا في سفك دماء الإخوان، كما شاركوا في صنع المصائب التي حلت بالإخوان وبالبلد. وعلى ذلك فإنهم جزء من النظام السابق، كما أنهم جزء من النظام حاضرا ومستقبلا. تلك كانت البداية في مواجهة الموقف فور وفاة عبدالناصر. ولم تمض أسابيع قليلة حتى أحضر الممثل المصري في المكتب ، الدكتور سالم، تقريرا عن وضع القوى المتنافسة في مصر ، وكان التقرير يحمل مسحة من التفاؤل ، ويتفق مع ما ذهبت إليه ، إلى حد كبير. وقد قوبل الأخ المصري بتعليقات عنيفة من جانب السيد عبدالله العقيل، الذي كان يمقل الجانب المتشائم، وجرت مشادة بينهما خلال الاجتماع ، حتى أن الأخ سالم ما لبث أن انقطع عن المشاركة في اجتماعات المكتب الإقليمي، وحل محله الدكتور محمود طلبة زايد.

وقد مضيت من جانبي في الإلحاح على ضرورة أن يتخذ الإخوان قرارا بالعمل من أجل إعادة موقع الحركة في مصر إلى حالة ووضع الشرعية ، أو العمل المسموح به – على الأقل – من جانب السلطة.

ولم يلبث أنور السادات أن تمكن من تثبيت نفسه من خلال أحداث شهر مايو المعروفة ، ثم بدأ يمارس سياسته الخاصة لكسب الولاء، أو التعاطف الشعبي، وفي هذا السياق صار يهفف الضغط على

الإخوان ويفرج عن المسجونين منهم قبل أن يكملوا مدة الحكم، وذلك ليوازن بهم قوة خصومه اليساريين والشيوعيين على الصعيد الشعبي. كذلك بدأت السلطات المصرية تشجع الإخوان الفارين من مصر على العودة إليها. وكنت أعتقد أن على الإخوان أن يعودوا لا ليؤيدوا السادات ، بل لتعود مصر قاعدة كبرى للحركة الإسلامية والعمل الإسلامي. وكنت أرجو أن تتجنب الحركة أخطاء الماضي، وتثبت وجودها ، بحيث ر تستطيع أي سلطة أن تتجاهلها. وأذكر أنني كنت في جلسة نقاش مع بعض الإخوة المصريين حول ضرورة العودة إلى مصر، مشيرا إلى الموقف الحكومي المشجع، فعلق أحدهم بقوله :إن السادات يريد أن يشجعنا على العودة ، حتى إذا صرنا جميعا في قبضته علقنا على أعواد المشانق !

إلى هذا الحد كان التاشنج والانفعال مسيطرا على نفسيات الإخوان بحيث حرمهم من القدرة على التفكير السديد والسلوك السوي . كان ذلك في بداية عهد السادات وقبل أن تظهر بوادر سياسات كامب ديفد بسنوات طويلة. غلما وثقوا - بعد زمن – من أنه كان جادا فعلا في إيقاف حملة العنف ضدهم، من أجل كسب ولائهم تحول الموقف المتشنج إلى عكسه.

الأحداث الباكستانية:

وفي هذه الفترة الكويتية جاءت أحداث باكستان الحاسمة التي انقشعت عن فصم الوحدة بين جناحي هذه الدولة الإسلامية الفتية. ويرجع اهتمام الإخوان المسلمين الشديد بأحداث باكستان إلى ثلاثة عوامل أساسية :فباكستان دولة إسلامية ، وباكستان دولة إسلامية غير عادية ، لأنها قامت باسم الإسلام، وانفصلت عن شبه القارة الهندية بعد معاناة طويلة من المذابح الطائفية المتكررة ، فأراد شعبها أن ينفصل ليعلي من شأن هويته الإسلامية ويثبتها. أما العامل الثالث فيتعلق بوضع الجماعة الإسلامية، (جماعتي إسلامي باكستان) التي ينظر إليها الإخوان وكأنها امتداد لحركتهم، وذلك لوجود تقارب كبير في رؤية الحركتين، على الرغم من النشأة المستقلة لكل منهما.

وكانت الجماعة الإسلامية قد قررت المشاركة في الانتخابات النيابية عندما اضطر الدكتاتور

يحيى خان إلى إجراء الانتخابات تحت ضغط الأحزاب والحركات السياسية. وكانت توقعات الجماعة وتوقعات الإخوان مسرفة في التفاؤل، لأن الجماعة كانت هي الأقوى، سواء على مستوى المثقفين، أو اتحادات الطلاب، دون منازع ؛ كما كانت تسيطر على مجالس بعض الاتحادات العمالية. ولست أنكر أنني كنت أسيرا لهذة النظرة التفاؤلية المسرفة، إذ لم تكن لدي معرفة مباشرة ، كما كانت التهيلات التي جاءت بها الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ما زالت آنذاك مغيبة في رحم المستقبل البعيد. وكانت معلوماتي الخاصة عنها مستقاة من تقارير الإخوان، خاصة أن صديقي المرحوم عبدالحليم أبو شقة كان قد قام برحلة استطلاعية إلى باكستان قبل الانتخابات ببضعة أشهر ، وسمعت منه تفريرا شفهيا موجزا، تبين فيما بعد أن كثيرا من الحقائق كانت قد فاتته في زيارته القصيرة العابرة . وقد تبين لي فيما بعد أن تقارير الإخوان العاطفية الرغائبية جهلت أن الشريحة المثقفة والمتعلمة في مجتمعات باكستان كانت قشرة رقيقة جدا ومحدودة المساحة في امتداداتها أيضا، وأن القطاعات الكبرى من الشعب الباكستاني كانت – ومازالت - أسيرة الأمية الضاربة في أعماق الماضي، بينما الولاءات القبلية العرقية والإقليمية، وتوجهات وأطر الطرق الصوفية والزعامات الدينية التقليدية، وكثرة من المشعوذين في مسارات هذه المسارب، ما زالت هي المسيطرة على عقليات الكثرة الكاثرة من الجماهير، تجرها خلفها

في مسارب متشعبة مضيعة. وقد كنت أحاول تتبع أخبار الانتخابات عن طريق الصخلفة ، خاصة جريدة Young Pakistan التي كانت تصدر في دكــا ، عاصمة الجناح الشرقي من باكستان آنذاك، (بنغلادش) حاليا، وكذلك صحيفة (راديانس) التي كانت تصدر في دلهي(أو دهلي) العاصمة الهندية، وكلا الصحيفتين كانتا تعبران عن وجهة نظر إسلامية.

وقد جاءت نتيجة الانتخابات فوزا ساحقا لحزب عوامي، وحزب الشعب ، أو تحالف مجيب الرحمن وعلي بوتو. وكان الشيخ مجيب الرحمن وحزبه قد حصلا على أغلبية المقاعد، وكانت الأصول الدستورية تفرض أن يسند إليه منصب رئاسة الوزارة. غير أن الدكتاتورية العسكرية الممثلة في الجنرال يحيى خان ، قائد الجيش ورئيس الدولة ، أرادت أن تسير بالبلاد في اتجاه آخر.

ولسنا معنيين هنا بسرد تاريخ تلك الفترة من حياة باكستان ، وإنما الذي يعنينا هو استعراض رد الفعل عند الإخوان المسلمين ، خاصة في المكتب الإقليمي الكويتي.

دارت المناقشات في المكتب الإقليمي في باكستان ، وجرى الحديث عن شعارت الشيخ مجيب الرحمن المنادية بالفدرالية. وقد علقت على ذلك بقولي : إن على يحيى خان أن يكلف الشيخ مجيب برئاسة الوزارة ، وفي ذلك يكمن الأمل الوحيد لصرف الزعيم البنغالي عن ميوله الاستقلالية ؛ وقد أضفت : أنه إذا أصر الشيخ مجيب على إبدال الوحدة باتحاد فدرالي فإن على الباكستانيين الغربيين أن

يقبلوا ذلك ، على الرغم من تخوفهم من أن تكون الفدرالية مقدمة للانفصال. وقلت : إن الفدرالية خيرمن وحدة يبقيها بحر من الدم، ويكون استمراره شرطا لازما لبقائها؛ بل وإن الانفصال مع بقاء وشائج الأخوة تاإسلامية خقر من سيطرة مفروضة بالحديد والنار من جانب الجيش الذي يسيطر عليه الجيش الذي يسيطر عليه القرب الباكستاني. وقد أبرزت في حديثي المخاطر والصعوبات التي تهدد كيان باكستان في حالة اندلاع الحرب الأهلية بين الجناحين. وكان مما نبهت إليه أن مسافة ألف وستمائة كيلو متر من الأراضي الهندية المعادية تفصل بين جناحي باكستان الشرقي والغربي مع ماينطوي عليه ذلك من صعوبة في نقل القوات والمعدات والتموين، بالإضافة إلى احتمال التدخل العسكري من جانب الهند.

ورغم إسهابي في تحليل ملابسات الأزمة ومخاطرها فقد انبرى لي الأخ المهندس مصطفى الطحان – وكان يمثل الاتحاد العالمي للطاب المسلمين – قائلا : "وماذا تركت للمخابرات الأميركية" ،

وكان يقصد بذلك أن ما قلته ودعوت إليه هو نفس ما تقوله وتدعو إليه المخابرات الأميركية "المعادية للإسلام."

ولم تكد تمضي أشهر قليلة حتى اندلعت الحرب الأهلية، وتصرف الجيش الباكستاني بقيادة (تيكا خان) بعنف شديد ضد الثورة الشعبية، فزادت الثورة والعداوة ضراما ، وما عتمت الهند أن تدخلت مباشرة بقواتها، وانتهت الحرب بمأساة ، بل مآس مضاعفة ! فبجانب أنهار الدم وعشرات الآلاف من الضحايا انفصمت الوحدة التي أراد المتطرفون الجهلة المحافظة عليها بالعنف والإكراه والدماء ، ووقع تسعون ألفا من جنود الجيش الباكستاني في الأسر كما هو معروف ، وتحققت كل المحاذير التي نبهت إليها ، بل وأكثر منها، وكانت كلها أمور واضحة يمكن أن يفهما الإنسان العادي البسيط الثقافة، غير أن فهمها يتعذر على من تطغى الشعارات الرغائبية على عقولهم المحنطة في الأنفاق القديمة، وذلك ما

صيرهم في عداد الأميين ، على الرغم من شهاداتهم الجامعية الحديثة. وقد أخبرني الأخ عمر أبو جبارة رحمه الله أنه ذكر الأخ الطحان بحدثتي في تلك الجلسة – بعد أكثر من سنة ، وبتعليقه العدائي: "وماذا تركت للمخابرات الأميركية ؟" وسأله عمر عن رأيه بعد كل التطورات، فلم يحر جوابا.

المهم في الأمر أن هذه الحادثة ، أعني حادثة المناقشات في الشأن الباكستاني والتهجم الذي تعرضت له زادت من اقتناعي بأنني أسير في الطريق إلى الانسحاب والانفصال النهائي من حركة الإخوان المسلين .

ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير حين كتبت ثلاث مقالات حول الشورى في مجلة المجتمع الكويتية الناطقة باسم الإخوان وتعرضت لهجوم عاصف ، وتحيزت إدارة المجلة بشكل واضح، إذ حرمتني من الرد، بينما سمحت لي بالاستمرار في الكتابة في الموضوع دون الانعطاف إلى الرد, إلا أنني امتنعت ما لم يسمح لي بحقي في الرد.

لقد كان موضوع الشورى واحدا من الموضوعات التي تشغل ذهني ، لاعتقادي أنها إحدى أهم الدعائم الضرورية لنهضة أي شعب، وهي لذلك ضرورية لنهضة أمتنا، بجانب كونها أصلا إسلاميا مهما أكده القرآن الكريم وأكدته السنة. وقد سبق لي تناولها في مقالين نشرتهما في مجلة الشهاب البيروتية في شهر أيلول1968. وكان الذي أشعل الحديث عن الشورى مقال نشر في مجلة المجتمع ادعى مؤلفه أن القيادة في الإسلام فردية، وأن الأمير غير ملزم بكيفيتها ولا بنتيجتها. وفي هذا السياق تعرضت لبعض ما كتبه الدكتور عبدالكريم زيدان في معرض نفيه لإلزامية الشورى. وهنا ثارت ثائرة

عبدالله العقيل الذي لم يتردد في استعمال ألفاظ تجريحية ضدي مناصرة لآراء الدكتور عبدالكريم زيدان. وبجانب ذلك انبرت إدارة المجلة تنشر عناوين مؤلفات الدكتور عبدالكريم زيدان بجانب مقالات السيد عبدالله العقيل.

وعلى هامش قضية الشورى أذكر أن الأخ الدكتور محمد طلبة زايد أصبح رئيسا للإخوان المصريين وممثلا لهم في المكتب الإقليمي بعد أن ترك سلفه ، الدكتور سالم نجم اجتماعات ذلك المكتب على أثر اصطدامه بالسيدعبدالله العقيل. وقد أعلن الدكتور طلبة في نهاية أول اجتماع حضره أنه لا يؤمن بالمجالس، ولا بالتصويت بل يؤمن بأن تترك الاختيارات والقرارات للأمير يبت فيها بحزم وحسم. وعندما تتطرق الحديث معه إلى الشورى أعلن أن نتيجتها لا تلزم الأمير؛ وأضاف بأنه هو الذي صاغ مصطلح "معلمة" و "ملزمة" بالنسبة للشورى. وأضاف أنه في حالة وفاة الخليفة تقوم بانتخابه مجموعة من أهل الحل والعقد ، وفي أي مدينة من مدن الدولة الإسلامية ، ليس بالضرورة أن تكون العاصمة. وإذا قصر أو انحرف فإنه لا يجوز عزله. وعندما سئل "وكيف تتحمل الأمة نتيجة تقصيره أو انحرافه ؟ " رد بالقول : "ياخدوا على دماغهم ، مش هم اللي اختاروه !" بهذه العقلية كان يفكرأخ قديم ومتعلم ممن صاحبوا حسن البنا منذ أربعينات القرن العشرين. والدكتور طلبة طبيب ومتخصص في طب الأطفال؛ وعندما سألته عن قراءاته قال إنه لا يقرأ إلا في تخصصه، كما يقرآن الكريم، وصحيح البخاري .

وفي أواخر صيف 1971 انتقلت للعمل في وزارة التربية مدرسا بعد استقالتي من التفرغ لشئون المكتب الإقليمي، واقتصر نشاطي الإخواني على شئون التنظيم الفلسطيني ، وعلى المشاركة في

اجتماعات المكتب الإقليمي ؛ غير أنني لم ألبث أن انقطعت عن التعامل عن مع المكتب اكتفاء بمشاركة الأخ عمر أبو جبارة ، رحمه الله.

وفي داخل التنظيم الفلسطيني كنت أحرص على إثارة الموضوعات الإصلاحية في فرع التنظيم في الكويت ، ومع من تتسع له عقولهم من نقباء الأسر لمثل تلك القضايا. وعلى الرغم مما كنت أجده من تقدير الإخوان ومحبتهم لي شخصيا ؛ فإن ولاءهم لتراث جماعة الإخوان المسلمين بقضه وقضيضه، سواء في ذلك الأفكار والتجارب والممارسات الصالحة وعكسها ، كل ذلك بدا لي غير قابل للتغييرالإيجابي. كان يمكنني التأثير على البعض لكنني لم أكن راغبا في إحداث انشقاق، ولا في إنشاء حركة جديدة. وهنا توصلت إلى اقتناع تام بأن محاولة الإصلاح من الداخل غيرممكنة ولا مجدية ؛ وقررت الانسحاب ، ولم أندم على ذلك في يوم من الأيام، ولا للحظة واحدة.

وما دمت قد قررت الانسحاب دون تردد ، فقد كان من المناسب أن اجهر بآرائي بشأن المشكلات التي عانت وتعاني منها حركة الإخوان لسد الباب في وجه أية تأويلات تبتعد عن الحقيقة؛ وفي هذا السياق تناولت أكثر القضايا إثارة وحساسية ، فإما أن يقبل رأيي وإما أن أترك لأختار طريقي وأمضي فيه. لقد تناولت فكر حركة الإخوان من أساسه ، ثم انعطفت إلى فكر سيد قطب رحمه الله ، في صورته الأخيرة، كما بلوره في كتاب معالم في الطريق وناقشت مرتكزاته ومنطلقاته بصراحة وموضوعية. وتتابعت مقالاتي، وجاءت ردود الفعل غاضبة وعنيفة ،لأن فكر سيد قطب خلعت عليه درجة من القداسة لا سند لها.

وكنت قد غادرت الكويت في يوم الرابع من تموز (يوليو) 1972 حيث تلقيت عرض عمل في بلد خليجي آخر، قبلته بعد تردد ، لكي أبتعد عن تجمعات الإخوان ، وصدر قرار تعييني بعد وصولي، في اليوم نفسه. وبعد بضعة أشهر مر بي الأخ عمر أبو جبارة رحمه الله يدعوني للمشاركة في اجتماع مجلس الشورى المنوي – آنذاك – عقده في الكويت ، فاعتذرت إذ لم أكن أنوي المشاركة، فاستنكر ذلك مصرا على حضوري. فقلت له : إنني لم أعد من الإخوان ولم أعد أومن بفكرهم ولا بأدائهم ، فكيف تريدونني أن أظل واحدا من قادتهم؟ فتلجلج رحمه الله قليلا ثم سلم بمنطقي الواضح. وقد ظل بعض الإخوان لا يعترفون بواقعي الجديد، ويبدو أن المعلومات بشأن انسحابي قد حجبت عنهم أكثرهم، وظل الأمركذلك بالنسبة لبعضهم ثلاثين سنة ، حتى سنة 2002م إذ اتصل بي اثنان منهم يحدد كل منهما موعدا لزيارتي في بيتي، فلما علم ذلك أخبروهما بانفصالي فابتعدا ولم يعتذرا. وحاولت الاتصال بهما وتركت رسالة في كل حالة، دون جدوى. ففهمت السبب . وفي هذه الثلاثين سنة حاولت أكثر من شخصية إخوانية – من الفلسطينيين وغيرهم - أن تقنعني بالعودة إلى الإخوان فلم ينجح أحد في هذا المسعى .

وفي سنة 1987 حاولت قيادة الإخوان استرجاعي عن طريق جعلي ممثلهم في المجلس الوطني

الفلسطييني. وقد جرى الاتصال معي هاتفيا من االكويت. ويبدو أن الشخص الذي كلف بالاتصال بي استخدم لنفسه اسما حركيا لم أعرفه (أحمد ابو حسين) فلم أرغب في مواصلة الاتصال. فذكر لي اسم السيد سليم الزعنون، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وفهمت من حديثه أن هناك دعوة لحضور افتتاح المجلس في دورته السابعة عشرة، وانقطع الحديث عند هذا الحد. ومع حيرتي فإنني لم آخذ الموضوع مأخذ الجد. وفي صباح اليوم التالي دق جرس باب منزلي، وأذا بموظف من مكتب منظمة

التحرير في أبو ظبي يسلمني بطاقة دعوة وتذكرة سفر ، وصار الأمر جدا وحقيقة. وترددت في الذهاب ثم توصلت لاقتناع على أساس حضور حفل الافتتاح. وبعد الوصول إلى الجزائر والفندق ... الخ. التقيت بالسيد أبو الأديب الزعنون، فأفهمني أن النية متجهة لتعييني عضوا في المجلس ممثلا للإخوان، مع عضو آخر هو السيد عبدالرحمن الحوراني، أبو خالد. فقلت للسيد أبوالأديب إن هذا غير ممكن بالنسبة لي ، لأنني انسحبت من الإخوان وقطعت عضويتي في جماعتهم منذ سنوات طويلة. قال: ولكنهم هم يريدونك، وقد رشحوك ممثلا لهم. قلت: لكن هذا غير ممكن من الناحية العملية، لأنكم تريدون ممثلا له صلة عضوية وثيقة بالإخوان يكون حلقة اتصال فعلية، وأنا لست كذلك، ولا أستطيع أن أكونه، والذي أستطيعه هو أن أغادر غدا وأن أدفع للمنظمة قيمة تذكرة السفر التي جئت بها. فطلب ألا أغادر، حتى يبحث الأمر. وفي اليوم التالي أبلغني أنني سأعين عضوا "مستقلا" غير ممثل لأي فصيل، وتم ذلك يوم 24 نيسان (أبريل) 1987 فيما أذكر. ثم أضيفت لي عضوية المجلس المركزي فيما بعد. ولم تطل عضويتي أكثر من سنة وثلاثة أشهر، إذ وجدت الفساد المستشري في المنظمة يمنعني من الاستمرار، سيما وأنني تأكدت من أن العضو المستقل لا يستطيع فعل شيئ مؤثر في تلك الغابة، وكتبت استقالتي وسلمتها إلى عضو أمانة المجلس، أبو خالد الحوراني وانسحبت بهدوء.